وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر الإنفاق العام على التنمية البشرية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001/2011م

مشروع مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد و مالية دولية

من إعداد الطالب:

عبد الحميد بوعبدلي

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د.الصادق بوشنافة

لجنة المناقشة

أ . د/ محمد بويهي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	رئيسا
أ . د / الصادق بوشنافة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مقررا
أ . د / علي حميدوش	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	عضوا
د / رشيد سالمي	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضوا

الموسم الجامعي:

2014- 2015

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر الإنفاق العام على التنمية البشرية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001/2011م

مشروع مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد و مالية دولية

من إعداد الطالب:

عبد الحميد بوعبدلي

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د.الصادق بوشنافة

لجنة المناقشة

أ . د/ محمد بويهي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	رئيسا
أ . د / الصادق بوشنافة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مقررا
أ . د / علي حميدوش	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	عضوا
د / رشيد سالمي	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضوا

الموسم الجامعي:

2014- 2015


بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

الحمدُ لله، و بعد . . .

أقدم الشكر الجزيل و فائق الامتنان للأستاذ الدكتور الصادق بوشنافة الذي كان أستاذي في الدراسات قبل تحضير الرسالة . . و ناصحا و موجها أثناء تحضير الرسالة، آملا من المولى عز و جل أن أوفق برد جميله و صبره علي .

كما أتقدم بالشكر و التقدير إلى أعضاء اللجنة الموقرة التي أتشرف بالمثول أمامها و الإنصات لكل ملاحظاتهم و توجيهاتهم .

و أخيرا أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد من الزملاء و الأصدقاء .

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى روح الوالد

الطاهرة رحمه الله، و إلى الوالدة رزقني الله

برّها، و إلى كل أفراد العائلة كلٌ باسمه

وأخي الصغير المختار و الزوجة الكريمة

و أحمد الصغير.

فهرس المحتويات

المحتوى الصفحة

شكر
إهداء
فهرس المحتويات
فهرس الجداول
فهرس الأشكال
مقدمة ..... أ

الفصل الأول
الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية

مقدمة الفصل: 02
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية (المفهوم، العوامل المؤثرة فيها، أهدافها،أدواتها). 03
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية و تطورها 03
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية 09
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية 12
المطلب الرابع: أدوات السياسة المالية 15
المبحث الثاني: تقسيمات الإنفاق العام وأسباب تزايده 19
المطلب الأول: تقسيمات الإنفاق العام 19
المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام و النظريات المفسرة له 22
المطلب الثالث: أسباب تزايد الإنفاق العام 26
المبحث الثالث: المعايير المعتمدة في تخصيص الإنفاق العام و مدى تأثيراته 32
المطلب الأول: معايير تخصيص الإنفاق العام 32
المطلب الثاني: ترشيد الإنفاق العام 34
المطلب الثالث: الآثار المباشرة و غير المباشرة المترتبة عن الإنفاق العام 37
المبحث الرابع: طرق تمويل الإنفاق العام 44
المطلب الأول: التمويل بالضرائب 44
المطلب الثاني: التمويل بالقروض 47
المطلب الثالث: التمويل بالإصدار النقدي 51
خلاصة الفصل: 53

الفصل الثاني
الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية وواقعها بالدول النامية

مقدمة الفصل: 55
المبحث الأول: التنمية البشرية و أهميتها وشروط تحقيقها 56
المطلب الأول: مفهوم التنمية البشرية 56
المطلب الثاني: أهمية التنمية البشرية 59
المطلب الثالث: شروط تحقيق التنمية البشرية 62
المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنمية البشرية 64
المطلب الأول: مفهوم مؤشر التنمية البشرية 64
المطلب الثاني: صياغة مؤشرات التنمية البشرية 67
المطلب الثالث: مكونات دليل التنمية البشرية 70

المطلب الرابع: طريقة حساب دليل مؤشر التنمية البشرية 75
المبحث الثالث: تمويل التنمية البشرية و واقعها في البلدان النامية 80
المطلب الأول: آليات التمويل الداخلية و الخارجية 80
المطلب الثاني: واقع التنمية البشرية في البلدان النامية 48
المطلب الثالث: تحديات التنمية البشرية في البلدان النامية 90
المطلب الرابع: مؤشر التنمية البشرية-الإنسانية 94
خلاصة الفصل: 97

الفصل الثالث
دور الإنفاق العام في دعم التنمية البشرية

مقدمة الفصل: 99
المبحث الأول: الإنفاق على العملية التعليمية 100
المطلب الأول:مفهوم التعليم و أهميته 100
المطلب الثاني: الإنفاق على التعليم و تصنيفه 104
المطلب الثالث: مؤشرات قياس الإنفاق على التعليم 107
المطلب الرابع: دراسة ظاهرة الإنفاق على التعليم 109
المبحث الثاني: الإنفاق العام على الصحة 114
المطلب الأول: الصحة و الخدمات الصحية 114
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الصحة و طرق تمويلها 117
المطلب الثالث: الأخطار التي تهدد الصحة العالمية 120
المطلب الرابع: دراسة ظاهرة الإنفاق على الصحة 123
خلاصة الفصل: 127

الفصل الرابع
أثر الإنفاق العام على التنمية البشرية بالجزائر خلال الفترة (2001-2011م)

مقدمة الفصل: 129
المبحث الأول:نظرة عامة عن الاقتصاد الجزائري 130
المطلب الأول:الوضع الاقتصادي خلال الفترة (1962-1990م) 130
المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري ما بين سنتي 1990-1994م 134
المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية الهامة خلال الفترة (1994-2000م) 137
المطلب الرابع: برامج الإنعاش الاقتصادي بعد العام 2000م 139
المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام للجزائر خلال الفترة (2001-2011م) 146
المطلب الأول: تصنيف الإنفاق العام حسب المشرع الجزائري 146
المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام بالجزائر خلال الفترة(2001-2011م) 152
المطلب الثالث: تحليل تطور مكونات الإنفاق العام للجزائر(نفقات التسيير و التجهيز) خلال الفترة (2001-2011م) 156
المبحث الثالث: دراسة لأثر الإنفاق العام على التنمية البشرية(التعليم و الصحة)بالجزائر خلال الفترة 2001 -2011م 160
المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على التعليم بالجزائر خلال الفترة 2001-2011م 160
المطلب الثاني: أثر الإنفاق العام على الصحة بالجزائر خلال الفترة 2001-2011م 168
المطلب الثالث: ملخص تطور مؤشر التنمية البشرية بالجزائر 177
خلاصة الفصل: 184
خاتمة عامة 186
قائمة المصادر و المراجع
الملاحق

فهرس الجداول

عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول (1-1)- الإنفاق العام لمجموعة من الدول العربية2011/2001م	23
الجدول رقم (1-2) القيم القصوى والدنيا لمؤشرات التنمية البشرية	77
جدول (2-2) معالم دليل التنمية البشرية في تقرير 2010م	78
الجدول(2-3) عدد السكان في الدول النامية و معدل الزيادة	85
الجدول(2-4) عدد الأطباء و معدل الوفيات لبعض الدول	86
الجدول(2-5) نسبة الإلمام بالقراءة و الكتابة و نسبة الالتحاق بالمدارس لبعض الدول	87
الجدول(2-6) الإنفاق على الأبحاث و نسبة مستخدمي الانترنيت	89
الجدول (3-1) تصنيف الإنفاق على التعليم وفقا لمصدر التمويل	106
الجدول (3-2) تصنيف الإنفاق على التعليم وفقا لمستوى التعليم	107
الجدول(3-3) تطور نفقات التعليم مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي بمليار دولار في مناطق العالم خلال الفترة (1980-2004م).	112
الجدول(4-3) يبين نسب الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول المتقدمة و النامية(%)	124
الجدول(4-1) يبين تطور إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	138
الجدول (4-2)نسبة مؤوية من إجمالي الناتج المحلي	139
الجدول(4-3) : مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004م(الوحدة: مليار دج)	140
الجدول (4-4): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009م (الوحدة: مليار دج)	142
الجدول رقم: (4-5) التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 210-2014	144
الجدول(4-6)توزيع القطاعات الاقتصادية بحسب قوانين المالية	148
الجدول (4-7) نموذج لميزانية التسيير في قانون المالية	150
الجدول (4-8)التالي يبين تطور نفقات الجزائر خلال الفترة (2001-2011م)	153
الجدول(4-9) حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي	155
جدول: (4-10) إجمالي الإنفاق العام و نفقات التسيير و التجهيز	157
جدول : (4-11) النفقات الخاصة بالتعليم و التكوين خلال الفترة(2001-2011م)	161
الجدول(4-12): نسبة نفقات التعليم من الناتج المحلي الإجمالي%خلال (2001-2011م)	163
جدول :(4-13) نصيب الفرد من الاتفاق على التعليم	165
جدول(4-14) عدد التلاميذ خلال الأطوار التعليمية الابتدائي و المتوسط و الثانوي و نسب التمدرس	165

الجدول(4-15) عدد المتخرجين من التعليم العالي خلال الفترة (2001-2011م)	167
الجدول(4-16): البنية التحتية بعد برامج الإصلاح الوطني	168
الجدول(4-17) الإعتمادات المخصصة لقطاع الصحة(تسيير) ضمن الميزانية العامة في الجزائر2001-2011م.	169
الجدول(4-18) نسبة نفقات الصحة للناتج المحلي الإجمالي (2001-2011م)	171
الجدول(4-19) نسبة الإنفاق الصحي للناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول	172
الجدول(4-20) حصة الفرد من الإنفاق على الصحة	173
جدول (4-21) توزيع العنصر البشري في قطاع الصحة	174
الجدول (4-22)المؤشرات الحيوية لقطاع الصحة للجزائر(2001-2011م)	176
الجدول(4-23) تطور مؤشر التنمية البشرية بين سنتي 1980 و 2000م	178
الجدول (4-24)التالي يبين تغير مؤشر التنمية البشرية للجزائر خلال الفترة (2001-2011م)	179
الجدول(4-25) قيمة مؤشر التنمية البشرية و الإنفاق على التعليم و الصحة خلال الفترة(2001-2011م)	181

قائمة الأشكال

عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل (1-1)تطور حجم الإنفاق لبعض الدول العربية(المجموع) (2001-2011م)	23
الشكل (2-1) تطور حجم الإنفاق العام لبعض لدول العربية(2001-2011م)	24
الشكل (1-2) العلاقة التبادلية بين التكنولوجيا و التنمية البشرية	74
الشكل (1-3) للمنحنى البياني و الذي يمثل نسبة الإنفاق على القطاع الصحي	126
الشكل (1-4) مخطط تقسيم للقطاعات إلى قطاعات فرعية و فصول ومواد	149
الشكل (2-4) منحنى بياني النفقات العمومية خلال فترة الدراسة من 2001م إلى 2011م	154
الشكل(3-4) نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة (2001-2011م)	158
الشكل (4-4) نسبة نفقات التجهيز و التسيير لقطاع التربية بالجزائر خلال الفترة (2001-2011م)	162
الشكل (5-4) نسبة نفقات التعليم من الناتج المحلي %	164
الشكل (6-4) نسب التمدرس في الأطوار التعليمية خلال الفترة (2001-2011م)	166
الشكل (7-4) رسم بياني لخريجي الجامعات خلال الفترة (2001-2011م)	167
الشكل(8-4) منحنى الإنفاق على تسيير قطاع الصحة خلال الفترة 2001-2011م	170
شكل (9-4) منحنى مؤشر التنمية البشرية (1975-2005م)	178
شكل (10-4) منحنى مؤشر التنمية البشرية (2001-2011م)	179
شكل (11-4) منحنى علاقة مؤشر التنمية البشرية بالإنفاق على الصحة و التعليم	181

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

اهتم الفكر الاقتصادي منذ وقت مبكر، وبالتحديد غداة الحرب العالمية الثانية بالنمو الاقتصادي عموما و التنمية البشرية على وجه الخصوص، واعتُبر النمو الاقتصادي غاية في حد ذاته، وإن العنصر البشري ما هو إلا عنصر إنتاجي، أي أنه تم إغفال أن العنصر البشري هو غاية التنمية، بحجة أن النمو الاقتصادي المستمر كافٍ بحد ذاته لتوفير المكاسب الاجتماعية لأفراد المجتمع كافة، غير أنه في عقد التسعينات من القرن العشرين برزت مراجعات جادة لحصيلة الجهود التنموية وتجارب التنمية في مختلف بلدان العالم خلال الأربعين سنة السابقة، وذلك من حيث مدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق التقدم الاقتصادي، وكذا من حيث نوعية النمو ومدى استدامته.

و مع صدور أول تقرير للتنمية البشرية عام 1990م، والذي أعطي مفهوماً جديداً للتنمية تركز حول الإنسان باعتباره أداة التنمية وغايتها (غاية ووسيلة ومشاركة) من هنا نجد أن المفهوم الجديد للتنمية يتضمن تشكيل القدرات من ناحية، والانتفاع بها من ناحية أخرى.

وأصبح النمو الاقتصادي طبقاً لمفهوم التنمية البشرية شرطاً ضرورياً لعملية التنمية، ولكنه غير كاف في حد ذاته، وعليه فإن تشكيل وتوسيع قدرات واختيارات الناس يمثل الركيزة الأساسية للتنمية البشرية وبالتالي فإن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوفير تكافؤ الفرص، وتشجيع المشاركة في كافة المجالات، تمثل جوانب رئيسية في توسيع خيارات الناس.

وفي مقدمة الاهتمامات العالمية بالتنمية البشرية، وبروز مفهوم التنمية البشرية، تركز الاهتمام على مراجعة أولويات الإنفاق العام للدولة، ومدى تحقيقه لأهداف التنمية البشرية، وتركز تلك الاهتمامات على قضية تخصيص الإنفاق العام بين الأولويات الاجتماعية وبين الأولويات الاقتصادية، لأنها أداة هامة وأساسية تربط بين هدف تحقيق نمو اقتصادي وبين هدف تحقيق تنمية بشرية مرتفعة.

ومن الجدير بالذكر أن مؤشرات التنمية البشرية للجزائر تعد منخفضة إلى متوسطة في العموم. فرغم التحسن الطفيف في دليل التنمية البشرية، إلاَّ أن الجزائر مازالت تحتل مراتب متأخرة- مقارنة بدول لها نفس الخصائص الاقتصادية و البشرية – من بين بلدان العالم، إن هذا الانخفاض يبين الفارق الكبير في مستوى التنمية البشرية بين الجزائر والدول الأخرى من ناحية كما يبين من ناحية أخرى المدى الذي ينبغي على الجزائر أن تقطعه في مجال التنمية البشرية لتحسين مستوى معيشة السكان، وتقليص الفارق الكبير بينها وبين البلدان الأخرى في هذا المجال.

ويعتبر مستوى التنمية البشرية في الجزائر انعكاساً مباشراً لتدني ملامح التنمية مما يؤكد بأن الجزائر تواجه العديد من التحديات على الأمد الطويل وهي بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني، و عدم كفاية الخدمات التعليمية الأساسية وخدمات الرعاية الصحية الأساسية وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأخرى الهامة بالنسبة للتنمية البشرية. ورغم التحسن الملحوظ في توفير الخدمات التعليمية والصحية خلال العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين، من جهة و الرغبة الجادة للطبقة السياسية للدفع بهذا القطاع إلاَّ أن هناك قضايا وتحديات مُلحة ما تزال تواجه تقديم هذه الخدمات، وهو ما يدعو إلى تكثيف الجهود الحكومية والخاصة لمعالجتها والتخفيف من آثارها، فهناك قصور في تقديم هذه الخدمات إلى كل فئات المجتمع وبالذات في المناطق النائية والمحرومة، بالإضافة إلى تدهور مستوى ونوعية الخدمات المقدمة منها، مما يؤثر سلباً في تنمية قدرات البشر المعرفية والصحية.

وعلى هذا فإن القصور في تقديم هذه الخدمات وتدهور مستوى ونوعية المقدم منها ربما يعود أساساً إلى قلة الموارد المالية اللازمة المخصصة لتمويل الإنفاق العام على هذه الخدمات، وتخصيص موارد الإنفاق العام لغير صالح الإنفاق الذي يمس قطاعات التنمية البشرية.

ولا شك أن الإنفاق العام على كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر قد شهد توسعاً ملحوظاً خلال الفترة 2001-2011م، هذا التوسع جاء نتيجة لجملة من

الأسباب والعوامل أهمها، تكلفة إعادة الجزائر إلى الساحة الدولية بعد العشرية السوداء واتساع حجم الأجهزة الحكومية.

وبناءً على ذلك فإن الانخفاض في القيمة الحقيقية للإنفاق العام وخاصة الإنفاق العام الموجه للقطاع الاجتماعي، له آثار سلبية على مستوى حياة ومعيشة الأفراد باعتبارهم غاية التنمية، وكذا على إنتاجية العاملين في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة تدهور القيمة الحقيقية للأجور، وانخفاض القدرة على التشغيل وخاصة في قطاعي التعليم والصحة وغيرها من القطاعات الاجتماعية الأخرى. ومن هنا يمكن القول بأن إحراز أي تقدم في مجال التنمية البشرية أو الإخفاق في ذلك إنما يرجع أساساً إلى توسع اتجاه الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية و مراقبته وبالذات قطاعي التعليم والصحة باعتبار أن هذين القطاعين يمثلان أهم الروافد الأساسية للتنمية البشرية، و من هذا المنطلق تبرز لنا إشكالية هذا البحث كما يلي:

الإشكالية: هل يؤثر الإنفاق العام باتجاه تحقيق تنمية بشرية مرتفعة أم لا؟و ما أثر ذلك في الجزائر خلال الفترة 2001-2011م؟

و يندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نوردها كما يلي:

1- ما هي المفاهيم التي يندرج ضمنها الإنفاق العام؟

2- ماذا نقصد بالتنمية البشرية ؟ وما هي مؤشراتها وواقعها في البلدان النامية؟

3- كيف يؤثر الإنفاق العام في مستوى التنمية البشرية؟

4 - ما هو أثر الإنفاق العام على التنمية البشرية التي تدخل ضمن مخططات التنمية للجزائر للفترة 2001-2011م؟

و للإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

1 - يعتبر الإنفاق العام من أدوات السياسة المالية المؤثرة في مستوى التنمية.

2- إن مفهوم التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية.

3- تتأثر مكونات التنمية البشرية بالتوسع في الإنفاق العام مما يرفع مستوى التنمية البشرية.

4- يرتفع المستوى العام للتنمية البشرية بوجود توسع للإنفاق و الذي يدخل ضمن مخططات التنمية المعتمدة بالجزائر خلال الفترة (2001-2011م).

أهمية الدراسة:

إن قضية تخصيص الإنفاق العام بين الأولويات الاقتصادية والأولويات الاجتماعية تعتبر من القضايا الأساسية والهامة التي تصدرت الاهتمامات العالمية في ضوء مفهوم التنمية البشرية، على اعتبار أن الإنفاق العام هو الأداة الهامة والأساسية التي تربط بين تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع (الشرط الضروري) وبين تحقيق تنمية بشرية مرتفعة.

ومن هنا تكتسب الدراسة أهميتها، وذلك لتصديها لواحدة من أهم القضايا التي تواجهها الجزائر، ألا وهي قضية تمويل التنمية البشرية خاصة في ظل توجهات الدولة لترشيد الإنفاق العام في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الذي يدخل ضمن مخططات التنمية المعتمدة من طرف الحكومة.

كما تكمن أهمية الدراسة من الناحية الأكاديمية والعلمية في أنها تعزز وتؤكد الدور الريادي الذي تسهم به الجامعة في معالجة قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعميق التأصيل العلمي والمعرفي والثقافي.

هدف الدراسة:

تسليط الضوء على أهمية تنمية الإنسان في مجال الرعاية الصحية و التعليمية وتحسين مستوى المعيشة تكفل تحقيق تنمية بشرية مرتفعة و حقيقية.

و بناءاً على ما سبق يتحدد الهدف الرئيسي من الدراسة في تحليل واقع واتجاهات الإنفاق العام في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية خلال الفترة 2001-2011م (مع التركيز على قطاعي التعليم والصحة، باعتبارهما أهم الركائز الأساسية للتنمية البشرية) وتحديد جوانب القصور والاختلالات القائمة، بغية الاستفادة منها في إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، والاستخدام الأفضل للموارد المتاحة في القطاعات الاجتماعية، وخاصة قطاعي التعليم والصحة، بالإضافة إلى إمكانية وضع خطوط رئيسية باتجاه تحقيق إستراتيجية فاعلة لتمويل التنمية البشرية.

دوافع اختيار الموضوع:

على اعتبار أن الإنفاق العام هو الأداة الهامة والأساسية التي تدفع بعملية النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بصورة خاصة والتنمية الشاملة بصورة عامة، وفي ضوء تزايد الإنفاق العام خلال فترة الدراسة 2001-2011م، في الوقت الذي تعتبر فيه مستويات التنمية البشرية منخفضة، يرى الباحث ضرورة تتبع مسار واتجاه الإنفاق المخصص لكل من قطاعي التعليم و الصحة وأثره في التنمية البشرية، من خلال مخططات التنمية المعتمدة في الجزائر من جهة و من جهة أخرى آفاق و استشراف نتائج المخطط الحالي، على اعتبار أن اختلال ترتيب أولويات الموازنة العامة للدولة يُفسر تباطؤ النمو الاقتصادي والتنمية البشرية على حد سواء، وأن رفع كفاءة تخصيص و متابعة و ترشيد الإنفاق العام سيكون له الأثر الإيجابي في تحقيق النمو والتنمية معاً.

الدراسات السابقة:

يمكن ذكر بعض أطروحات الدكتوراه و رسائل الماجستير التي تطرقت إما إلى موضوع الإنفاق العام أو إلى موضوع التنمية البشرية و التي نذكر منها ما يلي:

- حميدوش علي، جامعة الجزائر سنة 2006م، أطروحة دكتوراه غير منشورة بعنوان:**التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة1990-2005م**، أعطت هذه الدراسة لموضوع التنمية البشرية البعد النظري والتطبيقي في مفهومها و مؤشراتها و المساهمة في التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى السياسات المعتمدة للتنمية البشرية في محاربة الفقر و القضاء على البطالة.

-بودخدوخ كريم، أطروحة دكتوراه غير منشورة بعنوان **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001-2009م**، جامعة الجزائر السنة الجامعية 2009/2010م، سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسة الإنفاق بالجزائر وتتبع أثارها على النمو الاقتصادي، و ضمن الدراسة تطرق الباحث إلى الجانب الاجتماعي من الدراسة.

- بوعزارة أحلام، رسالة ماجستير غير منشورة ، تحت عنوان: **أثر العولمة على التنمية البشرية**، جامعة الجزائر،سنة 2009م، تطرقت الباحثة إلى العلاقة بين العولمة والتنمية البشرية و دراسة بعض تجارب لدولتين ناشئتين هما كوريا الجنوبية و ماليزيا وتجربتين لدولتين ناميتين هما مصر و الجزائر.
- أما دراستنا هذه فتتطرق إلى مستوى التأثير الذي يحدثه التوسع في الإنفاق العام على مكونات التنمية البشرية، نشير من خلال هذه الدراسة إلى تأثير الإنفاق على التعليم و الصحة على وجه الخصوص و تأثير ذلك على مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001م – 2011م.

حدود و إطار الدراسة:

إن اعتبار التنمية البشرية ذات اهتمام عالمي فقد تركزت الدراسة في مجملها على الجزائر مع دراسة بعض الدول النامية، مع لفت النظر إلى تجارب بعض الدول سواء على موضوع التنمية البشرية أو أحد عناصره أو موضوع الإنفاق العام أما الموضوع الأصلي أوجب التركيز في التحليل و الدراسة على تجربة الجزائر أما الحدود الزمنية فقد اقتصرت الدراسة ابتداءً من سنة 2001م إلى غاية سنة 2011م.

منهجية الدراسة:

غالباً ما يستخدم منهج البحث الاقتصادي مختلف أدوات البحث التاريخية، والتحليلية، والرياضية، والإحصائية في إعداد البحوث والدراسات الاقتصادية، وهذا ما تأخذ به هذه الدراسة باعتبارها دراسة تحليلية ووصفية.

أي أن هذه الدارسة وبصورة أساسية تستخدم المنهج التحليلي الوصفي المقارن كلما دعت الضرورة، بغية الوصول إلى تحليل دقيق لموضوع البحث، كما تستخدم بعض المؤشرات والمقاييس الكمية المستخدمة على نطاق عالمي في تقارير التنمية البشرية العالمية، عند تحليل مسار واتجاه المتغيرات المتعلقة بموضوع البحث.

مصادر الدراسة:

تتنوع مصادر ومراجع الدراسة بين ما هو حكومي رسمي للجزائر من تقارير خاصة بالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، والديوان الوطني للإحصائيات، وبين

ما هو دولي رسمي للبنك الدولي التقارير السنوية للبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقارير التنمية الإنسانية العربية، و وما هو عبارة عن بحوث ودراسات لباحثين اقتصاديين وغيرهم في كتب ودوريات لها علاقة سواء بالإنفاق و تأثيره على التنمية الاقتصادية أو لها علاقة بواقع التنمية البشرية بالجزائر.

خطة و هيكلة الدراسة:

تتكون الدراسة من أربعة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة. تناول الفصل الأول منها الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية وبدأ بمفهوم السياسة المالية والإنفاق العام و أهم تقسيمات الإنفاق العام و أسباب تزايده و طرق تمويله.

أما الفصل الثاني فيتناول الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية وواقعها بالدول النامية حيث بدأنا بإعطاء المفهوم المتعارف عليه للتنمية البشرية و علاقتها بالمفاهيم الأخرى وأهميتها و شروط تحقيقها ثم التطرق إلى مؤشرات التنمية البشرية المعتمدة عالميا وطرق قياسها و من ثمة التطرق لطرق تمويلها و تجارب بعض الدول النامية في مجال التنمية البشرية.

وتناولنا في الفصل الثالث موضوع دور الإنفاق العام في دعم التنمية البشرية حيث بدأن بالتطرق إلى الإنفاق على العملية التعليمية و الخدمات الصحية ثم أثر ذلك على مستوى التعليم و الصحة.

و الفصل الرابع فيتناول أثر الإنفاق العام على التنمية البشرية بالجزائر خلال الفترة (2001-2011م) بدأنا أولا بعرض التسلسل التاريخي للاقتصاد الجزائر، وتتبع الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، وتتبع تخصيصاته على التعليم و الصحة خلال فترة الدراسة، و من ثم التطرق إلى مدى تأُثر مؤشر التنمية البشرية بنتائج الإنفاق على التعليم و الصحة.

صعوبات الدراسة:

إن مواضيع الإنفاق العام و بياناته متوفرة أما مواضيع التنمية البشرية ففيها نقص أما المواضيع التي تربط الإنفاق العام بالتنمية البشرية فلمست في أحيانا كثيرة نقصا

شديدا خاصة في المكتبات الجامعية، اعتمدت كليا على تقارير التنمية البشرية والملتقيات ذات الصلة و المواقع ذات المقالات التي تدرس جوانب التنمية البشرية.

الفصل الأول

الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية

مقدمة الفصل:

من المعروف أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو أكثر من ضروري، و أن الجدال بخصوص فعالية هذا التدخل أو السياسات الاقتصادية ليس حديثا، إنما يرجع إلى النظريات المقدمة من طرف أصحاب مدارس الفكر الاقتصادي، التي تعتمد هذا الطرح أو ذاك، ولقد أدى تطور دور الدولة وتغير طبيعة هذا الدور بانتقالها من "الدولة الحارسة" أو المحايدة إلى الدولة "المتدخلة" ثم بعد ذلك "الدولة المنتجة"، أدى ذلك إلى اتساع وظائف الدولة وأغراضها عبر تاريخ الفكر الاقتصادي.

ومع تغير اتجاه الفكر الحديث حول مفاهيم عديدة كتدخل الدولة، و سياستها المالية، و توازن الميزانية، حيث تغيرت هذه المفاهيم كونها تتضمن وسائل تمويل النفقات الضرورية لقيام الدولة، ومحاولة البحث عن حلول لتوازن الميزانية، و إنما تعدت ذلك وأصبحت أهميتها تكمن في الأنشطة التي تُمولُها، و الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لتحقيقها، من خلال سياستها الاقتصادية، الأمر الذي استتبع معه تزايد الإنفاق العام حيث زاد حجمه، وتعددت تقسيماته، وأصبح أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية و التي بدورها لها تأثير بارز في دفع عجلة التنمية.

ولما اكتسب الإنفاق العام دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي فقد تركزت الدراسات الحديثة، إلى محاولة إعطاء تفسيرات مقنعة للأسباب(الظاهرية أم الخفية) التي دعت إلى التزايد الملحوظ لظاهرة النفقات العامة على المستوى العالمي بالإضافة إلى تحليل دور الإنفاق العام وآثاره على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا ضوابط تخصيص النفقات العامة، و سبل ترشيدها و تمويلها، و على هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية (المفهوم،العوامل المؤثرة فيها، أهدافها،أدواتها).

المبحث الثاني: تقسيمات الإنفاق العام و أسباب تزايده.

المبحث الثالث: معايير تخصيص الإنفاق العام و آثاره.

المبحث الرابع:طرق تمويل الإنفاق العام.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية (المفهوم، العوامل المؤثرة فيها، أهدافها و أدواتها).

تعتبر السياسة المالية من الأدوات المهمة في التنمية الاقتصادية، و رغم اختلاف دورها و طبيعتها وأهميتها في الدول النامية و المتقدمة و عبر تاريخ الفكر الاقتصادي إلا أن فعاليتها كبيرة في تحريك عجلة التنمية و معالجة مختلف المشاكل، هذه الأهمية جعلت العلماء و الاقتصاديين يختلفون في تحديد مفهوم محدد لها وحتى يتسنى لنا وضع مفهوم شامل للسياسة المالية بشكل عام ، تناولنا في هذا المبحث تطورها عبر التاريخ والعوامل المؤثرة فيها بالإضافة إلى مختلف الأهداف المرجوة من تطبيقها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية و تطورها.

لاشك في أن السياسة الاقتصادية تشمل على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة غير المصحوب بارتفاع المستوى العام للأسعار و بالطبع فهذا الهدف ليس في الإمكان الوصول إليه تلقائيا دون اللجوء إلى سياسات أخرى، كالسياسة المالية و النقدية على أنَّ السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات، لان مجال تأثيرها هو سوق الإنتاج وأدواتها الرئيسية هي الإنفاق الحكومي والضرائب بحيث تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

أولا: مفهوم السياسة المالية

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كل من المالية العامة و ميزانية الدولة، حيث يرد كتاب المالية العامة لفظ "السياسة المالية" إلى كلمة فرنسية قديمة Fisc و تعني حافظة النقود أو الخزانة.[1]

السياسة المالية هي التي تُعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام – بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية و الإدارية– و تستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة

[1]– هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ص 6.

لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، و هي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة، و كذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق و مصادره وهذا الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي و دفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت في توزيع الدخول والثروات.[1] أي أن السياسة المالية هي "استخدام الدولة لإيراداتها و نفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتنقه من عقائد في حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي[2].

السياسة المالية هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب و غيرها من الوسائل و ذلك بتقرير مستوى و نمط إنفاق هذه الإيرادات[3].

إجمالا يمكن القول أن السياسة المالية هي السياسة التي تُخص بدراسة النشاط المالي، وتستخدم الدولة من خلالها أدوات لتحقيق إيرادات عامة تنفقها إنفاقا عاما مكيفا بما يخدم أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية، كسبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الدفع بعجلة النمو. يمكن كذلك القول أن السياسة المالية هي الأسلوب الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط نفقاتها وإيراداتها، كما يمكن تجسيد هذا الأسلوب من خلال الميزانية العامة للدولة، ولا بد أن نشير للدور التقليدي للدولة الذي كان يقتصر على تقديم الخدمات الأساسية الأولية للمواطنين (الأمن، الصحة، البنية التحتية للمجتمع بشكل عام ...) إلا أنه مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت والتي أدت بنفس الوقت إلى

---

[1]– عادل احمد حشيش، **أصول الفن المالي في الاقتصاد العالمي**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص ص 106،107.

[2]– عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة**، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997، ص 144.

[3]– عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص 323.

تعدد وتنوع احتياجات الأفراد من الخدمات سواء في المجال الصحي أو الاجتماعي أو في مجال التعليم، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ضرورة إيجاد توازنات فيما يخص الخدمات المتعلقة بالقطاعات المذكورة من قبل الدولة.

ثانيا: تطور السياسة المالية

1- السياسة المالية في المجتمعات القديمة:

عرفت السياسة المالية في المجتمعات القديمة وعرف القائم على أمرها انه المدبر العام للأموال العامة(جمعها و توزيعا) لذا نجد العلامة ابن خلدون في كتابه المقدمة يشير إلى ذلك بقوله:"انه يكون في أمور جباية المال و إنفاقه و ضبط ذلك من جميع وجوهه أن يكون بمَضْيَعةٍ، و صاحب هذا هو صاحب المال و الجباية و هو المسمى بالوزير."[1]

كما لجأت الدولة في العصر اليوناني إزاء ازدياد النفقات العامة من الحروب وغيرها إلى الضرائب، و كان أهمها الضرائب المفروض على الحدائق و خاصة الكروم، و الرسوم الجمركية كما عرفت الدولة سياسة الاحتكار واحتفاظها لنفسها بإنتاج سلع و بيعها للتجار بأسعار مرتفعة، و السلع التي لا تحتكرها تفرض على مبيعاتها ضريبة مرتفعة تستغرق جزءا كبيرا من الربح فلا تترك للمنتج سوى ربح بسيط.[2]

إن الدارس للفكر اليوناني يجد أن مفكريه اهتموا بضرورة تدخل الدولة في مراقبة الأسعار ومحاولة تحقيق العدالة في التوزيع كذلك تحديد مجالات الإنفاق كالتعليم والحروب، كما أشار أهم فلاسفة اليونان –أفلاطون- إلى مجموعة المبادئ التي تقوم على ضرورة تقسيم العمل و هو أمر ضروري في نظره من أجل التنظيم الاجتماعي.

وإذا كانت بعض النظم المعاصرة قد نادت بتحديد الملكية الزراعية نظرا لأنها تحقق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، فانه في العصر الرومان قد صدر في 133 ق. م قانونا يقضي بإعادة توزيع الأراضي الزراعية ووضع حد أقصى للملكية

[1]- عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت 2000، ص 175.

[2]- هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص 44.

الزراعية يبلغ 500 فدان روماني للفرد، أو 1000 فدان للأسرة، و تسلم الأراضي الزائدة إلى الدولة لتتولى توزيعها.[1]

لقد قدم الفكر الاقتصادي للعهد الروماني أهم قيمة في ميدان الفكر الاقتصادي ألا وهو سن القوانين التي تنظم و تهيكل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كما أقرَّ حقوق الملكية الخاصة و حرية التعاقد و هذا الإرث الثمين أسس نظما قامت عليها الحياة الاقتصادية فيما بعد.

فيمكن القول أن تدخل الدولة (مختزلة في السياسة المالية من الجانب الاقتصادي) ليس حديثا، بل يمتد إلى عمق الحضارات الغابرة كالعهد الفرعوني و اليوناني و كذلك العصر الروماني الذي تأثر بالفكر الإغريقي والذي كان حلقة الوصل بين السياسة المالية في العصور القديمة و الوسطى.

2-السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

لقد وجه الاقتصاديون التقليديون جانبا لا بأس به من اهتمامهم لدراسة موضوع المالية العامة، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية، التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويجب أن يقتصر دورها على الدفاع و الحفاظ على الأمن والعدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث برجل الحراسة الليلي.2

ومن أهم دعائم الفكر الكلاسيكي قانون ساي للأسواق، و مدلول اليد الخفية لآدم سميث و بيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، فقانون ساس للأسواق و الذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة (العرض يخلق الطلب المساوي له)، و جوهر "قانون ساي" هو الاعتقاد بان النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له دائما ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال كل طاقته الإنتاجية، بمعنى أن النظم الرأسمالية تتجمع تلقائيا إلى التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، و تفسير ذلك أن عبارة قانون ساي

---

[1]-نفس المرجع السابق، ص 46.

[2]- جورج نابهانز، **تاريخ النظرية الاقتصادية**، ترجمة صقر احمد صقر، المكتبة الأكاديمية القاهرة، الطبعة الأولى، 1997، ص 81.

تؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج و الإنفاق فأي زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي، و لما كانت النقود في تفكيرهم وسيط للتبادل ليس إلّا، وبالتالي ليس هناك مبرر لاحتفاظ الأفراد بها، فأي زيادة في الدخول النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة لها في الإنفاق على السلع و الخدمات، و بالتالي كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد.[1]

إن تقليص دور الدولة و اقتصارها في الحفاظ على الأمن أدى إلى تعجيز السياسة المالية و ضبط و تحديد دورها بشكل لا يسمح لها بتقديم حلول للمشاكل الاقتصادية أدى هذا كله إلى حيادها، كما أن الأحداث و التقلبات المتتابعة خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، أبدى و بوضوح عجز السياسة المنتهجة من طرف الكلاسيك في معالجة هذه التقلبات، هذا ما مهد لضرورة تدخل الدولة، و بالتالي الاعتماد على السياسة المالية، للخروج من الأزمات التي ضربت الاقتصاد العالمي مع بداية القرن العشرين.

3- السياسة المالية في الفكر الكينزي:

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م إلى الركود الاقتصادي لمعظم دول العالم مما نجم عنها آثار و أظهرت عجز النظرية الكلاسيكية في مواجهة هذه الأزمة، كما قد بينت تلك الأزمة أن النشاط الفردي ليس قادرا وحده على ضمان التوازن الاقتصادي والاجتماعي و انه لابد من تدخل الدولة لتحقيق هذا التوازن.[2]

لقد استدعى تنامي هذا الكساد و عجز نظريات التقليديين عن تقديم تحليل و تفسير للظاهرة فضلا عن تقديم الحلول نشر الاقتصادي "جون مينارد كينز" في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود" في عام 1936م ما يعتبر الحل الأمثل للأزمة القائمة.

1-حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الطبعة الأولى ن الدار الجامعية ، مصر 2004، ص ص 21، 22.

2- هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق ، ص 56.

و لقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي.[1]

كما أوضح كينز خرافة اليد الخفية التي نادى بها الكلاسيك و أكد وجود كثير من التناقضات بين مصلحة الفرد و مصلحة المجتمع.[2]

مما سبق يمكن أن نستنتج أن هناك انتقاد كبير لحياد الدولة المالي، كما أن هناك رفض فكرة التوازن الحسابي لميزانية الدولة، كما يمكن أن نستنتج أيضا أن الثورة الكينزية جاءت لتصحيح ما جاء في فكر الكلاسيك، و أعطت تصورا جديدا لتدخل الدولة، و انتقالها من الدولة الحارسة ذات الخدمات الأساسية كالأمن إلى الدولة المتدخلة و التي تقوم بوظائف جديدة من خلال سياستها المالية و بالتالي أعطت بعدا آخر إلى مفهوم السياسة المالية و آثارها على اقتصادات الدول.

و نتيجة لهذه العوامل ظهرت نوعين من السياسة المالية طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية على التوالي بين 1933 و 1937 م :[3]

أ-السياسة المالية المحضرة:

و قد يطلق عليها البعض سياسة "سقي المضخة" و يقصد بهذه السياسة أن تتوسع الدولة عن طريق سلطاتها المركزية و المحلية في النفقات العامة-مع عدم تخفيض النفقات الخاصة-و ذلك عن طريق تنفيذها لبرامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة و على نطاق واسع و أن تمول هذه النفقات عن طريق الموارد المعطلة كالقروض.

ب- السياسة المالية المعوضة:

من خلال تسميتها يمكن أن نستنتج أنها تأتي تعويضا عن عدم كفاية سابقتها(السياسة المالية المحضرة)، و يقصد بها" تلك السياسة التي تعمل على ملاقاة التغيرات الدورية سواء كانت انكماشية أو تضخمية، أي ما يعني أن تتمثل هذه السياسة

[1]- حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 44.

[2]- هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق ، ص 57.

[3]- نفس المرجع السابق ، ص 58.

في حالة الانكماش في التوسع في النفقات العامة و في ضغط الضرائب، و في حالة الانتعاش و خاصة في مرحلة التضخم إلى ضغط النفقات العامة و في رفع الضرائب.

إن التمويل عن طريق القروض في الغالب يكون في حالة الانكماش و من أجل إعطاء دفعة أولية لعجلة التنمية أي أن مقصدها الرئيسي محاولة علاج خلل طارئ أو مؤقت. كما يتبن لنا أن السياسة المالية التعويضية تعتبر الحل الأمثل للمشكل الذي قد يتعرض له الاقتصاد، في حالتي الانكماش و الانتعاش، فمن خلالها يمكن إعادة التوازن للاقتصاد، باستخدام أدواتها خاصة النفقات العامة و الضرائب.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.

تتأثر السياسة المالية كغيرها من السياسات الاقتصادية بعوامل سواء كانت سلبية أو ايجابية. منها ما يؤثر بالتشجيع و منها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه العوامل سواء ما تعلق منها بالجانب السياسي أو الإداري أو نوع النظام المتبع نحاول التطرق إليها فيما يلي:

أولا: العوامل السياسية

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحية تأثر البنيات السياسية نجد أنّ الطبقة الحاكمة في أيّ بلد وفي أيّ تاريخ تمثل عنصراً هاماً للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية و حجم توزيع النفقات و تحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد.

ثانيا: العوامل الإدارية

إن المبالغ الضخمة والتكلفة الباهظة لبعض المباني تحتاج إلى قدر كبير من إنفاق الدولة على هذه المرافق و كذلك تسييرها و بالتالي يكون التأثير على السياسة المالية لتلك الدول هذا من جهة و من جهة أخرى انعكاس السياسة الإدارية على السياسة المالية و ذلك عن طريق " بناء المصانع و المنشئات العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة ."[1]

[1]– محمد أمين أوصياف، **أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لينة من الدول خلال 1980–2005**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص26.

ثالثا: أثر درجة النمو الاقتصادي

1-السياسة المالية في الدول المتقدمة

بيّن كينز في نظريته العامة أن النظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل البطالة، وأثار الدورات الاقتصادية، التضخم والخلل في الاستقرار الاقتصادي [1].كما تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الاقتصادي ومنه تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هو البحث عن وسائل العلاج والإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان الناضج من مشاكل و اختلالات.[2]

يمكن القول أن الدول المتقدمة تبرز فيها أهمية السياسة المالية، بما تقدمه من أجل سد مختلف الثغرات، التي يمكن من خلالها التأثير على النشاط الاقتصادي، و ذلك بالتأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال و مراعاة هاته الدول بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة والتي أصبحت ضرورتها كبيرة و تأثيرها في النفع العام أكبر مع مرور الوقت.

2- السياسة المالية في الدول النامية:

على عكس الدول المتقدمة تتميز الدول النامية بهشاشة اقتصادها الوطني أو جوانب منه، كما تتميز كذلك بضعف كبير في مواردها هذا ما يجعلها تتميز بـــ:
ضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي و عدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة وبالتالي فان هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية و المرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخما، كما أن الادخار يعاني من انخفاض شديد.[3]

و لما كان بناء جهاز إنتاجي قوي هو جوهر عملية التنمية يعتمد أساسا على تراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد، فان تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء

---

[1] – بوشهولز توج، ترجمة:نزيرة الافندي و عزة الحسيني، **أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996، ص 263.

[2] – عبد الفتاح قنديل ، سلوى سليمان، **الدخل القومي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص 350.

[3] – عبد الناصر العبادي و آخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، بدون معلومات، ص 196.

الطاقة الإنتاجية أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية لا بد و أن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية و غيرها من السياسات الاقتصادية في هذه البلدان.[1]

نظرا للاختلاف الكبير بين الدول النامية و الدول المتقدمة في الظروف والمميزات والأوضاع الاقتصادية، فانه من المستبعد محاولة تطبيق نفس ميكانيزمات السياسة المالية، من إنفاق و ضرائب التي تطبق في الدول المتقدمة على الدول النامية.

من هنا تبرز الأهمية القصوى للسياسة المالية الرشيدة والحكيمة في البلدان النامية من أجل النهوض بالتنمية و مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية و مراعاة ظروف تعبئة الموارد الرأسمالية و تطوير الجوانب الاجتماعية وزيادة "رأس المال البشري" وترقية التنمية البشرية و جعلها في مصاف الدول المتقدمة.

رابعا: أثر النظام الاقتصادي

إن عملية التنسيق بين السياسة المالية و النظام الاقتصادي أكثر من الواجب، وهذا لكي لا تتناقض أهدافها و طريقة عمل النظام الاقتصادي الذي تكون في إطاره.

1- السياسة المالية في النظام الرأسمالي:

مع تطور دور الدولة و زيادة تدخلها زادت معها حجم النفقات مما يستدعي البحث عن موارد لتغطية هذه النفقات هذا ما مهد في ظهور تصور جديد للضريبة و النظام الضريبي للدول و أصبحت وظيفة المالية المعاصرة أداة جوهرية لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي.

2-السياسة المالية في النظام الاشتراكي:

للسياسة المالية في الدول الاشتراكية لها خصائص متميزة، وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد الاشتراكي وهذه الخصائص هي[2]:

- المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأنّ الملكية لعناصر الإنتاج للدولة؛

1- عبد الحميد القاضي، **اقتصاديات المالية العامة و النظام المالي في الإسلام**، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر، ص 328.

2- طار ق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 1999، ص 34.

– كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة أيضا؛

– القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية.

ومما يؤكد توافق السياسة المالية مع طبيعة الاقتصاد الذي من خلاله أن القروض لا تلعب دورا كبيرا كمصدر الإيرادات الميزانية في البلاد الاشتراكية.

تبرز أهمية السياسة المالية في النظام الاشتراكي في نمط التخطيط، فأسس النظام الاشتراكي يشترط التخطيط المركزي الشامل أسلوبا لإدارة الاقتصاد الوطني كما يعتمد التخطيط المركزي المزج بين الموارد المادية و الموارد الإنسانية و توجيهها لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي تظهر أهمية كبيرة للسياسة المالية في الدول التي تعتمد النظام الاشتراكي وتعتبر أكثر تدخلية وهنا تظهر كذلك أهمية الإنفاق العام على عاتق الدولة في الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي و الاجتماعي.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية.

إن الهدف من السياسة المالية هي تحقيق مجموعة الطموحات المتعلقة بالسياسة العامة للدولة، و ذلك ضمن توجيه إيرادات الدولة و تكييف نفقاتها، فهي تساهم في العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و رفع معدلات النمو، و تحقيق العدالة الاجتماعية.

1– **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** الاستقرار الاقتصادي هو التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، و تفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية لتحقيقهما هما: [1]

– الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

– تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام من الأسعار.

[1]– سلوى سليمان، **السياسة الاقتصادية**، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973، ص162.

بعد فهم الاستقرار الاقتصادي تعمل السياسة المالية للوصول إلى هذا الاستقرار على أدواتها من خلال استهداف التأثير على الطلب الكلي سواء باستخدام السياسة الضريبية أو السياسة الانفاقية و يظهر عدم التوازن في الاستقرار الاقتصادي في حالتين إما عجز الطلب الكلي أو فائض في الطلب الكلي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك قوى احتكارية تتمتع بدرجة كبيرة في تحديد الأسعار حيث تمارس نقابات العمال نوع من الضغط الذي يهدف لرفع الأجور النقدية للعمال خاصة في البلدان المتقدمة أما في البلدان النامية فهي أقل تأثيراً و عليه ينبغي لهذه البلدان استخدام سياسة مالية تقوم على زيادة الإنفاق في توفير فرص تعليم وتدريب فني إلى جانب القوة العاملة والتوسع في مشروعات السكن والصحة و غيرها.

2- **تخصيص الموارد:** يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع[1].

إن الموارد الاقتصادية لمجتمع ما تبلغ درجة الاستخدام الأمثل عندما تكون جميع هذه الموارد تُدر من استخداماتها الحالية أكبر نفع اجتماعي ممكن، بحيث لو تم تحويل وحدة من وحدات الموارد الاقتصادية من استخدام معين لأي استخدام آخر لأدى ذلك التحويل إلى انخفاض الناتج القومي و إبطاء معدلات النمو.[2]

هناك بعض الإجراءات التي تساعد على تخصيص الموارد و توجيهها إلى المجالات ذات الأولوية و التي تدخل في إطار السياسة المالية نذكر منها ما يلي:[3]

- الإعفاء الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محدودة
- الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية

---

[1]- كمال حشيش، **أصول المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1984،ص 42.

2- بوزيان عبد الباسط، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف،2007/2006، ص 70.

[3]- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990- 2004**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 86.

– إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها.

– تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشئات الصغيرة.

– الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب و التأهيل و الطرق و المواصلات و غيرها من أصناف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

نستطيع القول أن الدولة من خلال سياستها المالية تلعب الدور الأهم و الايجابي في مجال تخصيص الموارد و ما ينتج عنه في تغير أنماط الإنتاج .

3– **إعادة توزيع الدخل الوطني:** يتوقف توزيع الدخل الوطني على عدد من العوامل لعل أهمها، توزيع المواهب والملكات الفردية ومدى الرغبة في استخدامها، توافر الفرص، توزيع الثروة في المجتمع قوانين الميراث، أنماط الزواج، العادات الطبقية العادات الادخارية، مرونة منحنيات العرض والطلب ودرجات المنافسة و مدى التدخل الحكومي في كافة أسواق السلع والخدمات.[1]

إن السياسة المالية و بتطبيق أدواتها سواء نفقات أو إيرادات تعمل على خفض التفاوت في توزيع الدخل، فقد تلجأ الدولة إلى وضع حد أدنى للأجور، أو تلجأ إلى فرض ضرائب على أصحاب الدخول المرتفعة أو إمكانية تقديم خدمات مجانية لأصحاب الدخول المنخفضة، هذه كلها إجراءات و تدابير ضمن سياسة الدولة المالية تضمن من خلالها تقليل تكديس الثروات و الدخول لدى فئات معينة من المجتمع.

4– **التنمية الاقتصادية:** تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات و سياسات و تدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان و هيكل الاقتصاد القومي، و تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، و بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.[2]

تتجه السياسة المالية في المقام الأول نحو تحقيق هدفين أساسين و هما: [3]

1– حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 313.

[2] – علي لطفي ، **التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة،1980، ص 185.

[3] – محمد مبارك حجير، **السياسة المالية و النقدية لخطط التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة و النشر، القاهر بدون تاريخ النشر، ص 58.

– تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية و الاجتماعية؛
– قيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز و ضمانات مالية للجهود الخاصة و من خلال تحسين دوافع العمل و الاستثمار.

لا نستطيع القول أن التنمية هي ذات بعد اقتصادي بحت، بل تتعدى ذلك لعدة أبعاد اجتماعية وسياسية وثقافية و إدارية، لذلك يجب اعتبار التنمية الاقتصادية مرآة عاكسة للنظم السياسية والإدارية، والسياسة المالية من خلال تعبئة الموارد المالية(ضرائب) وتوجيه هذه الموارد (إنفاق) للاستثمار سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي تهدف لرفع مستوى هذه التنمية في البلدان على اختلاف نظمها و توجهاتها.

المطلب الرابع: أدوات السياسة المالية.

إن طبيعة الأهداف التي تسعى الحكومات للوصول إليها، من خلال خطتها الاقتصادية. تستلزم وجود مجموعة من الأدوات (ميكانيزمات) تستخدمها من أجل الوصول إلى هذه الأهداف. و السياسة المالية كغيرها من السياسات الاقتصادية لها أهداف معينة، كالتحكم في السوق المالي و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و إعادة توزيع الدخول، تستخدم أدواتها من أجل تحقيق ذلك. نوردها فيما يلي:

أولا: الإنفاق العام

مفهوم الإنفاق العام: تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.[1] كما أن الإنفاق العام هو مبلغ من النقود تقوم الدولة أو السلطات الإدارية المختصة بإنفاقه بهدف إشباع حاجات عامة.[2]

وهو أي الإنفاق العام "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام".[3]

---

[1]–محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2012، ص55.

[2]– عبدالهادي النجار، **اقتصاديات النشاط الحكومي**، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، الكويت 1982، ص 57.

3–علي لطفي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة 1982، ص7.

نستنتج من كل ما سبق أن النفقات العامة مبالغ مالية تسهر السلطات العمومية (الإدارة) على إنفاقها بهدف إشباع حاجات عامة من أجل تحقيق النفع العام، و منه يمكن الخروج بخلاصة مفادها أن للإنفاق العام أسس وعناصر لتحديد مفهومه، هي: [1]

العنصر الأول: النفقة العامة مبلغ نقدي

تكون النفقة العامة في شكل نقدي حيث تقوم الدولة بدورها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من اجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها ولمنح المساعدات والإعانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

العنصر الثاني: النفقة العامة يقوم بها شخص عام

لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة إلا إذا صدر من شخص عام استند الفكر المالي على معيارين للتفرقة بين النفقة العامة و الخاصة.

أ/المعيار القانوني(المعنوي):

هو المعيار الكلاسيكي و يرتكز على الطبيعة القانونية للشخص المنفق، بمعنى آخر أن النقطة الأساسية لأي الشخص قائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة هذا الإنفاق، حيث يعتبر الإنفاق عاما إذا قام به شخص خاضع لقواعد القانون العام كالدولة و فروعها السياسية و جماعتها المحلية بما يتوفر لديه من سيادة و سلطة آمرة.

ب/المعيار الوظيفي:

و يرتكز هذا المعيار أساسا على الطابع الوظيفي و الاقتصادي للشخص المنفق، و ليس على الشكل القانوني لصاحب النفقة.

العنصر الثالث: النفقة العامة تستهدف تلبية حاجة عامة

1- محرزي محمد عباس، مرجع سابق،ص ص 58 59.(بتصرف الطالب).

يجب أن يكون الهدف من النفقات العام هو إشباع الحاجات العامة، و من ثم تحقيق المنفعة العامة أو المصلحة العامة. و بالتالي لا يمكننا اعتبار مبلغ نقدي كنفقة عامة تم صرفه بهدف إشباع حاجة خاصة أو تحقيق منفعة خاصة تعود على الأفراد.

تكمن الصعوبة في تقدير و تحديد الحاجة العامة بصورة موضوعية حيث أن عملية التحديد ترتكز أساسا على معيار سياسي أكثر منه اقتصادي أو اجتماعي. إذ أن السلطات السياسية في الدولة هي التي تتولى عادة تقرير ما إذا كانت حاجة ما تعتبر عامة أم لا تعتبر كذلك.

ثانيا: الإيرادات العامة

لكي تقوم الدولة بوظيفتها لابد أن تحصل على إيراد من اجل إشباع الإنفاق العام أي أن تحصل على الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، و هذه الموارد تسمى الإيرادات العامة.

مفهوم الإيرادات العامة: ويقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية: مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادية والاجتماعي.[1]

لقد تطور مفهوم الإيرادات العامة فبعد أن كانت تهدف إلى تغطية الإنفاق العام أصبحت في الوقت الحاضر تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية و سياسية.

ثالثا:الميزانية العامة للدولة(الموازنة العامة)

1-**مفهوم الميزانية العامة للدولة:** الميزانية العامة للدولة" وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية، لإشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة، عادة ما تكون سنة."[2]

2- مبادئ الميزانية العامة: تعتمد الميزانية العامة للدولة على مبادئ و قواعد من خلالها تضمن التسيير المحكم لميزانية الدولة نوجزها فيما يلي:[3]

- مبدأ سنوية الميزانية

[1]- محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 115.

[2]- محرزي محمد عباس ، مرجع سابق ، ص 317.

[3] -نفس المرجع السابق، ص 323.

- مبدأ وحدة الميزانية
- مبدأ عمومية الميزانية
- مبدأ توازن الميزانية

تعد الميزانية العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، باعتبارها الوسيلة التي تحدد الدولة من خلالها سياستها و برامجها في كيفية استغلال الموارد و عملية توزيعها وتحقيق أهدافها، و هي أهم أداة من أدوات السياسة المالية .

المبحث الثاني: تقسيمات الإنفاق العام وأسباب تزايده.

ازدادت أهمية دراسة الإنفاق العام في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وترجع هذه الأهمية إلى كونه الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية ولذلك نرى أن الإنفاق العام قد شهد تطورا يساير التطور الذي لحق بدور الدولة لهذا سنتناول فيما يلي تقسيمات الإنفاق و أسباب تزايده.

المطلب الأول: تقسيمات الإنفاق العام.

يتنوع الإنفاق العام و يتخذ صورا وأشكالا عديدة حيث ينقسم الإنفاق ما يصطلح عليه بالتقسيمات الوضعية، والتي تعتمد على الميزانيات، أو تأخذ شكل التقسيمات العلمية و الاقتصادية حيث تقسم بحسب طبيعتها. ترجع أهمية تحديد التقسيمات الخاصة بالإنفاق العام إلى كونها تخدم أغراضا متعددة، أبرزها: [1]

- تسهيل صياغة و إعداد البرامج،
- تحقيق الكفاءة و الفعالية في تنفيذ الخطة المالية للدولة،
- تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة و المختلفة و معرفة تطورها.

أولا: التقسيمات الوضعية للإنفاق العام

تختلف التقسيمات الوضعية المأخوذ بها في ميزانيات الدول في غالب الأحيان عن التقسيمات القائمة على الأسس العلمية، فكثير من التقسيمات الوضعية ترجع إلى الظروف التاريخية أو إلى الاعتبارات الإدارية كالرغبة في التسيير غير أن الاتجاه الحديث يميل إلى التوفيق بين القواعد العلمية من ناحية و بين اعتبارات التسيير الإداري من ناحية أخرى.[2]

ينصرف التقسيم الوظيفي إلى تقسيم النفقات العامة تبعا للوظائف التي تقوم بها الدولة دون اهتمام بطبيعة النفقة، و بهذا الشكل تجمع كافة النفقات التي ترمي إلى تحقيق نفس الغرض في قسم واحد حتى ولو كانت موزعة على عدة وزارات أو مصالح[3].

---

[1] – محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 65.

2– محمد حلمي مراد، **مالية عامة**، كتب عربية، بدون تاريخ نشر، ص 35.

[3]– زينب عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006، ص 44.

ثانيا : التقسيمات العلمية و الاقتصادية للإنفاق العام

يقصد بالتقسيمات العلمية و الاقتصادية للإنفاق العام تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد، و ذلك بغرض معرفة آثارها على الاقتصاد القومي و بعض الأنشطة الاقتصادية

من أهم التقسيمات العلمية و الاقتصادية التي تستند إلى معايير واضحة و دقيقة نجد:

1-تقسيم النفقات حسب أهدافها المباشرة:

تنقسم النفقات العامة تبعا للهدف المسطر لها لبلوغه تسمى " بالتقسيم الوظيفي"أي تبعا لاختلاف وظائف الدولة، و بناء على ذلك يمكن تقسيم النفقات العامة تبعا لهذا الغرض إلى:[1]

أ/ نفقات إدارية:

يقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة و الضرورية لأداء الدولة لوظائفها وتضم نفقات الدفاع و الأمن والعدالة و الأقسام السياسية.

ب/ نفقات اقتصادية:

هي تلك النفقات التي تقوم الدولة بصرفها لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية و يسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية حيث تعمل الدولة على زيادة الإنتاج و تراكم رؤوس الأموال.

ج/ نفقات اجتماعية:

هي النفقات التي تتعلق بالأهداف و الأغراض الاجتماعية للدولة و التي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد.

تشمل هذه النفقات على مبالغ موجهة نحو قطاعات التعليم، الصحة، النقل والسكن، و تعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية فهي مرآة عاكسة لتقدم المجتمع، في كل من البلدان المتقدمة و النامية على السواء، و تخصص

1- سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**،منشورات الحلبي الحقوقية، ص 27.

الدول عادة الجزء الأكبر من النفقات العامة في الدول المتقدمة على هذا القطاع من ناحية و على التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى.[1]

2-النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية:

يمكن تقسيم النفقات كذلك إلى نفقات حقيقية و نفقات تحويلية طبقا لمعيار استعمال القدرة الشرائية أو نقلها و حجم تأثيرها على الدخل الوطني. فالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات منتجة، و من ثم فهذه النفقات تمثل دخولا حقيقية حصل عليها أصحابها في مقابل ما قدموه للدولة من عمل أو سلع أو خدمات، وأما النفقات التحويلية فهي نفقات تقوم بها الدولة دون أن تحصل في مقابلها على أية خدمة أو سلعة. فهي لا تعدو أن تكون مجرد نقل للقوة الشرائية من بعض الأفراد إلى البعض الآخر.[2]

إذن فالنفقات التحويلية، لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل سلع وخدمات ورؤوس أموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية محدودة الدخل[3].

تنقسم النفقات التحويلية إلى[4]:

أ- نفقات تحويلية مباشرة و غير مباشرة،

ب- النفقات التحويلية المتعلقة بالدخول و النفقات التحويلية الرأسمالية،

ج- النفقات التحويلية المالية و الاجتماعية و الاقتصادية.

3-النفقات العادية و النفقات الغير عادية:

يقصد بالنفقات العادية من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين: نفقات عادية و نفقات غير عادية.

---

[1]- محرزي محمد عباس ، مرجع سابق، ص ص :70-71.

[2]- زينب عوض الله، نفس المرجع السابق، ص38.

3 - محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 73.

[4]- زينب عوض الله، مرجع سابق ،ص ص: 39،40.

ويقصد بالنفقات العادية تلك التي "يجب أن تُغطى بإرادات عادية (وأهمها الضرائب)"[1] والتي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، أي كل سنة مالية، كمرتبات الموظفين و نفقات صيانة الأملاك العامة، مع إمكانية تغيرها.

أما النفقات غير العادية وهي التي لا تتكرر بطبيعتها إلا في فترات استثنائية تتطلب اللجوء إلى موارد غير عادية(كالقروض العامة و الإصدار النقدي الجديد)[2].

4- النفقات الوطنية و النفقات المحلية:

يرتكز تقسيم النفقات إلى وطنية و محلية إلى معيار مجال شمولية النفقة العامة ومدى استفادة أفراد المجتمع منها.

فالنفقات الوطنية أو المركزية، هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة و تتولى الحكومة القيام بها، مثل نفقة الدفاع و القضاء و الأمن، فهي نفقات ذات طابع وطني أما النفقات المحلية أو الإقليمية، فهي التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات والبلديات، و ترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء و الكهرباء و المواصلات داخل الإقليم أو المدينة.[3]

نلاحظ أن هذه مجموعة من التقسيمات، وضعها الاقتصاديون للتفريق بين مختلف الأنواع و الغرض منها، و نلاحظ أن التنوع يزداد كلما زادت أدوار الدولة في المجتمع و كلما زاد تدخلها في الحياة العامة للمجتمع.

المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام و النظريات المفسرة له.

إن ظاهرة اتجاه الإنفاق العام إلى الزيادة والتنوع عاما بعد عام أصبحت من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة، ولمختلف الدول وذلك نتيجة تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد خلُص الاقتصاديون اعتمادا على استقراء الإحصاءات في مختلف الدول إلى أن جعلوا هذه الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي.

---

[1]- زينب عوض الله ، مرجع سابق، ص 41.

[2]- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3]- محرزي محمد عباس ، مرجع سابق، ص 73.

أولا: ملامح الزيادة في الإنفاق العام لبعض الدول

لمعرفة تزايد النفقات يجب دراسة تطور حجمها عبر السنوات و يبرز هذا التزايد الملحوظ بالخصوص بعد الحرب العالمية الثانية حتى أصبحت تشكل ما اصطلح عليه "ظاهرة نمو الإنفاق العام"، و أصبحت تميز علم المالية الحديثة، إن زيادة النفقات العامة هي زيادة مطلقة و تعني ارتفاع حجم النفقات العامة من سنة لأخرى و فيما يلي دراسة لتطور إنفاق بعض البلدان العربية.

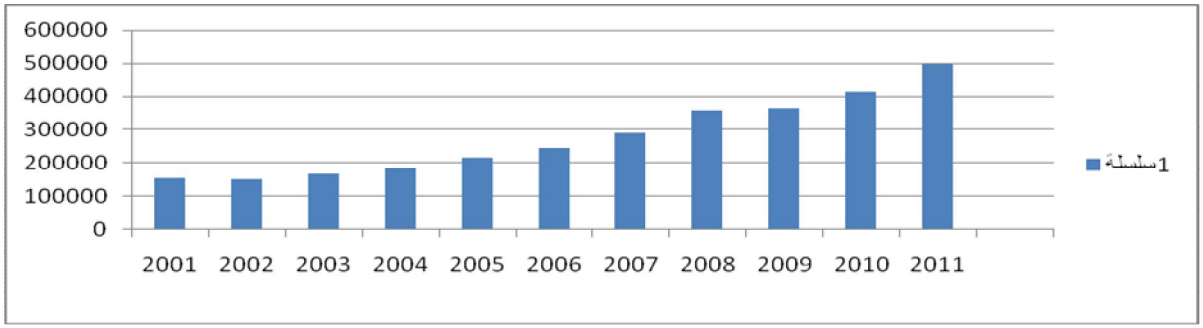
جدول (1-1)- الإنفاق العام لمجموعة من الدول العربية2011/2001م **الوحدة: مليون دولار**

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	17272	19987	19848	24890	29798	34265	46849	66823	60360	61130	82056
السعودية	68037	62267	68533	76053	92393	104886	118296	138685	159049	174369	220453
مصر	26091	26254	25844	23979	27017	35051	41119	51257	64086	66272	68649
الأردن	31530	32760	39010	44020	49350	54560	63960	76610	85050	80510	96160
المغرب	12192	10541	13089	14717	18133	17819	20599	26131	25525	29967	30896
المجموع	155122	151809	166324	183659	216691	246581	290756	359508	394068	412246	498214

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2007.2011.

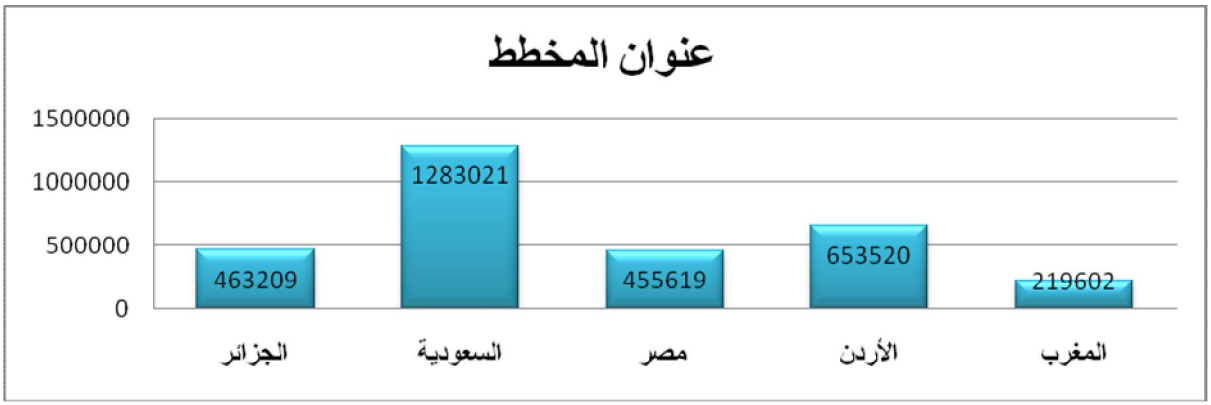
نلاحظ من الجدول ارتفاع كبير لقيمة النفقات العامة للدول العربية خاصة السعودية و الجزائر و مصر حيث بلغ الإنفاق العام لمجموع الدول العربية سنة 2001م 155122 مليون دولار ليصل الى ما مقداره 498214 مليون دولار بحولو العام 2011م و ربما يرجع ذلك لعوائد النفط للدول التي تتميز بإنتاج النفط و الغاز. و للمزيد من التدقيق و الملاحظة نستطيع ملاحظة البيانان التاليان للتوضيح أكثر:

الشكل (1-1) تطور حجم الإنفاق العام لبعض لدول العربية(مجموع الإنفاق للدول المدروسة في الجدول)خلال السنوات(2001-2011) **الوحدة : مليون دولار**



المصدر:إعداد الطالب اعتمادا على الجدول أعلاه

الشكل (1-2) تطور حجم الإنفاق العام لبعض لدول العربية(2001-2011م) الوحدة : مليون دولار



المصدر:إعداد الطالب اعتمادا على الجدول أعلاه

من خلال البيانين أعلاه من البيان للشكل (1-1) نلاحظ أن هيكل النفقات العامة خلال بداية الألفية كان منخفضا إذا ما قورن بالفترة التي تعقب سنة 2008م حيث نلاحظ ارتفاع محسوس في النفقات العامة، و لعل السبب في ذلك أن العينة التي درست من الدول العربية كان ذات اقتصاد ريعي و ما يفسره ارتفاع أسعار النفط في الفترة محل الدراسة، كالسعودية والجزائر ثم ومع بداية سنة2011 زاد الارتفاع بشكل ملاحظ والسبب كذلك راجع إلى الفوائض المالية في ميزانيات الدول المذكورة.

كذلك يمكن القول أن هناك تزايد في حجم النفقات لبلدان أخرى حتى و لم تكن ذات اقتصاد ريعي مثل المغرب و مصر و الأردن لكن هذا التزايد لم يكن بالحجم الكبير.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن تزايد النفقات العامة أصبح "ظاهرة" تميز كل البلدان ومن الخصائص التي تميز علم المالية العامة في العصر الحديث على الرغم من اختلاف الأنظمة الاقتصادية و السياسية للدول.

ثانيا: تفسيرات تزايد الإنفاق العام

1- قانون واجنر:

كان العالم و الاقتصادي الألماني " اودولف واجنر" عام1893م أول من استدعى الانتباه إلى هذه الظاهرة بعد أن درس حجم النفقات العامة في عدد من الدول الأوروبية في القرن الماضي، و انتهى إلى القول بوجود اتجاه عام نحو ازدياد أوجه نشاط الدول مع التطور الاقتصادي للجماعة، و يتلخص هذا القانون في انه كلما حقق مجتمع من

المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي، كلما استتبع ذلك اتساع نشاط الدولة و بالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل اكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي[1].

حاول "واجنر" إيجاد العلاقة التي تربط مستوى التطور الاقتصادي بحجم الإنفاق العام فانطلق من مبدأ أن التصنيع يؤدي إلى ارتفاع تدخل الدولة و حصة الإنفاق العام في الدخل القومي، و بالتالي فان التصنيع يقود إلى مضاعفة نفقات الإدارات العامة هياكل قاعدية، تربية، تدخل اجتماعي.[2]

و انطلاقا من ما سبق فان "واجنر" يشير إلى العلاقة السببية طويلة المدى القائمة بين النفقات العامة و كمتغير داخلي و الدخل القومي كمتغير خارجي يؤثر فيه.

2- تفسير Peacock وWiseman:

حاول المفكران" Peacock"و"Wiseman" تفسير ظاهرة زيادة الإنفاق العام و منه حجم تدخل الدولة بأثر الانتقال و ذلك لتأثرهما بالأحداث الاستثنائية خاصة الحرب العالميتين حيث أدتا إلى زيادة النفقات العامة.و مفاد نظريتهما هي أن النفقات العامة تزداد بشكل فجائي ثم سرعان ما تعود لطبيعتها. هذه الارتفاعات عادة ما تكون في أوقات الأزمة حيث تكون قدرة الدولة كبيرة على زيادة التحصيل الضريبي، وهو الأمر الذي لا يكون متاحا في الأوقات العادية[3].

و من خلال نظريتهما توصلا نتيجة مفادها أن النفقات العامة في تزايدها تأخذ شكل قفزات بسبب ما يلي: [4]

أ- أثر الإزاحة:

يتمثل في إزاحة الإنفاق المرتفع والإيرادات المرتفعة للإنفاق المنخفض والإيرادات المنخفضة و ذلك في فترات الحروب و الاضطرابات الاجتماعية.

---

[1]- زينب عوض الله، نفس مرجع سابق ، ص 55.

2- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2005، ص 15.

3- نفس المرجع السابق ، ص 17.

[4]- خليل علي، سليمان اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص 124.

ب- أثر التفتيش:

و ينتج هذا الأثر نتيجة ظهور نشاطات و حاجات جديدة تدفع بالدولة إلى رفع نفقاتها العامة بحكم أنها تكون مجبرة على القبول بالحاجات الجماعية لأفراد المجتمع مهما تزايدت.

ج- أثر التركيز:

إن رغبة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية و بالتالي المساهمة في النشاط الاقتصادي هي من الدوافع الرئيسية لتزايد النفقات العامة.

المطلب الثالث: أسباب تزايد الإنفاق العام

إن ظاهرة ازدياد الإنفاق العام ما هي إلا ظاهرة عامة ومستمرة في جميع الدول سواء أكانت متقدمة أم نامية وأيا كان نظامها السياسي والاقتصادي، وقد يحدث سنة معينة أن لا تزداد النفقات العامة أو إنها تنخفض، ولكن ذلك لا يخل بالظاهرة العامة وهي الاتجاه المستمر و المتزايد، و فيما يلي الأسباب التي قد تؤدي إلى تفاقم الظاهرة:

أولا: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

تعبر الأسباب الظاهرية لتزايد النفقة العامة عن الارتفاع في الأرقام الحسابية دون انعكاس ذلك في زيادة السلع أو الخدمات العامة أو تحسن مستواها. و تتمثل أسباب هذه الزيادة فيما يلي:

1-تدهور قيمة النقود(التضخم):

قد يكون تضخم أرقام الميزانية راجعا إلى تدهور قيمة النقود، أي تدهور القيمة الشرائية للنقود[1]. أي أن انخفاض قيمة النقود الحقيقية يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس المقدار من الوحدات النقدية، و يرجع ذلك

[1]- زينب عوض الله، مرجع سابق ، ص 57.

في الغالب إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار،و على هذا الأساس تنشأ العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار و حجم النفقات العامة[1].

و هكذا نلاحظ أن التدهور الكبير في قيمة النقود أحد أهم الأسباب على الإطلاق في تنامي حجم الإنفاق العام في العصر الحديث، و هو ما يصعب من دراسة و مراقبة الأسباب الموضوعية لتزايد الإنفاق العام.

2- اختلاف طرق المحاسبة العامة(الفن المالي):

إن اختلاف طرق المحاسبة العامة و بصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات، أدى إلى زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة، إذ أن الانتقال من قواعد الميزانية الصافية – التي تستند على أساس الحق في إجراء المقاصة بين الإيرادات و النفقات- إلى قواعد الميزانية العامة للدولة كقاعدة الشمولية التي تقضي بتقييد الإيرادات و النفقات الكلية دون إجراء أية مقاصة بينهما أدى إلى الزيادة في حجم النفقات.

3- اتساع إقليم الدولة :

يترتب على التوسع الإقليمي و النمو السكاني تزايد في حجم الإنفاق العام.حقيقة هذه الزيادة لا تعتبر ظاهرية في كافة الحالات.[2]

هذه الزيادة في النفقات العامة ناتجة عن ضم إقليم جديد إلى دولة معينة، هذا الإقليم لم يكن تابعا لها، وهو ما قد يترتب عليه زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب على هذا الانضمام أية زيادة في الخدمات بالنسبة لسكان الإقليم الأصلي، و قد تحقق هذا السبب مرارا بالنسبة لبعض الدول الأوروبية التي تغيرت حدودها و اتسعت مساحتها عقب بعض الحروب، كما حدث هذا عند اتحاد الألمانيتين (الشرقية و الغربية) ما أدى إلى توحيد الميزانية، و بالتالي تضاعفت النفقات العامة.[3]

4- زيادة عدد السكان:

1- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2009/2001**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2009/2010، ص 60.

2- زينب عوض الله، مرجع سابق ، ص 58.

3- مجدي محمود شهاب، **أصول الاقتصاد العام المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2004، ص 220.

يرى البعض انه إذا أدت الزيادة في النفقات العامة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الإنفاق العام، كانت تلك الزيادة حقيقة و إلا كانت ظاهرية.

بينما آخرون أن زيادة السكان يترتب عليها ازدياد حقيقي في النفقات العامة بصفة عامة لسببين: أن نسبة زيادة السكان تكون في الطبقات الفقيرة منها في الطبقات الغنية حيث تتطلب الطبقات الأولى كثيرا من النفقات، بينما يتمتع أفرادها بالإعفاءات من الضرائب، والثاني أن ازدياد السكان يستلزم عددا اكبر من الخدمات ووسائل فنية أفضل و أكثر إنتاجا مما يستدعي نفقات أكثر. [1]

وهناك عدة طرق لمعرفة الزيادة الحقيقية للنفقات العامة،و يمكن ذلك باستخدام وسيلتين:[2]

- معرفة نصيب الفرد من الإنفاق العام لاستبعاد الزيادة الناتجة عن زيادة عدد السكان؛
- مقارنة نسبة الإنفاق العام إلى مجموع الدخل الكلي في السنوات المختلفة.

وعليه يمكّننا هذا كله من القول أن الزيادة في النفقات العامة إذا كانت لا تؤدي إلى الزيادة في نصيب الفرد فهذا يعني هي مجرد زيادة ظاهرية فقط.

ثانيا: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة تلك المعطيات التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية من الإنفاق

1-الأسباب الإيديولوجية:

مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية هيمنت أفكار مؤيدة لتدخل الدولة(خاصة الدول الليبرالية) واضطلاعها بالعديد من الشؤون الاقتصادية مما تسبب في ازدياد النفقات العامة زيادة مطلقة بالنسبة إلى الدخل الوطني في ذات الوقت. و لم يكن الحال مختلفا في الدول الاشتراكية قبل انهيارها حيث كانت الايديولولجية الجماعية سائدة، و تقوم الدولة بكافة العمليات الإنتاجية مما ترتب عنه زيادة في النفقات العامة إلى درجة تساويها مع الدخل الوطني.[3]

---

[1]- زينب عوض الله، مرجع سابق ، ص 58.

[2]- حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 23.

3- محرزي محمد عباس، مرجع سابق ، ص94.

لقد أدى هذا التطور في دور الدولة و انتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم إلى الدولة المنتجة إلى تعدد وظائفها الاجتماعية و إلى زيادة حجم الإنفاق العام تبعا لذلك[1].

2- **الأسباب الاقتصادية:**

أ-**النمو الاقتصادي و زيادة الدخل القومي:** من أهم الأسباب الاقتصادية للتزايد في النفقات العامة زيادة الدخل القومي مما يمكن الدولة في العصر الحديث من زيادة مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة من ضرائب و رسوم و غير هذا. كذلك التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية إلى زيادة النفقات العامة حيث تهدف الدولة من خلالها إلى الحصول على موارد لخزانة الدولة أو التعجيل بالتنمية الاقتصادية.[2]

ب- **زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:** كلما حرصت الدولة على التدخل في الحياة الاقتصادية بصورة موسعة كلما ازداد حجم النفقات العامة، ومن الملاحظ في الآونة الأخيرة، أن تدخل الدولة للحفاظ على التوازن الاقتصادي، و دفع عملية التنمية يعتبر من الأسباب الرئيسية لازدياد النفقات العامة أي التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية للحصول على موارد للخزينة العامة ، كما أن حرص معظم الدول على محاربة الكساد و المطالبة و تحقيق معدلات نمو مرتفعة، يدفعها إلى زيادة إنفاقها العام للرفع من مستوى الطلب الكلي الفعلي، إلى مستوى يسمح بتحقيق التشغيل الكامل لليد العاملة، بالتناسب مع حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.[3]

3- **الأسباب الإدارية لزيادة النفقات العامة:**إن تطور و تزايد دور الدولة في الاقتصاد حتّم من ضرورة الزيادة في الهيئات والمؤسسات التابعة للدولة هذا ما أدى إلى الزيادة في الإنفاق، و على الرغم من أن اتساع نطاق نشاط الدولة يفرض زيادة في

[1]- زينب عوض الله، مرجع سابق ، ص 60.

[2]- زينب عوض الله، مرجع سابق ، ص 59.

[3]- مجدي محمود شهاب، مرجع سابق ، ص 221.

المصروفات الإدارية إلا أن جانبا كبيرا من هذه الزيادة يرجع إلى سوء الإدارة والتنظيم في القطاع الحكومي و انخفاض إنتاجيته.[1]

كذلك يمكن القول أن ضعف المستوى التعليمي، أسس للضعف الكبير و بطء وتعقيد الإجراءات الإدارية، و سوء في تسيير هذه النشاطات.

4- **الأسباب الاجتماعية لزيادة الإنفاق العام:** أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن و المراكز الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية و الصحية والخدمات الخاصة بالنقل والموصلات والمياه والغاز الكهرباء...الخ.[2] بالإضافة إلى زيادة الخلل في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، ما نتج عنه زيادة عدد الأفراد الذين يقعون تحت خط الفقر، و بالطبع يكلف هذا المزيد من الإنفاق على برامج الحد من الفقر.[3]

5- الأسباب المالية: تتمثل هذه الأسباب في عنصرين أساسين:[4]

أ- سهولة الاقتراض في العصر الحديث مما أدى إلى كثرة لجوء الدولة للقروض العامة للحصول على ما تحتاجه لتغطية العجز في إيراداتها.

ب- وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين مما يدفع إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية.

6- الأسباب السياسية: يمكن نسب الزيادة في النفقات العام إلى تطور الإيديولوجيات السياسية سواء داخليا نتيجة انتشار مبادئ الديمقراطية و العدالة الاجتماعية نمو مسؤولية الدولة أو في الخارج نتيجة شعور الدولة بواجب التضامن الدولي:[5]

أ-انتشار مبادئ الديمقراطية: ترتب على انتشار مثل هذه المبادئ و العدالة الاجتماعية زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل و المحرومة و التكفل بالكثير من خدماتها.

1- محمد البنا، **المالية العامة مدخل حديث**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر 2009، ص 181.

2- زينب عوض الله، مرجع سابق ، ص 60.

3- سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية بيروت، 2008، ص 188.

4- محرزي محمد عباس، مرجع سابق ، ص 96.

5- نفس المرجع السابق، ص ص 96-97.

أضف إلى ذلك أن النظام الحزبي يدفع الحزب الحاكم إلى التوسع في المشاريع الاجتماعية من أجل إرضاء للناخبين و ما يترتب عنه من الإكثار من تعيين الموظفين لأنصاره ما يؤدي للزيادة في الإنفاق العام.

ب- نمو مسؤولية الدولة: نتج عن انتشار مبادئ الديمقراطية تغير النظرة إلى الدولة، فهي ليست سوى سلطة آمرة لا يملك الموطنون إلا الخضوع لها، و إنما هي مجموعة من المرافق العمومية الموجهة لخدمة الصالح العام و لهذا تقررت مسؤوليتها، فإذا احدث نشاطها ضرر لأحد أفرادها فليس هناك ما يمنع لمقاضاتها لتعويضه. فيشارك المجتمع بذلك بتحمل عبء المخاطر المترتبة عن سير المرافق العمومية و قد أدى نمو مسؤولية الدولة ضغط الرأي العام و مؤلفات رجال القانون.

ج-**نفقات الدولة في الخارج:** أدى نمو العلاقات الدولية إلى ازدياد النفقات العامة. بسبب ازدياد التمثيل الدبلوماسي لازدياد عدد الدول المستقلة و ارتفعت بالتالي النفقات المرصودة لها.، كذلك ازدادت نفقات الدول في المنظمات الدولية و منظمات إقليمية متعددة كالأمم المتحدة و الهيئات التابعة لها كاليونسكو و اليونيسيف.

7- النفقات العسكرية: يلعب الإنفاق العسكري دورًا لا يُستهان به في دفع النفقات العام نحو التزايد بمعدلات كبيرة في الكثير من الدول، خاصة تلك التي تتعرض لتهديدات داخلية و خارجية، و لا يقتصر الإنفاق العسكري على مخصصات الأجور و الرواتب بل أيضا النفقات المخصصة لاستيراد السلاح وكلفة الصيانة بالإضافة إلى ظهور التكنولوجيات المتطورة في المجال العسكري وفي الغالب لا تتم بالعملة المحلية بل تحتاج إلى العملة الصعبة[1]، كما العالم يعرف في السنوات الأخيرة تقلبات في الأمن على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي مما أدى هذا إلى محاولة صرف مبالغ خيالية لحصول الدول خاصة النامية منها على التكنولوجيا الحربية أدى هذا كله إلى استنزاف لخزائن هذه الدول.

1- حسن الحاج، عجز الموازنة المشكلات و الحلول، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد63، ماي 2007، 09.على الموقع الشبكي:-http://www.arab-api.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=4، تاريخ الاطلاع، 2014/03/30.

المبحث الثالث: المعايير المعتمدة في تخصيص الإنفاق العام و مدى تأثيراته.

إن التزايد الملحوظ في حجم الإنفاق العام، أدى إلى محاولة إيجاد الحلول للاقتصاد أكثر في النفقات و محاولة ترشيدها و العمل على توجيهها بما يخدم القطاعات المنتجة والابتعاد عن القطاعات غير المنتجة، من أجل ضمان مردودية أفضل، هذا ما أدى إلى وجوب وضع معايير تحد أو تنقص من الإفراط في النفقات، و منه فعند اعتماد هذه المعايير في تخصيص النفقات فإننا نترقب آثاراً من خلال هذا التخصيص.

المطلب الأول: معايير تخصيص الإنفاق العام .

يمكن تقسيم القطاعات الحكومية وفق وظيفة هذه القطاعات إلى قطاعات الخدمات السيادية للدولة و الذي يشمل الدفاع، الأمن، العلاقات الدولية، خدمات الإدارة العامة وقطاع الخدمات الأساسية للتنمية، و الذي يشتمل بدوره على خدمات رأس المال الاجتماعي و خدمات رأس المال المادي.

أولا: قطاع الخدمات السيادية للدولة

يمكن تقسيم هذا القطاع إلى قطاع الدفاع و الأمن، خدمات الإدارة والتي يمكن تعريف كل واحدة من هذه القطاعات كالتالي:[1]

1/ **قطاع الدفاع:** تستنزف الحروب أموالا ضخمة من خزينة الدول على اختلاف نزعاتها السياسية حيث تعتبر مهمة الحماية من الواجبات الأساسية للدول لذلك تعمد الدول إلى توفير ما يلزمها للاستعداد الدائم و التام للحروب، كذلك تتطلب الفترة التي تعقب الحرب بتوفير الأموال اللازمة، لإعادة البناء و التشييد.

2/**قطاع الأمن:** ويشمل الإنفاق على الأمن الداخلي كالشرطة و السجون و الحماية.

3/**خدمات الإدارة العامة:** من المعروف أن العلاقة الدائمة بين الإدارة و المواطن تخضع إلى أشكال رسمية من المستندات وفقا لقوانين و تنظيمات تحددها الدولة و هذا

[1]– ضيف أحمد، **سياسة الإنفاق العام على النمو و التشغيل في الجزائر،1994–2004**، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الشلف، 2005/2004، ص 68.

بهدف تقديم الخدمات العامة للمواطنين ما يستلزم نوع من الإنفاق على البنيات الإدارية و على سير العمل بها.

و مما نلفت النظر إليه الارتباط الوثيق بين مستوى الأمن العالمي و حجم النفقات وذلك ما ظهر في منطقة أوروبا حيث "شهدت منطقة غرب ووسط أوروبا انخفاضا في الإنفاق بلغت نسبته 1،6% مقارنة بعام 2011م، وجاء ذلك متماشيا مع اتجاه أرجعه الأزمة المالية في عام 2008م، والتي تلتها تخفيضات في الميزانيات العسكرية. [1]

كما أن الإنفاق على تسليح وتجهيز وإعاشة وتكوين الشرطة والأمن الداخلي ومصالح السجون و لقد بلغت قيمة النفقات في الجزائر على وزارة الداخلية" لعام 2013م يعادل 5.2 مليار دولار، وبلغت قيمة المخصصات الموجهة لمصلحة السجون في إطار برامج إنجاز المؤسسات العقابية الجديدة أكثر من مليار دولار، ويعني هذا أن الجزائر تنفق 5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع، و4 بالمائة على قوات الأمن الداخلي أي الشرطة والدرك ومصلحة السجون، وبهذه الأرقام قفز ترتيب الجزائر ضمن الدول الأكثر إنفاقا على الأمن الداخلي ومصالح السجون إلى المرتبة 14 بعد مجموعة من الدول أهمها الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند والبرازيل وألمانيا والسعودية."[2]

ثانيا: قطاع الخدمات الأساسية للتنمية:

يتطلب تكوين قاعدة اقتصادية و اجتماعية قادرة على النهوض بالتنمية نوعان من رأس المال، الاجتماعي و هو العنصر البشري و رأس مال مادي: [3]

1/ **رأس المال المادي:** يتمثل في مشروعات البنية الأساسية للتنمية، كالطرق المياه،السكن، الكهرباء...الخ. و يتحدد الإنفاق على هذا النوع بعدة عوامل نذكر منها:

أ- **السمات الطبيعية و الجغرافية للدولة،** كلما كانت التضاريس الجغرافية و الطبيعية جيدة خفضت تكاليف الإنفاق عليها.

ب- **السعي إلى تحقيق هدف التنمية الاقتصادية بمعدلات سريعة،** يؤدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بمشروعات البنية الأساسية.

---

[1]-تصفح الموقع الشبكي للبنك الدولي:http://www.albankaldawli.org التصفح يوم 2014/03/30.

[2]-الوقع الشبكي :http://www.djazairess.com/elkhabar/309682 تصفح يوم2014/03/30.

[3]- ضيف أحمد، مرجع سابق ، ص 72.بتصرف الطالب

ج- **محاولة التقليل من الهجرة من الريف إلى المدينة،** و ذلك بتوفير الاحتياجات الأساسية لسكان الأرياف و القرى.

2/ **رأس المال البشري:** يشتمل هذا النوع على خدمات الصحة و التعليم، و التي تهدف إلى رفع المستوى الصحي و الثقافي لأفراد المجتمع، و زيادة الإنتاجية الاقتصادية الوطنية، و يعد (ثيدور شولتز) رائد تسمية رأس المال البشري، و لقد تغيرت النظرة إلى التعليم و الصحة باعتبارها ضروريات إنسانية، و خدمات استهلاكية، إلى ضرورة اقتصادية، و استثمار مرتفع العائد و ذلك بعد الستينات من القرن العشرين، لذلك فان نسبة الإنفاق على التعليم و الصحة في تزايد مستمر و ينطبق ذلك على كل من الدول النامية و المتقدمة.

المطلب الثاني: ترشيد الإنفاق العام.

إن ترشيد الإنفاق العام لا يتحقق بمجرد رفع الشعارات، أو بمحض الصدفة، وإنما هو سلوك واع مدروس، مبني على مبادئ وقواعد مضبوطة يسخر أفضل الآليات والتقنيات التي أفرزتها التجارب الإنسانية. و لقد حاول بعض الكتاب وضع معايير (كما رأينا) يمكن على أساسها تحديد الحجم الأمثل للإنفاق، وأمام الاختلاف حول هذه المعايير، فإنه من الأفضل، وضع بعض المبادئ العامة والأساسية التي لا غنى لأي جهاز إداري عن إتباعها والتقيد بها لتحقيق الترشيد.

أولا: مفهوم ترشيد الإنفاق العام

إن ترشيد الإنفاق العام يعني التزام "الفعالية" في تخصيص الموارد و "الكفاءة" في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع[1]. من التعريف السابق يظهر لنا مصطلحين هامين هما (الفعالية و الكفاءة) في عملية ترشيد الإنفاق العام من الواجب التطرق و إيضاح مفهومهما:

[1]- محمد عمر ابو دوح، **ترشيد الإنفاق العام و عجز ميزانية الدولة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2006، ص 44.

1-**الفعالية:** يقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع إلى تحقيقها، و ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية بما يتفق و المرحلة التي يمر بها المجتمع و بما يُمَكِّن الدولة من تخصيص الموارد في اتجاه تحقيق هذه الأهداف.[1]

من خلال التعريف السابق لمفهوم الفعالية يتضح أنها تمر بمرحلتي الإعداد و التنفيذ للميزانية.

2-**الكفاءة:** يقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات و المخرجات، و للكفاءة بعدين كفاءة المخرجات و تعني تحقيق قدر اكبر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات و كفاءة المدخلات و تعني تحقيق قدر معين من المخرجات بقدر اقل من المدخلات و من ثم فهي تقاس بنسبة المدخلات الفعلية .[2]

ثانيا:أسس نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام

يتطلب نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام جملة من الدعائم هي كالآتي[3]:

1- **إرادة سياسية قوية،** حيث انه من المعلوم تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق يثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، خاصة إذا ما كان المجال مفتوحا أمام إمكانية المناقشة، أو إعادة النظر في قرارات التخصيص، و عليه فان وجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات، يعد أمرًا ضروريا لاستكمال عملية الترشيد، مما يعني أنه بالإضافة إلى القدرة على اتخاذ القرار، يجب توفير الإمكانات اللازمة للتأثير على تنفيذه، من أجل إعطاء سياسة الموازنة فعالية كاملة.

2- **كفاءة أجهزة الدولة و حسن إدارتها،** إن توفر الإرادة السياسية و المشاركة الفعالة في غياب جهاز إداري كفء يتولى الإشراف على مختلف المرافق و الهيئات العامة و القيام بالوظائف المحددة لها، لا يحقق عملية للإنفاق الترشيد العام، حيث نجد – خاصة في الدول النامية- ضعفا كبيرا في تحصيل الإيرادات العامة، و في حالات كثيرة لا

---

[1]- محمد عمر أبو دوح، مرجع سابق ، ص 44.

[2]- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3]- محمد فرحي، **النمذجة القياسية ترشيد السياسات الاقتصادية الكلية**(دراسة خاصة لسياسية الإنفاق العام)،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 1999/1998، ص 288.

تقوى الإدارة العمومية على مواجهة أصحاب المصالح، الذين يفلتون من الضرائب بسهولة.

3- **التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة،** يتوصل إليه عن طريق الخبرة على ترشيد الإنفاق العام، و كذلك إقامة سياسة اقتصادية حكيمة و التي تكون رهينة وجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع و الاقتناع، و تقدير الخبرات و مناقشتها بكل موضوعية و كذلك رهينة شعب يؤمن بالنصح و يعمل به، و يجبر الحاكم على الالتزام به.

4-**توفر نظام محاسبة و رقابة فعال،** بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية، من خلاله التعرف على كل عمليات الإنفاق العام و مجالاته، و يمكنها من تقييم، كل عملية و لعل اكبر دليل على قوة الدولة، التزامها بنشر نتائج نشاطها، و اطلاع الرأي العام على ما تعزم القيام به ، إذْ بقدر نجاح الدولة في ذلك بقدر ما يطمئن إليها أفرادها وهيئاتها، و هذا ما يؤدي بهم إلى المساهمة في إنجاح عملية الترشيد.

و من متطلبات ترشيد النفقات العامة الالتزام بالضوابط التالية:[1]

أ- **تحديد حجم أمثل للنفقات العامة:** أنه ليست من المصلحة تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه (الحجم الأمثل للنفقات العامة) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

ب-إعداد دراسات الجدوى للمشروعات: تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية:التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.

[1]- دراوسي مسعود، مرجع سابق ، ص 171.

ج-الترخيص المسبق من السلطة التشريعية: تقضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بأنفاقه، يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية، ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم (مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها.

د- تجنب الإسراف والتبذير: هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة في كثير من الدول النامية نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة.
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي.
- تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة..
- عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلا بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات.
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال.
- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي ...الخ.

لا شك أن ترشيد النفقات العامة يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير المذكورة سابقا وغيرها وبالأخص تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على النفقات العامة.

المطلب الثالث: الآثار المباشرة و غير المباشرة المترتبة عن الإنفاق العام.

إن اتخاذ أي قرار اقتصادي يتحدد بناء على الأثر الذي يحققه هذا الإجراء والإنفاق العام كسياسة ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد يتخذ وسيلة من أجل تحقيق آثار مرغوبة و غير مرغوبة من قبل السلطات العمومية. و يعتبر إشباع الحاجات العامة أهم أثر من سياسة الإنفاق العام، كما يؤثر بصفة مباشرة في النشاط الاقتصادي و هذا في مجموعه و ذلك بالتأثير على الإنتاج و الاستهلاك الوطني و إعادة توزيع الدخل ويمكن للإنفاق التأثير غير المباشر والتي تنتج من خلال دورة الدخل و التي تعرف بأثر المعجل و المضاعف.

أولا: الآثار الاقتصادية المباشرة

أدى اتساع وظائف الدولة و أغراضها إلى تزايد الإنفاق العام، و بالتالي إلى زيادة آثاره الاقتصادية، خاصة أثر الإنفاق الاستثماري و الإنفاق الذي يهدف إلى إعادة توزيع الدخل و أصبحت النفقات العامة أداة رئيسية في معالجة التقلبات الاقتصادية خاصة في البلاد المتقدمة.[1]

نلاحظ أن دور الدولة حسب النظرية التقليدية تتركز أساسا حول الأمن الداخلي و الخارجي و بالتالي ينظر إلى آثار النفقات العامة في الإنتاج نظرة محايدة، هذا ما أبعد آثار الإنفاق في المجال الاقتصادي تماما عدا في بعض المشاريع التي تُمولها الدولة بغرض الربحية فقط.

1-آثار الإنفاق العام على الإنتاج الوطني:

يتوقف الإنتاج القومي على نوعين من العوامل. أولهما القوى المادية للإنتاج و هي التي تشكل القدرة الإنتاجية القومية، و ثانيهما العوامل الاقتصادية و تنصرف إلى الطلب الكلي.

أ/-النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية:

تخفض أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع، أو تعويض المؤسسات العمومية عن خدماتها غير العادية للأفراد تمكينا لها من الاستمرار في تحقيق المنفعة العامة من خلال النشاط الاقتصادي الذي تؤديه. و مثل ذلك إعانات التصدير أو الإعانات التي تقدمها الدول لبعض المشاريع أو المؤسسات العمومية لتغطية العجز الذي يحدث في ميزانيتها.[2]

كما تؤدي النفقات العامة الاستثمارية إلى تكوين رؤوس الأموال العينية هي إحدى القوى المادية للإنتاج، و بالتالي فهي تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية.[3]

---

[1]- زينب عوض الله، مرجع سابق ، ص 67.

[2]- محرزي محمد عباس، مرجع سابق ، ص 101.

[3]- زينب عوض الله، مرجع سابق ، ص 68.

إن زيادة المقدرة الإنتاجية القومية تترتب عنها زيادة في حجم الدخل الوطني تقوم الدولة بمنح هذه النفقات (الإعانات الاقتصادية) من أجل تحقيق هدف أو أهداف اقتصادية معينة.

ب/-النفقات الاجتماعية:

تشمل نوعين من الإنفاق أما النوع الأول فيخصص لإنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية ، خاصة تكوين ((رأس مال إنساني)) ويتمثل هذا النوع من الإنفاق في تلك المتعلقة بالمرافق العامة الخاصة بالصحة والتعليم والثقافة والإسكان و المياه الصالحة للشرب..الخ.[1]

نلاحظ أن هذا النوع من الإنفاق أو ما يسمى بالإنفاق من أجل تنمية "الرأس المال الإنساني "يؤدي إلى زيادة الناتج القومي حيث تؤدي إلى زيادة ناتج السلع والخدمات الاستهلاكية كذلك يمكن أن تمكن من رفع المستوى المعيشي للأفراد وتمكينهم من أداء نشاطهم بشكل أفضل.

أما النوع الثاني من الإنفاق فيخصص لإعطاء إعانات اجتماعية سواء عينية أو نقدية للطبقات الفقيرة لمقابلة حالات المرضى و الشيخوخة و البطالة و خفض نفقات المعيشة للأسر الكبيرة و يسمى هذا النوع بالتأمين الاجتماعي.[2]

يمكن التنبيه على أن هذا النوع من الإعانات يهدف إلى ترقية القدرة الشرائية لصالح بعض أفراد المجتمع (الفئات محدودة الدخل)، لا يمكن معرفة أثر ذلك على الإنتاج بصورة واضحة و ذلك لعدم معرفة نوع السلع التي تستهلكها هذه الفئة، لكن من المرجح أن تكون السلع الضرورية لذلك ينتج على ذلك زيادة في الطلب عليها مما يتبعه زيادة إنتاجها.

ج/- النفقات العسكرية:

تتأثر النفقات العسكرية بالأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة، فعندما يصل اقتصاد الدولة إلى مرحلة التشغيل الكامل فان النفقات الحربية لها أولوية على كافة

[1]- زينب عوض الله، مرجع سابق ، ص 73.

[2]- نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة.

النفقات الأخرى كونها تمثل أساس الدفاع عن سيادة الدولة.أما في حالة نقص التشغيل فالنفقات الحربية و الفروع الإنتاجية الأخرى التي تتوقف عليها تؤدي إلى تشغيل العاطلين و القضاء على البطالة.[1]

إن الإنفاق الحربي الموجه لشراء الآلات و العتاد له وجه ايجابي على الناتج القومي شريطة أن تكون الصناعات محلية مما يتوجب زيادة الطلب على هذا الصناعات و بالتالي زيادة إنتاجها، أما إذا كان العكس أي أن ما تحتاجه الدولة لتغطية حاجاتها العسكرية يستورد من الخارج فهذا لا يحقق أي زيادة في الناتج القومي.

2-آثار الإنفاق العام على الاستهلاك:

تنقسم آثار الإنفاق العام على الاستهلاك إلى: [2]

أ/نفقات الاستهلاك الحكومي أو العمومي: نفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو من مهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية و شراء الأجهزة و الآلات و المواد الأولية اللازمة للإنتاج العمومي أو لأداء الوظائف العامة.

ب/ نفقات الاستهلاك الخاصة بالأفراد: و هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات أجور و معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها و عمالها (الحاليين و الساقين).

3-آثار الإنفاق العام على طريقة توزيع الدخل:

يقصد بطريقة توزيع الدخل الوطني الكيفية التي يوزع بها بين شرائح و فئات المجتمع، و نصيب كل شريحة أو فئة منه و كقاعدة عامة، يتحدد نمط توزيع الدخل الوطني بطبيعة الإنتاج.[3]

تسعى سياسة الإنفاق إلى رفع مستوى المداخيل المنخفضة، و تزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عند حصولهم على الخدمات الاجتماعية بصفة مجانية وبشكل مباشر عندما يمنحون الإعانات النقدية.و يظهر هذا الأثر بشكل أوضح عندما يتم تمويل هذه النفقات عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية حيث تعمل على

1- محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 103.

2- نفس المرجع السابق، ص 104.

3- نفس المرجع السابق، ص 105.

تخفيض دخل الطبقات ذات الدخل المرتفع بإخضاع الشرائح العليا للدخل إلى معدلات اقتطاع عالية[1].

والذي يمكن التطرق إليه أيضا هو أن من أجل التعرف على أثر الإنفاق على توزيع الدخل الوطني يجب تحديد سياسة الإيرادات العامة للدولة. لأنه ما قد تنتهجه الدولة بشأن تقليل التفاوت بين الدخول قد لا يظهر أثره و ذلك بإتباع سياسة إيرادات معينة، كفرض ضرائب مثلا على هذه الشرائح و لذا لابد من التنسيق بين سياسات الإنفاق.

4/ أثار الإنفاق العام على الأسعار:

إن قيام الدولة بتأمين بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم يؤدي إلى تخفيض أسعارها. و تتدخل الدولة عن طريق دعم أسعار المنتجات أو الخدمات بما يؤدي إلى خفض أسعارها.[2]

يتفاوت أثر الإنفاق العام على الأسعار بتفاوت النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع فخلال فترات الكساد والانكماش يعتبر اثر الإنفاق ضعيفا على مستويات الأسعار، في حين عند حالة الانتعاش والرواج فأثر الإنفاق يؤثر في الطلب الكلي و بالتالي ارتفاع في مستوى الأسعار، لذلك ينصح بتخفيض الإنفاق في حالة الرواج و زيادته في حالات الكساد و الانكماش.

ثانيا: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق العام

يمكن توضيح الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات من خلال دورة الدخل وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف و المعجل.

---

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق ، ص 197.

2- نفس المرجع السابق ، ص 196.

1-أثر المضاعف:

يشير المضاعف في التحليل الاقتصادي إلى المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل المتولدة عن الزيادة في الإنفاق و اثر ذلك على الاستهلاك. [1]

فهو يمثل النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل و الزيادة الأولية في الإنفاق

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

و لتوضيح فكرة المضاعف فانه عندما تزيد النفقات العامة فان جزء منها يوزع في شكل أجور و مرتبات و فوائد و أسعار للمواد الأولية أو ريع لصالح الأفراد و هؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة و يقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك و الادخار*.

و الدخول التي تنفق في الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى و تقسم مابين الاستهلاك، والدخل الذي يوجه للادخار ينفق جزء منه في الاستثمار.

2- أثر المعجل:

يقصد باصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي اثر أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار . حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار و العلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.[2]

---

1 – محرزي محمد عباس ، مرجع سابق ، ص 108.

* -الميل الحدي للاستهلاك يمثل نسبة الزيادة في الاستهلاك إلى الزيادة في الدخل، و الميل الحدي للادخار يمثل نسبة الزيادة في الادخار إلى الزيادة في الدخل و مجموعهما يساوي الواحد

2– محرزي محمد عباس، مرجع سابق ، ص 109.

إذن يتبين لنا أثر المعجل العلاقة البينية التي تربط الطلب على المنتجات و النشاط الاستثماري ، و نظرا لأنه يعجل من آثار على زيادة الاستثمار سمي كذلك.

مما سبق نلاحظ أن أثر الإنفاق على زيادة الدخل لا يقتصر عن طريق الإنفاق على الاستهلاك فقط وفقا لمبدأ المضاعف و إنما يتعداه كذلك إلى الزيادة في الاستثمار و هذا وفقا لمبدأ المعجل.

المبحث الرابع: طرق تمويل الإنفاق العام

من المتفق عليه أن هناك تنامي كبير للنفقات العامة حتى أصبحت تشكل ظاهرة تميز جميع الدول، متقدمة كانت أم نامية، قد تضطر الدولة للبحث عن إيرادات متنوعة ومناسبة للظاهرة من أجل تمويلها، و بصرف النظر عن مداخيل أملاك الدولة، تعمد هذه الأخيرة إلى طرق من أجل تمويل النفقات المتزايدة كعملية التحصيل الضريبي وهو الشكل الأكثر أهمية في الاقتصاديات الحديثة، أو عمليات القرض، سواء كان داخليا أو خارجيا، وكبديل نهائي تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي، التي قد تكون مضطرة له.

المطلب الأول: التمويل بالضرائب

تعتبر الضريبة من أقدم وأهم المصادر المالية للدولة نظرا لضخامة الأموال التي توفرها للخزينة العامة للدولة، وقد تزايدت أهميتها بتزايد حصتها في هيكل الإيرادات العامة وكذا الدور الكبير الذي تلعبه في مجال تحقيق أهداف الدولة السياسية والمالية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية ومن ثم ضخامة آثارها على مختلف القطاعات.

أولا: مفهوم الضريبة

تعرف الضريبة على أنها مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم، عن طريق السلطة، بتحويل الأموال المحصلة و بشكل نهائي ودون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية.[1] كما يمكن تعريف الضريبة على أنها"اقتطاع مالي إلزامي ونهائي تحدده الدولة و دون مقابل بغرض تحقيق أهداف عامة".[2]

مما سبق يمكننا من القول أن الضرائب هي مبلغ من النقد يعمل الدولة على إجبار الفرد على دفعه إليها بصفة نهائية و ذلك من أجل تمكينها من تحقيق منفعة تعود على الكل.كما يمكننا التعبير عم مفهوم السياسة الضريبية على أنها"مجموع التدابير ذات

1- محرزي محمد عباس ، مرجع سابق ، ص 145.

2- حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة الرسم على القيمة المضافة:دراسة نظرية و تطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2005، ص 8.

الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة و التأثير على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية."[1]

و يمكننا التفريق بين الرسم و الضريبة على أساس أن الرسم يقتضي تقديم خدمة أو منفعة لدافعه مباشرة أما الضريبة فهي من أجل المساهمة في الأعباء العامة، بالرغم من وجود اختلافات بين الرسم و الضريبة يصعب تحديدها كاختلاف المقدرة التكليفية للأشخاص الخاضعين لكلاهما إلا أنهما يشتركان في مبلغ من النقود و يُدفعان جبراً.

ثانيا: خصائص الضريبة

أ- **الضريبة ذات شكل نقدي**:يتعلق الأمر باقتطاع نقدي، وهذا ما يفرقها عن تسخير الأشخاص والسلع، يستهدف ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.

وبما أن النفقات العامة تتم في صورة نقدية، فان الإيرادات العامة و الضرائب بصورة خاصة تحصل في صورة نقدية.[2]

ويضاف إلى ما سبق النظام المالي الحديث يحتم على دافع الضرائب أن تكون بشكل نقدي.

ب- الطابع الإجباري و النهائي للضريبة: الضريبة تفرض بطريقة أحادية (صادرة من طرف الدولة) و يحصل باستعمال الجبر، حيث يوجد جهاز كامل للجبر و العقوبات مؤلف بهدف إلزام المكلف بالضريبة على الدفع.يمكن أن يظهر الجبر في انه تهديد بسيط ففي حالة رفض أو عدم أداء الفرد لواجباته الضريبية ينطلق هذا الجهاز في متابعة هذا المكلف من اجل إجباره على تخليص دينه الضريبي.[3]

من مظاهر السلطة العامة قيام الدولة بتحصيل الضريبة بالطرق الجبرية في حالة امتناع الممول عن تسديد الضريبة و إلا تعرض لعقوبات.[4]

---

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق ، ص 139.

[2]- محرزي محمد عباس، مرجع سابق ، ص 146.

3- نفس المرجع السابق،ص 148.

4- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **المالية العالمة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)**،الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر،2003،ص 59.

يعبر عن صفة النهائية أنها لا يمكن للدولة أن تلتزم برد الاقتطاع النقدي، أو أي فائدة عنه على عكس الاقتراض، أما صفة الإجبارية، ذلك أن الضرائب و جبايتها، تعد من الأعمال السيادية للدولة، حيث تقوم الدولة بصياغة نظم قانونية للضريبة، وعند امتناع الممول عن دفعها، يُخَوّل إليها اللجوء إلى وسائل التنفيذ الجبرية .

ج- مفهوم تغطية الأعباء العامة: إذا كانت الضريبة لا تفرضها الدولة مقابل نفع خاص لدافعها ، فان الدولة تلتزم باستخدام حصيلتها لتحقيق منفعة عامة.[1] و في الحقيقة يمكن أن تلعب الضرائب، زيادة على دورها في تمويل الخزينة العمومية، دورا مهما في تحفيز الاستثمارات (وظيفة اقتصادية) و في إعادة توزيع الدخل الوطني(وظيفة اجتماعية) .[2]

ومن هنا يظهر جليا الأثر الكبير و الدور البارز للضرائب و يتبن مدى ضرورة إيجاد الطرق المثلى من أجل تنظيم و توجيه تحصيل الضرائب و هذا ما تسعى إليه الدول المتقدمة.

ثالثا: القواعد الأساسية للضريبة

لكل سياسة قواعد و مبادئ و المبادئ التي يسترشد بها في السياسة الضريبية للدول تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق مصالح الممول من جهة و مصالح الخزينة من جهة أخرى. و فيما يلي القواعد التي اتفقت عليها معظم السياسات الضريبية: [3]

1- **قاعدة العدالة:** يقصد بالعدالة أن يوزع العبء المالي على أفراد المجتمع كل حسب مقدرته، أي مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين الأفراد، و لقد تطور مفهوم العدالة بتطور مفهوم المجتمع، فلدى التقليديين يقصد بالعدالة (عند آدم سميث مثلا) بأن يساهم كل أفراد المجتمع في تحمل نفقات الدولة حسب مقدرتهم النسبية، أي تكون مساهماتهم متناسبة مع دخولهم.

غير أنه حديثا أخذت فكرة العدالة منحى آخر في سن القوانين الضريبية، ذات أبعاد سياسية و اقتصادية و اجتماعية، و عليه فلتحقيق عدالة اكبر في توزيع العبء

1- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، مرجع سابق ، ص 60.

2- محرزي محمد عباس ، مرجع سابق ، ص 151.

3- حميد بوزيدة، مرجع سابق ، ص ص 10،11.

الضريبي بين الأفراد، أصبح يؤخذ كاستثناء عن عمومية الضريبة عند التنظيم الفني للضريبة لمقابلة اعتبارات يراها المشرع ضرورية، فيلجأ لعملية الاختلاف في المعاملة الضريبية.

2- قاعدة اليقين: إن مضمون قاعدة اليقين، هو أن تكون الضريبة محددة بوضوح من حيث أسس حسابها(وعاؤها، سعرها) و ميعاد الوفاء بها.

3- **قاعدة الملائمة في التحصيل:** و يقصد بها أن تجبى الضريبة في الأوقات و الطرق الأكثر ملائمة للممول، و هذا يعني أن يتلاءم ميعاد تحصيل الضريبة مع موعد تحقيق الدخل، و هو الوقت الذي يكون فيه المكلف أكثر قدرا و أكثر تقبلا لعبء الضريبة.

4- **قاعدة الاقتصاد في النفقات:** يقصد بهذه القاعدة أن تكون نفقات جباية الضريبة ضئيلة مقارنة بحصيلتها قدر الإمكان و إلا أصبح فرضها عديم الأهمية، و ذلك عندما تصبح التكاليف الجبائية أكثر من حصيلتها.

والاقتصاد في نفقات الجباية يكون في مصلحة الطرفين و الدولة و المكلف فالدولة تحصل على قدر من الحصيلة في الوقت نفسه تقتطع من أموال الأفراد اقل قدر ممكن.

و قد أضافت كتب المالية إضافة للقواعد التي وضعها آدم سميث قواعد كقاعدة الثبات و يقصد بها أن لا تتغير حصيلة الضرائب تبعا للتغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية و قاعدة المرونة، و يقصد بها أن يكون تغير الدخل مصحوبا من الناحية الزمنية و قدر الإمكان بتغير في الحصيلة الضريبية و في نفس الاتجاه.

المطلب الثاني: التمويل بالقروض.

تعتبر القروض من أهم أوجه الاستثمار الحديث للموارد المالية، كما تحتل القروض أهمية بالغة على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات و الدول، فأصبحت من أهم مصادر التمويل للمشاريع و الاستثمارات بل أصبحت هي استثمار في حد ذاتها. فعلى مستوى البنوك فان القرض هو الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك الذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح. أما على مستوى السياسات

الاقتصادية للدول (السياسة المالية) فان القرض هو نشاط تمويلي للاقتصاد غاية في الأهمية.

أولا: مفهوم القروض

عندما لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطية الإنفاق العام تلجأ في الغالب الدول إلى الاقتراض العام، حيث "تعتبر القروض العامة موردا من موارد الدولة التي لا تتصف بالدورية و الانتظام، بل و تعتبر من وجهة نظر الفكر التقليدي موردا غير عادي تلجأ إليه الدولة بصورة استثنائية بحتة، من اجل تغطية نفقات غير عادية".[1]

كما يمكن أن تعرف القروض "بأنها المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الغير، مع التعهد بردها مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها و بدفع الفوائد مدة القرض وفقا لشروطه."[2]

مما سبق نستطيع القول أن القروض العامة عبارة عن مبالغ تسعى الدول للحصول عليها من مصادر خارجية مع الالتزام بالشروط المتفق عليها من أجل تغطية نفقات غير عادية.

ثانيا: أنواع القرض العام

1- من حيث مصدر القرض(قروض داخلية و قروض خارجية):

أ- **القروض الخارجية:** تتحصل عليها الدولة من الخارج، أي من طرف حكومة أجنبية، أو مؤسسات دولية.

ب- **القروض الداخلية:** يطلق عليها كذلك اسم القروض الوطنية حيث يكتتب فيها من جانب الوطنيين أو المقيمين على إقليم الدولة.

2- من حيث حرية المكتتب في المساهمة:

إن الأصل في القروض العامة أن تكون اختيارية و لكن قد يحدث و أن تخترق هذه القاعدة حيث نميز بين نوعين:[3]

1- محرزي محمد عباس ، مرجع سابق ، ص 289.

2 - نفس المرجع السابق، ص 290.

3- نفس المرجع السابق، ص 292.

أ-**القروض الاختيارية:** و هو الأصل في القرض، بحيث تقوم الدولة بإعلان مقدار و شروط القرض، و تترك للأفراد حرية المساهمة فيه دون أية ضغوطات منها و يقبل الأفراد على القرض بسبب ارتفاع سعر الفائدة أو كفالة الدولة و ضماناتها.

ب- القروض الإجبارية:قد تضطر الدولة إلى عقد القروض الإجبارية، حيث تمارس سلطاتها السيادية بشأنها فلا يكون للأفراد حرية الاكتتاب في القرض من عدمه وفقا للأحكام التي يقررها القانون.

3- **من حيث أجل القروض:** و تنقسم إلى: [1]

أ- **قروض قصيرة الأجل:** ويطلق عليها اسم (القروض السائرة)، تتراوح مدتها بين ثلاثة أشهر إلى سنة، و هي قروض "تصدرها الدولة لسد عجز نقدي مؤقت خلال السنة المالية."

ب- قروض متوسطة و طويلة الأجل: القروض متوسطة الأجل تتراوح مدتها مابين ثلاث إلى عشر سنوات، و قد تمتد إلى عشرين سنة، أما القروض طويلة الأجل فهي التي تفوق مدتها العشرين سنة.

غالبا ما تتحد آجال القروض حسب حالة السوق، و المدة التي تحتاج فيها الدول إلى هذه الأموال، و كذا طبيعة المشاريع التي تريد الدولة تمويلها بهذه القروض، و كذا المركز المالي للدولة.

ثالثا: الآثار الاقتصادية للقروض العامة

يترتب على الاقتراض العام آثارا اقتصادية تمس عدة جوانب كالاستهلاك والادخار و الاستثمار و كذا حجم الكتلة النقدية نحاول تلخيصها فيما يلي: [2]

1- **آثار القروض على الاستهلاك و الادخار:** تؤثر القروض على الاستهلاك والادخار من خلال إعادة توزيع الدخل القومي، و عادة ما يتم هذا التوزيع لصالح الميل للادخار على حساب الميل للاستهلاك فالقروض تمنح العديد من المزايا والضمانات والتسهيلات لصغار المدخرين.

---

[1]- زينب عوض الله، مرجع سابق ، ص 223.

2- محرزي محمد عباس، مرجع سابق ، ص 310.

2- **آثار القروض على الاستثمار:** يترتب على القروض العامة و التوسع فيها رفع معدلات الفائدة كوسيلة لجذب الأفراد للاكتتاب في سندات القروض العامة.و ارتفاع سعر الفائدة يؤثر بالسلب في الميل للاستثمار الخاص فالأفراد المكتتبون في القروض العامة يسحبون أموالهم من الاستثمارات الخاصة، مما يسبب ضررا معتبرا بالاستثمارات الخاصة.

3- **آثار القرض على الكتلة النقدية:** اكتتاب البنوك في القروض العامة يتم عادة عن طريق خلق كمية جديدة من النقود، يتم ذلك على النحو التالي:

أ- حينما يقوم البنك التجاري بالاكتتاب في القروض العامة فانه يفعل ذلك عن طريق إصدار نقود جديدة.

ب- تؤدي إعادة الخصم لسندات الخزينة لدى البنك المركزي إلى زيادة الكتلة النقدية

ج- تقوم البنوك التجارية التي تكتتب في السندات الحكومية بخلق ودائع ائتمانية جديدة مقابل ما يدخل محفظتها المالية من هذه السندات ومعنى ذلك أن السندات الحكومية وخاصة أذون الخزينة، تدخل في حسابات نسبة السيولة المصرفية التي تحدد حجم الودائع، و تؤدي بالتالي إلى زيادة الودائع الائتمانية.

د- قد يحدث أن تترك الدولة المبالغ التي اقترضتها من البنوك التجارية لدى هذه البنوك في شكل وديعة على أن تقوم باستخدامها في الوفاء بالتزاماتها و في هذه الحالة يكون النظام المصرفي ككل قد اكتتب في القروض العامة بنقود كتابية إضافية.

من خلال آثار القروض نلاحظ أن هناك محددات الاقتصاد تتأثر بشكل كبير بهذا النوع من التمويل وهو ما استدعى قيام الدول بإعطاء أهمية لمراقبة و متابعة سياسات القرض ومحالة التحكم فيها.

المطلب الثالث: التمويل بإصدار النقدي

إصدار النقد هو وظيفة من الوظائف الأساسية و الهامة للمصارف المركزية وتأتي أهمية هذه الوظيفة من الدور الذي تتبوأه النقود القانونية في حياة المجتمعات، كما يعتبر الإصدار النقدي من أهم طرق التمويل الذي تعتمدها الحكومات عندما تستنفذ طرق التمويل الأخرى لما له من آثار على كتلة النقود في البلدان لذلك يستوجب الإصدار النقدي دراسة دقيقة لوضع البلدان في كمية النقود و الناتج القومي الخاص بها.

أولا: مفهوم التمويل بالإصدار النقدي

يتمثل الإصدار النقدي في طبع كمية من النقود الورقية لا تقابلها أية زيادة في الناتج القومي، كما تعمد أكثرية الدول النامية إلى الاقتراض من البنوك التجارية، التي تستطيع خلق نوع جديد من النقود يسمى نقود الودائع أو النقود الكتابية، و هي طريقة لا يختلف أثرها النهائي عن الإصدار النقدي.[1] و نظرا للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية، ونظرا للصعوبات التي تواجهها هذه الدول من فرض ضرائب جديدة من جهة أو الاعتماد على الأسواق المالية من جهة أخرى. تلجأ هذه الدول إلى الإصدار النقدي كوسيلة من وسائل تمويل نفقاتها العامة لمتزايدة باستمرار.

ثانيا: حدود الاعتماد على الإصدار النقدي في تمويل النفقات العامة

إن الاعتماد على الإصدار النقدي في تمويل النفقات العامة يتوقف على حالة الاقتصاد و كذا نوع النفقات الممولة بهذا الإصدار ، فمثلا إذا كان الاقتصاد في حالة تضخم فلا يمكن الاعتماد على هذا النوع من التمويل لأن ذلك سوف يزيد من حدة التضخم، ومنه نجد انه يمكن الاعتماد على هذه الوسيلة في حالة الكساد و الذي يكون فيه معدل التضخم منخفض،أما فيما يخص نوع النفقات الممولة فإننا نكون أمام ثلاث حالات أساسية: [2]

[1]– عاطف صدقي، **مبادئ المالية العامة،الطبعة الأولى**، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1973، ص 662.

[2]– ضيف أحمد، مرجع سابق ، ص 53.

– إذا كانت هذه النفقات موجهة للاستثمار فانه سوف تجد هذه الزيادة في الكتلة النقدية مقابلا لها في الإنتاج، و بذلك لا تحدث أي آثار تضخمية لأن العرض يمكن أن يستجيب لزيادة الطلب. فهذا التمويل بالإصدار النقدي مرغوب فيه.

– إذا كانت هذه الكتلة النقدية الإضافية تكتنز أو تدخر، فهنا لا تكون هناك آثار تضخمية لأنه ليس هناك ارتفاع في الطلب.

– إذا وزعت الكتلة النقدية في شكل ارتفاع في المداخيل، مما يؤدي إلى زيادة الحاجات الاستهلاكية و الطلب عليها، و ينتج عن ذلك تسارع في ارتفاع الأسعار و بذلك حدوث صدمة تضخمية

بذلك نستنتج أن الاعتماد على الإصدار النقدي في تمويل النفقات العامة، يكون حسب الوضعية الاقتصادية للبلد(حالة تضخم أو كساد)، بالإضافة إلى الآثار التي يحدثها هذا الإصدار النقدي، فإذا كان هذا الإصدار النقدي يؤدي إلى زيادة في الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل الوطني مع استقرار في مستويات الأسعار فانه يكون مرغوبا فيه أما إذا أحدث زيادة في الأسعار دون تغيير في مستويات الإنتاج، فان هذا الإصدار غير مرغوب فيه، و يبقى التمويل بالإصدار النقدي كوسيلة اضطرارية بحيث أن الدولة تبحث عن تمويل نفقاتها عن طريق الضرائب، و إذا تعذر عليها ذلك تتجه إلى القروض ثم بعدها تلجأ إلى الإصدار النقدي.

خلاصة الفصل:

يمكننا أن نستخلص أن الدولة تدخلت في الحياة الاقتصادية عبر مراحل، تميزت كل مرحلة عن أخرى، لكن عموما اتجه دور الدولة و تدخلها في النشاط الاقتصادي إلى الزيادة بسبب زيادة عدد المؤسسات و الإمكانيات المالية التي تملكها الدول، انعكس تطور هذا الدور على السياسة المالية التي عرفت تطورا هي الأخرى، فمرورا بالدور المحايد في الفكر الكلاسيكي إلى التدخل في كل المجالات في الفكر الاشتراكي. أما الفكر الرأسمالي فتدخلها أقل حدة. والسياسة المالية في الفكر المعاصر أصبحت أداة الدولة لتوجيه الإنتاج و الإشراف على النشاط الاقتصادي و ذلك من خلال أدواتها سواء الإيرادات العامة أو الإنفاق العام.

و بسبب الأهمية البالغة للإنفاق العام حيث يعتبر أداة مهمة من أدوات السياسة المالية لتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها وذلك من خلال التقسيمات التي تخدم أغراضا محددة. وكنتيجة لذلك كله زادت أهمية الإنفاق العام و بالتالي ازداد حجمه و أصبحت "ظاهرة" تميز كل البلدان.

كما يمكننا أن نستنتج أنه من أجل ضمان مردودية أفضل و محاولة إيجاد حلول لتزايد هذه النفقات و محاولة ترشيدها و العمل على توجيهها بما يخدم القطاعات المنتجة و الابتعاد عن القطاعات غير المنتجة، وضعت معايير تحد أو تنقص من الإفراط في الإنفاق، ومنه ومن خلال هذا التخصيص فإننا نترقب آثاراً سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وبسبب تنامي الإنفاق العام قد تضطر الدولة للبحث عن إيرادات متنوعة و مناسبة لهذه الظاهرة من أجل تمويلها كالتحصيل الضريبي، وهو ما تعتمده الاقتصاديات الحديثة، أو عمليات القرض أو الإصدار النقدي.

مما سبق نخلص إلى انه و في السنوات الأخيرة زاد اهتمام الدول بالإنفاق العام ودراسة تأثيراته وأصبح ضروريا مراقبة آثاره، سواء على القطاع الاقتصادي أو الاجتماعي، وبما أن القطاع الاجتماعي هو ما يخص تطوير حياة الأفراد داخل المجتمع وتوسيع خيارات البشر فيه، فإننا نحاول إلقاء الضوء على جوانب التنمية البشرية من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية وواقعها بالدول النامية

مقدمة الفصل:

تميز القرن الماضي أو بالأحرى في أواخره، بتنامي الوعي و الاهتمام بقيمة وجوهر الإنسان، و ذلك كأحد المقومات للتنمية الشاملة في المجتمعات، و أصبح الرهان القائم على تقدم أي مجتمع هو مدى إحراز المجتمع أهداف و مساعي في مجال التنمية البشرية، من زيادة نصيب الفرد للناتج المحلي الإجمالي،و تعليم و صحة و حقوق سياسية و حرية رأي، هذا ما جعل العلماء يعكفون على محاولة تحديد مفهوم شامل للتنمية البشرية و تحليل وتحديد مكوناتها و أبعادها، ووضع دلائل و مؤشرات تقييم وضع الدول و مدى نجاعة سياساتها، كان ذلك بإشراف هيئة الأمم المتحدة و ذلك بما يعرف ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد أدركت دول العالم أهمية الاهتمام بالعنصر البشري و دوره في التنمية (فهو وسيلتها وغايتها) عموما و التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص، بدأت مبادرات للدول في تحديد وجه يعتبر حديثا للإنفاق، وذلك بصرف حجم معين من الإنفاق، في مجلات اجتماعية كالإسكان والمياه النظيفة و الصرف الصحي، على غرار التعليم والصحة و المرافق العامة، فهي من أولويات هذه الدول.

هذا التوجيه الجديد للإنفاق غَايَرَ ما اعتادت عليه الدول في الفترات السابقة وحيث توسعت أوجه الإنفاق أصبحت الضرورة كبيرة في إيجاد طرق تمويل جديدة تضمن تغطية هذه النفقات المتزايدة، يمكن لنا أن نتصور أن مفهوم التنمية تجاوز المفهوم الاقتصادي.

كما أن الدول النامية كغيرها من الدول أصبحت تراعي أهمية النهوض بتنمية شعوبها ومحاولة التخلص من العقبات المانعة من التنمية البشرية، بها كالحقوق السياسة وحقوق المشاركة في الحكم و تمكين دور للمرأة و كذلك جانب التلوث البيئي، و هذا حتم وضع مؤشرات جديدة، تعتبر نوعية و أكثر دقة و ملامسة للواقع الذي تشهده الدول خاصة العربية، وعلى ضوء ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التنمية البشرية و أهميتها و شروط تحقيقها

المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنمية البشرية

المبحث الثالث: تمويل التنمية البشرية و واقعها في البلدان النامية

المبحث الأول: التنمية البشرية و أهميتها وشروط تحقيقها

مع مطلع التسعينات زاد الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية، و أصبحت أكثر أهمية لتداخلها مع مفاهيم أخرى، فتشابك مختلف المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية، التي تصب في إطار التنمية يجعل تمييزها عن التنمية الاقتصادية عموما و مفهومي التنمية المستدامة و التنمية الإنسانية أمرا صعبا، و بناء على ذلك كثرت الدراسات و البحوث و المؤتمرات لأجل هذا الغرض (أي تحديد مفهوم للتنمية البشرية)، و تحليل دورها في إشباع الحاجات الأساسية و تكوين رأس مال بشري وفق شروط تضمن ذلك.

المطلب الأول: مفهوم التنمية البشرية

نظرا لمدى أهمية التنمية البشرية و تركيزها على البعد الإنساني أكثر من أي شيء آخر وارتباط ذلك بتنمية الشعوب حاول مجموعة من الخبراء و الباحثين تابعين للأمم المتحدة صياغة تقرير عام 1990 في مفهوم التنمية البشرية، ويشير هذا التقرير، إلى أن الخيارات أمام الإنسان بلا حدود من حيث المبدأ، لكن حدودها مرتبطة بالمحددات المجتمعية، اقتصادية، وسياسية، وثقافية، وبما يتاح لتحقيقها من سلع وخدمات ومعرفة.لذا فسنحاول إعطاء صياغ عام لمفهوم للتنمية البشرية.

أولا : تعريف التنمية البشرية

تُعني التنمية البشرية في المقام الأول بإتاحة فرصة للشعوب بأن تحيى حياة تتسم بالقيمة مع تمكينها من إمكانياتها البشرية.[1]

يمكن تعريف التنمية البشرية ببساطة بأنها "عملية توسيع الخيارات أمام البشر" هذه الأخيرة بعضها اقتصادي، و بعضها اجتماعي و بعضها سياسي، و بعضها ثقافي بحيث أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية، لذا فانه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان، في جميع ميادين سعي الإنسان.

و التنمية البشرية عملية و محصلة في ذاتها، فهي تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات، و تركز على النتائج التي تم تعزيزها و تمثل التنمية البشرية وفق هذا التعريف مفهوما بسيطا، لكنه ينطوي على أسس.

[1]– تقرير **التنمية البشرية** ،الأمم المتحدة نيويورك 2006، ص 07.

1- تعزيز الخيارات الإنسانية، حين يكتسب الناس القدرات و يتاح لهم الفرص لاستخدامها.

2- ينبغي النظر إلى النمو الاقتصادي على انه وسلة و إن كانت هامة وليس بوصفها هدفا نهائيا للتنمية. فالدخل يسهم إسهاما في رفاه الإنسان بمفهومه الواسع إذا حولت منافعه إلى حياة أفضل متعة، إلا أن زيادة الدخل ليس غاية في حد ذاتها.

3- هدف مفهوم التنمية الإنسانية بتركيزه على الخيارات، إلى الإشارة ضمنا إلا انه يتعين أن يؤثر الناس في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم، فيجب أن يشاركوا في مختلف عمليات صنع القرار وتنفيذها ومراقبتها وتعديلها، حتى يكون ذلك ضروريا من اجل تحسين نتائجها.

و في التحليل النهائي، التنمية البشرية" هي تنمية الناس من أجل الناس و من قبل الناس"، و تشمل تنمية الناس بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية و يعني القول(التنمية من اجل الناس) أن مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس، و القول (التنمية من قبل الناس) يعني تمكينهم من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشغل حياتهم. [1]

يبين الإطار العام لمفهوم التنمية، أن الإنسان يحاول صنع التنمية في نفسه و في محيطه، و ذلك ضمن عملية آلية ومستمرة تتناول القضاء على عوامل النقص(الفقر بمعناه الواسع) في كافة المجالات، ويتيح من خلال هذه العملية، إرساء ثوابت من أجل قياس تقدم المجتمعات، مما يُمكِّن ذلك الرقي بتلبية احتياجات الإنسان.

ثانيا: تطور مفهوم التنمية البشرية

ترجع العلاقة بين تنمية الإنسان والطبيعة إلى الفكر الخلدوني حيث ذكر في مقدمته " اعلم أن اختلاف الأجيال إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش، فان اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه و نشيط قبل الحَاجِيِّ و الكمالي.....، وكان حينئذ اجتماعهم و تعاونهم في حاجاتهم و معاشهم و عمرانهم من القوت و الكن و الدفء إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة...ثم اتسعت أحوال هؤلاء

[1]- علي حميدوش، **التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر(1990-2005)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة،جامعة الجزائر2006/2005،ص ص8،7.

المنتحلين للمعاش و حصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى و الرَّفه و دعاهم ذلك إلى السكون و الدعة و تعاونوا في الزائد على الضرورة".[1]

مع فترة الستينات اتجهت نماذج الاقتصاد إلى الاستثمار في البشر من خلال إعطاء أولوية للتعليم و التدريب و ظهر في تلك الفترة مفهوم" تنمية الموارد البشرية" مع أصوله الاقتصادية الواضحة و لقد دلت الدراسات التطبيقية في هذا المجال كالتي قام بها كل من كندريك، و شولتز، و كازنتس على نتائج مذهلة حول اثر تحسين قدرات البشر في النمو الاقتصادي بحيث أن" 90 بالمئة من ذلك النمو (الدول الصناعية) كان مرجعه تحسين قدرات الإنسان ومهاراته والمعرفة والإدارة..، فالقدرة الإنسانية و ليس رأس المال هي العنصر الدافع رقم واحد.[2]

نستطيع القول أن مفهوم التنمية البشرية قديم جديد في آن واحد ففي البداية كانت التنمية كلفظة و مفردة تعبر عن عملية اقتصادية في أساسها تتم على مستوى البُنى الاقتصادية و التكنولوجية و تطوير الوسائل المعيشية و توفير ما يسد حاجات الإنسان المادية أي أنه و على الرغم من الادعاء بشمولية المفهوم من خلال تعدد أشكاله ومجالاته:سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، قد تم استلامه مبكرا من طرق علم الاقتصاد من خلال النظريات الكلاسيكية للفكر الاقتصادي على حساب المجالات الأخرى للعلوم الاجتماعية و الإنسانية طيلة القرنين الثامن عشر و التاسع عشر و حتى العقود الأخيرة من القرن الماضي.[3]

تتكون لدينا الأهمية البالغة التي أحيط بها مفهوم التنمية البشرية عبر العصور الماضية، فقد ارتبط مفهوم التنمية بالأساس في الأدبيات القديمة بالموارد المادية لكن تغير هذا المفهوم حديثا حيث شارك جميع منظري الفكر التنموي في تطوير و تحديد ملامح أكثر لمصطلح التنمية البشرية، قد نجده يختلف من زمن لآخر أو من منطقة لأخرى لكن ما يشترك فيه الجميع تركيزه على تنمية البشر و تحسين مستواهم.

---

[1]– عبد الرحمن بن خلدون، مرجع سابق ، ص 96.

[2]– جورج القصيفي، التنمية البشرية، **التنمية البشرية في الوطن العربي**، ص83.

[3]– مصطفى كمال السيد، **مفهوم التنمية البشرية**،"**مجلة رؤى جديدة**" ، القاهرةالعدد04،ديسمبر 1998،ص 23.

المطلب الثاني: أهمية التنمية البشرية .

إن للتعليم والصحة الدور البارز في رفع مستوى الرأس المال البشري، و مستوى التنمية البشرية والتي تعد كأحد مقومات التنمية الاقتصادية الشاملة في تأثيرها في تطوير و رفع مستوى النمو الاقتصادي .

أولا:أهمية التنمية البشرية في تكوين رأسمال بشري

تطور نظرية رأس المال البشري: يعتبر شولتز و بيكر من رواد نظرية رأس المال البشري التي تحددت ملامحها بوضوح في الستينات[1]، و انتقد كثيرون ذلك التعبير حيث اعتقدوا انه يعامل البشر كرأس مال مجرد يستخدم لتحقيق ربح المنظمة، و بعد انطلاق نظرية رأس المال البشري فقد بدأت القرارات المتعلقة بالتعليم و غيره من أشكال تنمية المهارات تؤخذ في إطار معاملتها كاستثمار و من ثم تغير التحليل الاقتصادي لعرض العمل و تأثير ذلك التطور في كيفية تحديد الأجور و ساعات و حوافز العمل ، كما أثبتت العديد من الدراسات كذلك وجود علاقات قوية بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للوالدين من جانب و نوعية التعليم و مستويات الدراسة من جانب آخر. وبالرغم من تركيز دراسات شولتز في مجال الاستثمار البشري عن التعليم إلا أن الكثير من المفاهيم المطبقة في مجال التعليم يمكن تطبيقها على المجالات الأخرى من الاستثمار البشري و خاصة في مجال التدريب، ففي مجال التعليم حدد شولتز نوعين من الموارد التي تدخل في التعليم و هي:[2]

1- الإيرادات الضائعة للفرد و التي كان يمكن الحصول عليها لو انه لم يلتحق بالتعليم.

2- الموارد اللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها، و قد أشار شولتز إلى أن هيكل الأجور والمرتبات يحدد على الأجل البعيد من خلال الاستثمار في التعليم و التدريب و الصحة وأيضا البحث عن معلومات لفرص عمل أفضل.

---

[1]- إيمان محمد فؤاد، **تكوين رأس المال البشري، التنمية البشرية في مصر** ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة2000، ص 1.

[2]-رواية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية**، الطبعة الأولى الدار الجامعية الاسكندرية2001-2002، ص 67.

بدأت نظرية رأس المال البشري انطلاقا من إسهامات كل من "بيكر" و "شولتز" حيث بينوا أن منشئ و منفذ المعرفة الجديدة والتي هي أساس النمو و ارتفاع الإنتاجية هو العنصر البشري.

ظهرت بعد ذلك نظريات عديدة مفسرة لدور تراكم رأس المال البشري في النمو على غرار نظرية التمييز التي تأخذ في عين الاعتبار أن الدخول المرتفعة ترتبط بالمستوى العلمي للفرد و ليس بإنتاجيته، على عكس نظرية تراكم رأس المال البشري التي تعتقد أن إنتاجية الفرد ترتبط بما يتعلمه خلال سنوات الدراسة، ومن هنا فالاستثمار في الجانب البشري يحتل جانبا كبيرا في التحليل الاقتصادي خاصة الاستثمار في مجال التعليم باعتباره أهم المكونات.

ثانيا: أهمية التنمية البشرية في النمو الاقتصادي

إن أهم الروافد على الإطلاق في مجال التنمية البشرية التعليم و الصحة، فبهذين الرافدين يمكن رفع مستوى التنمية البشرية و بالتالي و بصورة مباشرة أو غير مباشرة رفع معدلات النمو،.و يتأتى ذلك كما يلي:

1- التعليم والتنمية البشرية:

يمكن للتعليم أن يساهم في عملية تحديث المجتمع و تهيئة الظروف الملائمة للتصنيع و التنمية و ذلك عن طريق تحطيم المعايير الاجتماعية القديمة و إيجاد معايير جديدة أكثر ملائمة للاقتصاد الحديث مثال ذلك المعايير التي تحبذ الأخذ بالأساليب الجديدة في الزراعة أو في تنظيم الأسرة و المفاهيم و المعايير التي تميل إلى تشجيع البحث و الاختراع.[1] كما تبرز علاقة وثيقة بين التعليم و التنمية حيث لا يمكن الفصل بينهما فهو يتغذى منها و تتغذى منه و يبرز دور التعليم في بناء القوة البشرية المنتجة و هو عامل حاسم في التنمية.[2]

---

[1]- طارق عبد الحسين العبكلي، **اقتصاديات الموارد البشرية**، الطبعة الأولى، عمان 2007، ص 99.

2- حسين عبد المجيد أحمد رشوان، **التنمية(اجتماعيا-ثقافيا-اقتصاديا-سياسيا-إداريا-بشريا)**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة 2009، ص 96.

إن معرفة نسبة المتعلمين مؤشر اجتماعي هام يعكس إلى حد كبير نوعية الموارد البشرية المتاحة، والمستوى العام لإنتاجية المجتمع و يؤثر بالتالي في النشاط الاقتصادي كما يتأثر به.[1]

تبرز أهمية التعليم في كونه هو الطريق الوحيد لنشر المعرفة فلا تكون حكراً على فرد دون غيره و لمختلف القدرات.

2-الصحة والتنمية البشرية :

تلعب الصحة دورا بارزا، فهي تعتبر ضرورية لمواجهة الاحتياجات الإنسانية فضلا عن أهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية، ويقدم هذا المجال الرعاية الصحية الوقائية و العلاجية، و يقتضي ذلك توفير الأطباء والفنيين والممرضين اللازمين لحسن سير العمل و الاهتمام ببرامج تنظيم الأسرة والتعاون مع الأجهزة المختلفة للوصول إلى معدلات نمطية للنمو السكاني في المجتمعات المستحدثة.[2]

ومن المقاربات الجديدة ارتباط الصحة بأمن الإنسان ومن ثم بالتنمية البشرية حيث نشر تقرير التنمية الإنسانية العربي في العام 2009 الارتباط الوثيق بين الصحة و امن الإنسان أصدرت لجنة أمن الإنسان تقريرا قدمت فيه التهديدات الصحية الأشد خطورة بالنسبة إلى أمن الإنسان تتمثل في: [3]

أ-الأمراض المعدية على الصعيد العالمي، بما فيها الأوبئة مثل مرض نقص المناعة المكتسب و المتلازمة الرئوية الحادة.

ب- الأزمات الصحية التي تسببها النزاعات المسلحة و حالات الطوارئ الإنسانية.

ج- المشكلات الصحية الناجمة عن الفقر، والتي قد تزعزع استقرار العائلات والجماعات بل بلدانا بأكملها.

تعتبر الصحة من أهم القطاعات التي تستهدفها التنمية البشرية فهي تعد من أهم ركائز التنمية و دعائمها، لأن الصحة مرتبطة ارتباطا وثقا بالحاجة الشخصية للإنسان

1- إبراهيم العسل، **التنمية في الإسلام**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت 1996، ص 54.

2- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق ، ص 101.

3- تقرير التنمية الإنسانية العربية، **تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**،2009 ص146

الذي هو منطلق التنمية و غايتها، و الصحة تعبر على تقدم المجتمع أو تأخره فالمجتمعات المتقدمة تخلو من كثير من الأمراض و الأوبئة فهي مؤشر جيد و دقيق.. مما سبق يمكن أن نستنتج أنَّ للتنمية البشرية و الصحة العامة للمجتمع علاقة طردية ومركبة.

المطلب الثالث: شروط تحقيق التنمية البشرية

تعتمد التنمية البشرية على إعطاء أكبر قدر ممكن من الاختيارات للبشر، مع محاولة تحقيق الرغبات الضرورية، و في بعض الأحيان يتعدى الأمر إلى وجوب تحقيق بعض الكماليات، هذا كله يتم وفق شروط تبنتها تقارير برنامج التنمية البشرية الإنمائي للأمم المتحدة نذكرها فيما يلي: [1]

1- التمكين: يعد التمكين شرطا أساسيا لتوسيع قدرات الناس ، توسيعا ينطوي على زيادة الخيارات ومن ثم على زيادة الحرية . فالتمكين يعني تمكين الناس من الصحة الجيدة حتى يتحرر من الأمراض وتمكينهم من التعليم حتى يتحرروا من الجهل والأمية وتمكينهم من دخل مناسب حتى يتحرروا من الجوع والحاجة الحرمان.

ويحمل التمكين في طياته معنى إضافيا ، وهو أن يكون باستطاعة الناس أثناء ممارسة حياتهم اليومية ، أن يشاركوا في صنع القرارات التي تؤثر قي حياتهم.

2- التعاون: يعيش الناس داخل شبكة اجتماعية معقدة تبدأ بالأسرة وتصل إلى الدولة وانتماء الفرد إلى هذه الشبكة يفرض عليه الإحساس بالمسؤولية ونحوها، وتنطوي التنمية البشرية بالضرورة على انشغال الناس بالطريقة التي يختارونها لكي يعيشوا معا، لان الشعور بالتماسك الاجتماعي القائم على الثقافة و القيم المعتقدات المشتركة هو الذي يشكل التنمية البشرية الفردية، فإذا عاش الناس في إطار جماعي تعاوني على النحو يحقق إثراء متبادلا ، فان هذا يوسع خيارتهم الفردية.

3- الإنصاف: بغض النظر عن الإنصاف قي توزيع الثروة والدخل فان التنمية البشرية تتبنى رأيا أوسع من ذلك، حيث تسعى إلى تحقيق الإنصاف في القدرات الأساسية والفرص . ففي هذا المجال ترى انه ينبغي أن يأخذ كل فرد نصيبه الكامل من

[1]- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية، 1996، ص ص: 55، 56.

الغذاء وان يحص على فرصة التعليم و العمل وغير ذلك، وهذا ينطبق بوجه خاص على المرأة التي تواجه تميزا جوهريا فهي تساهم مساهمة كبيرة في المجتمع وداخل الأسرة وفي مكان العمل ، ولكن نظرا لان معظم عملها بلا أجر، فكثيرا ما لا يعترف بهذا العمل.

4- **الاستدامة:** تلبي التنمية البشرية المستدامة حاجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها، ومن ثم فهي تنطوي على اعتبارات الإنصاف فيما بين الأجيال، وهذه الأخيرة تتمثل في مصير الأجيال القادمة من الثروة وانعدام الفقر والحرمان، فيما يلزم استدامته هو فرص الناس في أن يمارسوا بحرية قدراتهم الأساسية.

5- الأمن: تتعرض الناس باستمرار في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء لخطر الجريمة أو العنف أو البطالة ، وانعدام الأمن الذي يمثل المصدر الرئيسي للاستقرار حيث انه يقضي على حق الناس في الحصول على الدخل وعلى امتيازات أخرى.

وفكرة الأمن من منظور التنمية البشرية لا يقصد بها الأمن العسكري، أو امن الدولة وإنما يقصد بها أيضا امن الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع كامن الرزق والأمن من الأمراض والقمع، وعلى أن يتمتع كل فرد من أفراد المجتمع بحد أدنى من الأمن.

إن مما سبق يمكننا من استنتاج أن أهم العناصر التي تقوم عليها التنمية البشرية هو درجة التمكين أي مدى استطاعة الإنسان على تنويع الخيارات (صحة جيدة، تعليم راقي و دخل للعيش الكريم)، و باعتبار الناس يعيشون جماعيا، و بطبع الإنسان الاجتماعي كان من الضروري التعاون ووجوب العدل في توزيع الدخل و توسيع الاختيارات بين الناس وذلك في ظل الأمن في المجتمع، مع مراعاة تلبية حاجات الأجيال القادمة و استدامة الثروة. و مع السنوات الأخيرة أخذ التركيز من قبل الأمم المتحدة على ضرورة الأمن لما له من أثر على الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي للدول.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنمية البشرية.

اعتمد خبراء التنمية البشرية في قياسهم لهذا المقياس على مجموعة من المعطيات التي تتميز بها كل دولة ومن أجل توحيد التقييم لتلك المعطيات أدرجت ضمن دلائل ومؤشرات تعكس تلك المعطيات و تعطيها الصبغة اللازمة للتقييم و الترتيب، سواء كان على المستوى الدولي (أي تقييم الدولي و ترتيبها دوليا)، أو على المستوى الزمني (أي تقييم مستوى الدولة خلال فترة دراسة معينة)، يقودنا هذا إلى محاولة معرفة هذه المؤشرات و الانتقادات التي وجهت لها و من ثم صياغتها و توضيحها.

المطلب الأول: مفهوم مؤشر التنمية البشرية.

إن وضع أي مقياس في الإطار العام المتفق عليه يسهل علينا تحديد مفهومه، و تبيين مميزاته، فمؤشر التنمية البشرية من المقاييس التي تم الاتفاق على تحديد مكوناته و خصائصه في تقرير برنامج الأمم المتحدة الأول .

أولا: مفهوم مؤشر التنمية البشرية:(Indice de Développement Humain (IDH

مؤشر التنمية البشرية هو أداة مركبة تهدف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي و مستوى التنمية الاجتماعية، باستخدام سلم يتراوح بين القيمة 0 و القيمة 1 و ذلك من خلال تحديد الإمكانيات التي وفرتها الدول في ثلاث جوانب مهمة هي:[1]

- مدة الحياة و مستوى الصحة، و ذلك اعتمادا على تحديد الأمل في الحياة عند الولادة.
- التمدرس و تلقي المعارف، اعتمادا على معدل القراءة و الكتابة بين البالغين والمعدل الإجمالي للتمدرس و التعليم.
- إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيع، اعتمادا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.

[1] –; **Rapport Mondial sur le développement humain,2003**; www.un.org,P 350

تقاس التنمية البشرية بمعامل يطلق عليه : مؤشر أو دليل التنمية البشرية والذي صاغه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1996) ويحتوي المؤشر على ثلاث مجموعات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.[1]

مما سبق يمكن القول أن مؤشر التنمية البشرية يمثل أول محاولة شاملة لقياس الانجازات التنموية من وجهة النظر البشرية. ويشتمل مؤشر التنمية البشرية على مجموعة مؤشرات مركبة هي الصحة والتعليم والدخل.

ثانيا:أهم المجالات التي يستخدم فيها مؤشر التنمية البشرية

يتناول مؤشر التنمية البشرية تقييم أداء الحكومات و رسم رؤية واضحة حول السياسات المعتمدة و محاولة المساعدة في وضع سياسات لمساعدة الدول النامية كما يستخدم مؤشر التنمية البشرية في المجالات الآتية: [2]

1-في مسألة الحكومات بشأن التقصير في الأداء، فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الضرورية، وذلك من خلال مقارنة أداء الدولة بغيرها من الدول في مجال التنمية البشرية.

2-في توجيه الإنفاق الاجتماعي للأولويات، فمن خلال مكونات المؤشر يتم الكشف عن مواطن القصور فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية، مما يساهم في وضع استراتيجيات للتنمية البشرية.

3-إلقاء الضوء على درجة التفاوت في مستويات التنمية البشرية داخل الدولة الواحدة فعلى الرغم من أن هذا التفاوت قد يكون معروفا إلا أن دليل التنمية البشرية يستطيع أن يبرزها بوضوح، حتى يوضح الفرق في مستويات المعيشة بين المناطق الريفية والحضرية وبين الفئات الاجتماعية المختلفة.

4-تشكيل سياسات المعونة المقدمة للدول المختلفة، حيث تفكر عديد من الدول المانحة للمعونة استخدام دليل التنمية البشرية كأساس لتقديم المعونة.

---

[1]-–**Rapport mondial sur le développement Humain** 1996.p 204

[2] – لمودة فاطمة الزهراء، **استيراتيجية التنمية البشرية في معالجة الفقر–دراسة حالة الجزائر–** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2012/2011، ص93.

5-يتيح مؤشر التنمية البشرية أنواعا جديدة من المقارنة بين الدول المختلفة، حيث يمكن من خلاله إيضاح الدول التي استطاعت ترجمة النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية حقيقية والدول التي لم تتمكن من ذلك، وقد تكون المقارنة بين الدول متقدمة فيما بينها أو بين الدول النامية.

ثالثا: الانتقادات الموجهة لمؤشر التنمية البشرية

رغم أهمية مؤشر التنمية البشرية ودقته في تقييم مدى تحقيق البلد من انجازات البلد في التنمية البشرية إلا أنه وجهت له عدة انتقادات ، نذكر من جملتها ما يلي: [1]

1-أغفل مؤشر التنمية البشرية بعدا أساسيا ومهما لحياة البشر وهو الحرية الإنسانية أي حرية الفرد وحرية المجتمع.

2-أغفل المؤشر جانب الشعور بالأمن وانعدام التمييز بسبب الجنس أو الدين أو العرق والتعامل الرشيد مع البيئة.

3-إن استخدام الوسط الحسابي غير المرجح للوصول إلى مؤشر التنمية البشرية يعرض المؤشرات الداخلة في تركيبه إلى التأثير بالقيم المتطرفة.

4-إن صعوبة مقارنة المؤشر من سنة إلى أخرى أدى إلى تثبيت الحدود القصوى والدنيا للمؤشرات الفرعية الداخلة في تركيبه.

5-يفسر الدخل نسبة كبيرة من التغيير في المؤشر بالنسبة للمكونين الآخرين، وعوجلت هذه المسألة باستخدام تعادل القوة الشرائية وباستقطاع أجزاء من الدخول المرتفعة فوق مستوى "عتبة "معينة، وتثير هذه الطريقة صعوبة وتأثير الدخل على الرفاهية وتثير تساؤلات حول مغزى المقارنة بين الدول حسب مقاييس التنمية البشرية ومدى انعكاس هذه المقارنة على الأوضاع الحقيقية.

6-لم يتناول مؤشر التنمية البشرية عند صدوره في أول تقرير الفروق بين الجنسين والتفاوت في توزيع الدخل، والفروق في مستويات التنمية البشرية بين المجتمعات السكانية المختلفة أو بين الأقاليم المختلفة في أي بلد حتى بعد فترة من الزمن تناولت التقارير الموالية للتنمية البشرية معالجة هذه المسائل.

[1] – لمودة فاطمة الزهراء، مرجع سابق ، ص93.

7- إن قدرة المؤشر على التمييز بين مستويات التنمية البشرية في الدول التي تجاوزت فئة الدخل المتوسط محدودة ، هي محدودة أكثر بالنسبة للدول ذات الدخول المرتفعة.

و ملخص القول مما سبق أن مؤشر التنمية البشرية هو محاولة للتعبير عن نوعية الحياة إحصائياً بما يتجاوز البعد الاقتصادي دون إهماله. فهو ينظر للإنسان كوحدة كاملة ولا يختزله في بعده الاقتصادي الكمي، هذا لا يعني أن دقته في تقييم مدى انجازات البلد لا يعتريها النقص، و لا المشاكل، إلا أنه يمكن الاعتماد عليه في مجالات مختلفة كتوجيه الإنفاق العام،و قياس كفاءة الحكومات، و إلقاء الضوء على درجات التفاوت، سواء في البلد الواحد، أو مع بقية البلدان، أو وضع سياسة ممنهجة للدول على ضوء نتائج القياس لهذا المؤشر، و كغيره من المقاييس تعرض هذا المؤشر إلى جملة من انتقادات سواء على حياة البشر بصفة عامة و طريقة قياسه أو من الناحية الإحصائية البحتة و كفاءة دقتها.

المطلب الثاني: صياغة مؤشرات التنمية البشرية.

من المهم قبل التطرق إلى حساب مقياس التنمية البشرية معرفة أهم المؤشرات التي يتكون منها هذا المقياس ونحاول في ما يلي صياغة مختلف المؤشرات وتصنيفاتها في بداية الأمر كان قياس نسبة الإنفاق على التعليم و الصحة و الخدمات الاجتماعية الأخرى بالنسبة إلى الناتج الإجمالي، لكن مع الوقت تبين أن ذلك لا يعكس الدقة اللازمة في توزيع الإنفاق فتطور ذلك و أصبح اعتمادهم مقاييس أخرى تتناول عدد الأشخاص المستفيدين في كل مجال ووصل الأمر إلى مقاييس أكثر دقة كعدد مستخدمي الانترنيت. و هذا ما سنقوم بتبسيطه كما يلي:

أولا:المؤشرات الاقتصادية

نظرا لارتباط مفهوم التنمية بالجانب الاقتصادي اقتصرت المؤشرات على كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي و الذي يمكن أن يتفرع لعدة مؤشرات لها نفس الدلالة: [1]

[1]- بوعزارة أحلام، **أثر العولمة على التنمية البشرية الواقع و الآفاق دراسة تحليلية لبعض التجارب العالمية**،رسالة ماجستير جامعة في العلوم الاقتصادية الجزائر،2008/2009، ص54.

*- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

*-معدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي.

*- معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

أعطى الارتباط الوثيق بن التنمية في عمومها و التنمية الاقتصادية مساحة لانتقاد المؤشرات التي بنيت عليها تقييم التنمية البشرية فمثلا لا يعكس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الوضعية الاجتماعية للأفراد و حالة الرفاه و الحاجة، حيث يعتبر وسيلة مادية فهو وسيلة في حد ذاته لا غاية، و كذلك حجم الناتج القومي الإجمالي فهو لا يبين حالة الرفاهية للمجتمع، وإنما يدخل في تقييم رفاهية المجتمع أو الأفراد عوامل وجوانب أخرى ربما لا تقاس ولا تظهر في الناتج القومي الإجمالي أصلا .

و كذلك رفاهية الفرد لا تتحد بحجم دخله لا يمكن أن تتحدد بتقييمه و مدى توزيعه على الجوانب المهمة و الكمالية له في حياته. و كما أن اختلاف الأفراد لا يمكن استيعابه فكذلك اختياراتهم.

ثانيا:المؤشرات الاجتماعية

إن من المسائل التي عرفت أبحاثا مكثفة لدى العلماء محاولة الوصول إلى معرفة رفاهية الأفراد ، تعتبر المؤشرات التي احتوتها تقارير التنمية البشرية من أهم المؤشرات التي تدور حولها القياسات: [1]

أ-**المؤشرات التعليمية:** و يشمل التعليم المفتوح و التعليم عن بعد و التعليم الالكتروني و التعليم الافتراضي، نسبة الإلمام بالكتابة و القراءة و نسبة التسرب المدرسي.

ب-**المؤشرات الصحية:** تتضمن عدد الأطباء لكل نسبة من السكان، و نسبة المواليد المتوفين قبل خمس سنوات.

ج- **المؤشرات السكانية:** وهي عبارة عن المعدل السنوي للزيادة السكانية ونسبة السكان الحضر إلى إجمالي السكان ونسبة الإعالة ومعدل الخصوبة، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى.

[1]- بوعزارة أحلام، مرجع سابق، ص54.

ثالثا:المؤشرات المركبة للتنمية البشرية حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تعددت المؤشرات التي تعكس الحالة الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمعات، و ركز البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عبر سلسلة تقاريره و كلها تصب في مستوى التعليم و الحالة الصحية و كذلك نصيب الأفراد من الدخل وهي كالآتي: [1]

1. دليل التنمية البشرية ويضم أربعة مؤشرات.
2. دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ويضم ثمانية مؤشرات.
3. مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس ويضم أربعة مؤشرات.
4. الفقر البشري في البلدان النامية ويضم أحد عشر مؤشراً.
5. اتجاهـــات التنمية البشرية ونصيب الفرد من الدخل وهو يرصد التغيرات في قيمة دليل التنمية البشرية عبر عدد من السنوات بالإضافة إلى التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك السنوات.
6. التقدم المحرز فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة و يضم خمسة مؤشرات.
7. الملامح الأساسية للصحة و يضم عشرة مؤشرات.
8. اختلالات التوازن في التعليم ويضم عشرة مؤشرات.
9. الأداء الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات.
10. بنية الاقتصاد الكلي ويضم أحد عشر مؤشراً.
11. اختلالات التوازن في استخدام الموارد ويضم ستة مؤشرات.
12. المعونة والديون حسب البلد المتلقي ويضم ستة مؤشرات.
13. تدفقات المعونة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ويضم ثمانية مؤشرات.
14. الاتجاهات الديموغرافـــية ويضم سبعة مؤشرات.
15. استخدام الطاقة ويضم أربعة مؤشرات.
16. الملامح الأساسية للتدهور البيئي و يضم ثمانية مؤشرات.

[1]– سالمي جمال، **اثر التنمية البشرية المستدامة في تحسين فرص الاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص اندماج في الاقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، ص 07.

17. إدارة البيئة ويضم ثمانية مؤشرات.
18. الأمن الغذائي والتغذية ويضم سبعة مؤشرات.
19. الأمن الوظيفي ويضم سبعة مؤشرات.
20. الملامح الأساسية للحياة السياسية و يضم سبعة مؤشرات.
21. الجريمة و يضم خمسة مؤشرات.
22. الكرب الشخصي ويضم ستة مؤشرات.
23. الفجوات بين الجنسين في التعليم و يضم اثنا عشر مؤشراً.
24. الفجوات بين الجنسين في النشاط الاقتصادي، ويضم ستة المؤشرات.
25. الفجوات بين الجنسين في عبء العمل وتوزيع الوقت، ويضم ستة مؤشرات.
26. الفجوات بين الجنسين في المشاركة السياسية ويضم ستة مؤشرات.
27. حالة صكوك مختارة من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ويضم ثمانية اتفاقيات وصكوك دولية أساسية.

تعبر المؤشرات سالفة الذكر عن الصورة الواضحة للحياة الاجتماعية و السياسية والحقوق و الحريات الفردية، كما تسمح بالتعرف أكثر على مستوى التطور المحقق للتنمية البشرية.

المطلب الثالث: مكونات دليل التنمية البشرية.

لقد اعتبر توسيع الخيارات المتاحة للإنسان من أنجع السبل لإبراز مستوى التنمية البشرية للبلدان فخيار الصحة الجيدة هي حاجة الإنسان في الحياة الطويلة و الخالية من العلل أما خيار التعليم فهو رغبة الإنسان للمعرفة أما خيار الدخل للفرد فهو الحاجة للتمتع بمعيشة كريمة، تم التعبير عن كل خيار من هذه الخيارات بمؤشر يوضح دلالاته في المجتمع قيد الدراسة، و هي الأخرى تنقسم إلى خيارات أساسية و أخرى تعتبر تكميلية وحتى هذه الصفة تعتبر نسبية فقد تعتبر تكميلية في مجتمع ما و لكنها قد تكون أساسية في مجتمع آخر.نحاول سردها كالآتي:

أولا: المؤشرات الأساسية: تتكون المؤشرات الأساسية من:[1]

1-**طول العمر(العمر المرتقب عند الأولاد):** و يتم قياسه بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.

2-التحصيل التعليمي (نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة): و يقاس بمزيج من:

أ- معدل معرفة القراءة و الكتابة بين البالغين (و له وزن مرجح يعادل 3/2).

ب- و نسب القيد في التعليم الابتدائي و الثانوي و العالي معا (و له وزن مرجح يعادل3/1).

3- مستوى المعيشة(متوسط الدخل الفردي الحقيقي المعدل): و يقاس بمقدار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية).

ثانيا: المؤشرات التكميلية

و من أبرز مؤشرات جوانب التنمية البشرية الأخرى، تم الاتفاق على وضع مؤشرات تعتبر تكميلية بالنسبة للمؤشرات الأساسية هي:

1-مؤشر الفقر البشري HPI: هذا المؤشر يقيس أوجه الحرمان من نفس إبعاد التنمية البشرية الأساسية، وينقسم إلى[2]:

- **مؤشر الفقر البشري للدول النامية1-HPI:** وهو يقيس الفقر في الدول النامية ويركز على أوجه الحرمان من حيث ثلاث أبعاد، وهي :
  - طول العمر مقاسا بالاحتمال القائم عند الولادة.
  - المعرفة مقاسة بمعدل الأمية في البالغين.
  - الإمداد أو إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيع مقاسا بالنسبة المئوية للناس الذين لا يستخدمون مياه محسنة.
  - نسبة الأطفال المحرومين دون سن الخامسة ناقصي الوزن.

---

[1]-فايز عبد الهادي أحمد،**علاقة العولمة بالتنمية البشرية دراسة تطبيقية مع التركيز على الدول النامية**،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية،مصر 2013، ص 40.

[2]-البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية** ،2008/2007، ص 245.

- **مؤشر الفقر البشري لدول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية HPI-2:**

يهدف هذا المؤشرات إلى قياس تخلف دولة تنتمي إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أربعة جوانب أساسية وهي:

*- مدى الحياة ومستوى الصحة: وتتمثل في المخاطر التي تحول دون العيش لعمر معين، وذلك اعتمادا على تحديد احتمال أن لا يعيش المولود حديثا حتى سن الستين.

*-التمدرس وتلقي المعارف: تتمثل في حرمان الأفراد من القراءة والكتابة والاتصال وذلك اعتماد على معدل الأمية للأعمار المتراوحة بين 16 و60 سنة.

*- إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيعة : وتقيس نسبة السكان الذين يعيشون تحت سقف الفقر النقدي (50 % متوسط الدخل المتاح والمعدل للأسرة).

*- الاستبعاد الاجتماعي: ويقاس بمعدل البطالة للأمد الطويل (12 شهرا على الأقل)

2- مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس (مؤشر التنمية الجنسانية) HDSI:

بينما يقوم دليل التنمية البشرية بقياس متوسط الانجازات يعمل دليل التنمية الجنسانية على تعديل متوسط الانجازات لإبراز أوجه انعدام المساواة بين الرجل والمرأة في النواحي التالية[1]:

*- حياة مديدة وصحية :والذي يتم قياسه بالعمر المتوقع عند الولادة.

*- اكتساب معرفة، الحرمان من عالم القراءة والتواصل: والذي يقاس بمعدل الأمية لدى البالغين ومجموع نسب الالتحاق بمدارس الابتدائية والثانوية والعليا

*- مستوى معيشي لائق: يقاس بالدخل المقدر المكتسب (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)، وتحدد منهجية هذا الدليل على أساس ضرب دليل التنمية البشرية العام لأي بلد في دليل التنمية البشرية بنسبة الإناث إلى الذكور، فإذا كانت المساواة كاملة في أي بلد فلن يتأثر الدليل ، بينما ماذا كان هناك تمييز بين الرجال والنساء ينخفض هذا الدليل بدرجات متفاوتة.

1-البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مرجع سابق ، 2008/2007، ص:246.

3- مؤشر تمكين مشاركة المرأة IPF:

يرتكز هذا المؤشر الفرص المتاحة أمام المرأة لإبراز قدراتها في عدة مجالات وربط ذلك بدرجة المساواة بين الرجل والمرأة، وذلك في ثلاث جوانب أساسية، وهي: [1]

*-المشاركة السياسية وسلطة صنع القرار، والتي تقاس بالنسب المئوية لحصص النساء والرجال في المقاعد البرلمانية.

*- المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرار التي تقاس وفقا لمؤشرين هما:

- النسب المئوية لحصص الرجال والنساء من مناصب المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين.

- النسب المئوية لحصص الرجال والنساء من مناصب المهنية والفنية.

*-السيطرة على الموارد الاقتصادية، والتي تقاس بالدخل المقدر المكتسب لكل من النساء والرجال (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي).

4- مؤشر التنمية التكنولوجية IDT:

ظهر مفهوم دور التكنولوجيا في التنمية البشرية لأول مرة في التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2001، إذ بين الأهمية التي تساهم بها التكنولوجيا في تحقيق التنمية البشرية، حيث تبرز علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي و التنمية البشرية والتطور التكنولوجي، و هذا ما نحاول توضيحه من خلال (الشكل 1-2) .

مؤشر التنمية التكنولوجية هو مؤشر مركب يقيس قدرة الدولة على الإبداع و انتشار التكنولوجيا في الأوساط الاجتماعية، و ذلك اعتمادا على العناصر التالية[2]:

* **الإبداع التكنولوجي:** مقاس اعتمادا على حجم براءات الاختراع لكل فرد مقيم في دولة معينة، و كذا الامتيازات الممنوحة و رخص الاستخدام و الإنتاج الواردة من الخارج لكل فرد.

---

[1]- نفس التقرير، مرجع سابق، ص248.

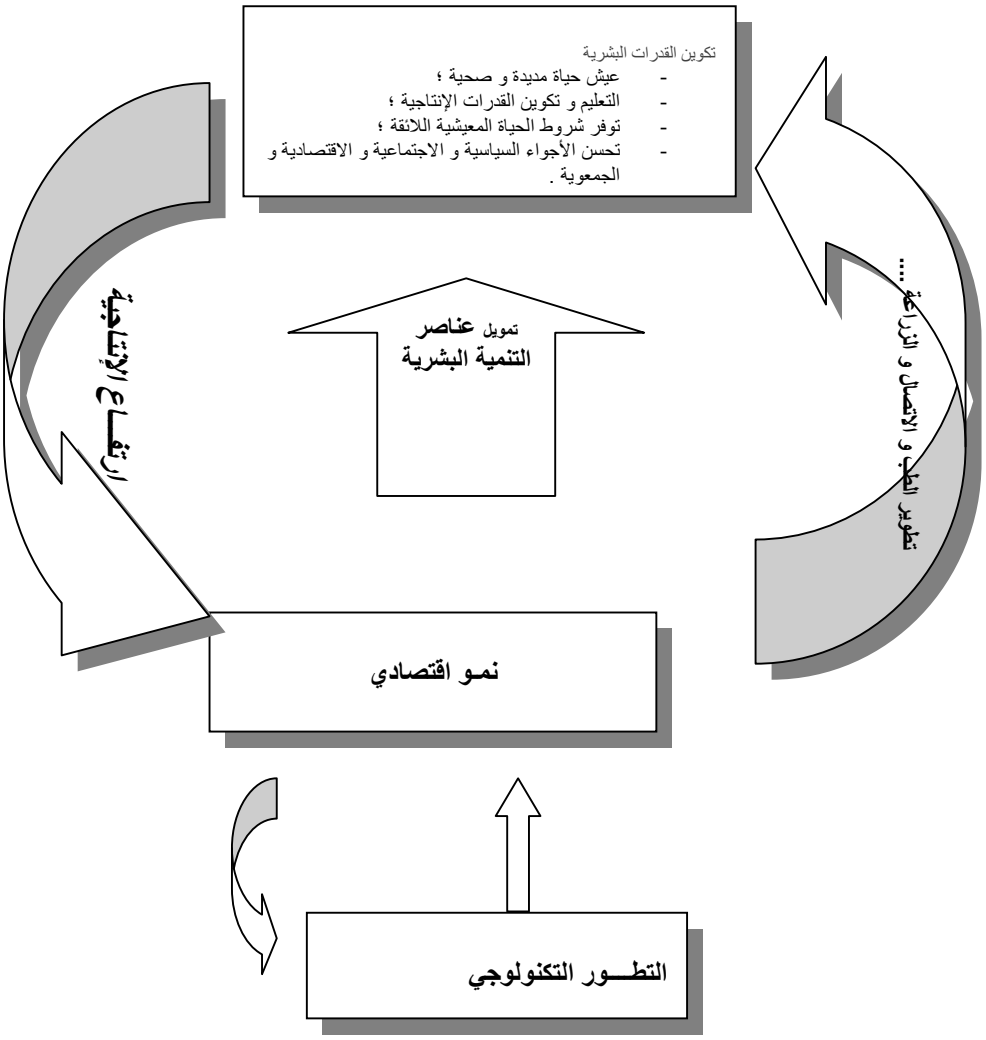
[2]-يوسف قريشي و الياس بن ساسي، **مؤشرات التنمية البشرية، المفهوم، الأساسيات، القياس**، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، ص46.

* **انتشار التكنولوجيا الراقية:** مُقاسة بعدد الحواسيب المرتبطة بشبكة الإنترنت لكل فرد وحصة الصادرات من المنتجات ذات الطبيعة التكنولوجية المتوسطة و الرفيعة من مجموع صادرات السلع و الخدمات.

* **انتشار التكنولوجيا القديمة:** و يقاس بعدد اشتراكات الهاتف الثابت و المحمول لكل فرد، و استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية.

-**درجة التأهيل البشري،** و تقاس بالمدة المتوسطة للتمدرس للأفراد الذين يتجاوزن عمر 15 سنة و المعدل الإجمالي للتسجيل في الشعب العلمية و التقنية العليا .

الشكل 1-2 : العلاقة التبادلية بين التكنولوجيا و التنمية البشرية



المطلب الرابع: طريقة حساب دليل مؤشر التنمية البشرية .

هو مؤشر يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم، وتصدر له تقريرا سنويا منذ عام 1990م وما يقوم برنامج التطوير للأمم المتحدة بغرض تنمية الدول وتحسين أوضاع المواطنين في الدول المختلفة. يتعلق مؤشر التنمية البشرية بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي في مختلف أنحاء العالم.

أولا: حساب دليل التنمية البشرية قبل العام2010

لحساب دليل التنمية البشرية حددت قيمتان دنيا و قصوى ثابتتان لكل مؤشر من المؤشرات التالية: [1]

1- مؤشر العمر المتوقع عند الولادة: القيمة الدنيا 25 سنة و القيمة القصوى85سنة.

2- مؤشر معرفة القراءة و الكتابة بين البالغين: القيمة الدنيا0 بالمائة و القيمة القصوى 100بالمئة.

3- مؤشر نسبة القيد في التعليم بمختلف مراحله: القيمة الدنيا0 بالمائة و القيمة القصوى 100بالمائة.

4- مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية): القيمة الدنيا 100دولار و القيمة القصوى 40000 دولار.

مما تقدم نجد أن حساب دليل التنمية البشرية يتم بالاستناد إلى المكونات الأربعة الرئيسية الواردة أعلاه. و يمكن حساب كل دليل من المكونات الأربعة وفقا للصيغة العامة التالية:

$$\text{الدليل} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

[1]- فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سابق ، ص 41.

بالنسبة لدليل العمر المتوقع ، وهو دليل لقياس الجهود النسبية التي تبذلها دولة ما للعمر المتوقع عند الولادة ويعتمد هذا الدليل على معلمتين أساسيتين للحد الأقصى والحد الأدنى للعمر ويتم حسابه على النحو التالي:

$$\text{دليل العمر المتوقع} = \frac{\text{العمر المتوقع عند الميلاد - معلمة الحد الأدنى للعمر وتساوى 25}}{\text{معلمة الحد الأقصى للعمر وتساوى 85 – معلمة الحد الأدنى للعمر وتساوى 25}}$$

= قيمة تتراوح ما بين الصفر والواحد الصحيح

فإذا كانت قيمة البسط مساوية لقيمة المقام فان خارج القسمة سوف تكون قيمته واحد صحيح، وهى حالة تتحقق عندما يكون العمر المتوقع عند الميلاد مساوياً لمعلمة الحد الأقصى للعمر.

بالنسبة لدليل التعليم، وهو بدوره يتكون من مؤشرين فرعيين هما دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة ودليل إجمالي نسب الالتحاق وللأول وزن نسبى بمقدار 2/3والثانى بمقدار 1/3 وعلى ذلك فان دليل التعليم يأخذ الصيغة التالية : 2/3 دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة + 1/3 دليل إجمالي نسب الالتحاق

$$\text{دليل إلمام القراءة والكتابة} = \frac{\text{نسبة إلمام البالغين بالقراءة والكتابة من إجمالى عدد البالغين - صفر}}{\text{100 - صفر}}$$

$$\text{دليل إجمالي نسب الالتحاق} = \frac{\text{نسب الالتحاق بالتعليم في مختلف المجموعات العمرية - صفر}}{\text{100 - صفر}}$$

أما دليل الناتج المحلى الإجمالي ، فيعتمد على فكرة المنفعة الحدية للنقود ومعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي

$$\text{دليل الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{اللوغاريتم الطبيعي لقيمة متوسط نصيب الفرد طبقاً لمعادل القوة الشرائية- اللوغاريتم الطبيعي للعدد 100 بالأساس 10 بعد تعديلها بما يعكس انخفاض المنفعة الحرية إذا كانت هذه القيمة أعلى من الحد الأدنى}}{\text{اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج على المستوى العالمى- اللوغاريتم الطبيعي للعدد 100 بالأساس 10 بعد تعديلها بما يعكس انخفاض المنفعة بالأساس 10 الحدية}}$$

و منه يحسب دليل التنمية البشرية كالتالي:[1]

دليل التنمية البشرية = 3/1 دليل العمر المتوقع + 3/1 دليل التعليم + 3/1 دليل الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم (1-2) القيم القصوى والدنيا لمؤشرات التنمية البشرية

المؤشر	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالأعوام	85	25
معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة معا (%)	100	0
إجمالي نسبة الالتحاق بالمدارس %	100	0
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	40000	100

المصدر : "**تقرير التنمية البشرية 2008/2007م**" ، مرجع سبق ذكره ، ص344.

ثانيا:حساب دليل التنمية البشرية بعد العام2010:(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010م)

1-حساب الدليل:

التغيير الذي أدخل على دليل التنمية البشرية في العام 2010م يتعلق بالمؤشرات المستخدمة لقياس التعليم و الدخل و بطريقة تجميعها، فلقياس البعد المتعلق بالمعرفة يحل متوسط سنوات الدراسة محل الإلمام بالقراءة و الكتابة، و يقاس المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس على أساس السنوات المتوقعة في الدراسة، أي مجموع السنوات التي يتوقع أن يقضيها طفل في المدرسة على أساس معدلات الالتحاق الحالية و تستخدم لقياس البعد المتعلق بالمعرفة بالسنوات و مقاييس بهذا البعد تتجاوز مجرد تقدير الكمية إلى تقييم النوعية، و لقياس مستوى المعيشة يستخدم نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عوضا عن الناتج المحلي الإجمالي، و باستخدام المتوسط الهندسي لتلك الأبعاد الثلاثة، و ذلك بعد تكوين الأدلة الفرعية لكل بعد.[2]

1- لمزيد من التفاصيل والأمثلة لحساب دليل التنمية البشرية يمكن مراجعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2003 (نيويورك ، 2003) ص 341

2- فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سابق ، ص 41.

لقد لاحظ المختصين في مجال قياس مؤشرات التنمية البشرية أن تأثير القيمة القصوى في المؤشرات عديمة التأثير و أن القيمة الدنيا هي التي تصنع الفارق في التمييز بين المؤشرات (خلال سنوات الدراسة لبلد معين، أو بين بلدين مختلفين).

و حددت القيمة الدنيا على النحو التالي:[1]

- 20 سنة لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة؛
- صفر لكل من المتغيرين في مجال التعليم؛
- 163 دولار أمريكيا لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

و يستند الحد الأدنى لمتوسط العمر المتوقع إلى الأدلة المسجلة في فترة زمنية طويلة وفق ماديسون2010م و ريلي2005م، أما التعليم فيمكن لأي مجتمع أن يستمر بدونه و لذلك حددت قيمة المتغيرين بصفر، أما الدخل فمن الضروري تأمينه بالحد الأدنى لضمان البقاء و 163 دولار أمريكيا هي القيمة المسجلة في أي بلد في الماضي(زمبابوي عام 2008م)، أي ما يعادل 45 سنتا في اليوم على الأقل، و هو مبلغ أعلى بقليل من ثلث خطر الفقر الذي حدده البنك الدولي بمبلغ 1.25 دولار أمريكي في اليوم.

2-معالم دليل التنمية البشرية في تقرير2010م

جدول (2-2) معالم دليل التنمية البشرية في تقرير 2010م

المؤشر	الحد الأقصى المسجل	الحد الأدنى
متوسط العمر المتوقع بالأعوام	83.2(اليابان)	20.0
متوسط سنوات الدراسة	13.2(الولايات المتحدة الأمريكية2000)	0
متوسط سنوات الدراسة المتوقع	20.6(أستراليا2002)	0
دليل التعليم المركب	0.951(نيوزيلندا)	0
نصيب الفرد من الدخل(تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	108.211(الإمارات العربية المتحدة)	163دولار (زمبابوي2008)

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2010،(نيويورك: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة2010) ص220.

[1]- فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سابق، ص 42.

بعد تحديد القيم الدنيا و القصوى، تحسب الأدلة الفرعية الخاصة بكل بعد على النحو التالي:

$$\text{قيمة البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}} \quad \text{.....(1)}$$

و في بُعد التعليم تستخدم المعادلة (1) لكل من المتغيرين، فيحسب المتوسط الهندسي للأدلة الناتجة، ثم تطبق المعادلة ثانية على المتوسط الهندسي للأدلة باستعمال الصفر باعتباره المتوسط الهندسي الأدنى و الأقصى، للأدلة الناتجة عن الفترة قيد الدراسة كالحد الأقصى، و يعادل ذلك تطبيق المعادلة (1) مباشرة على المتوسط الهندسي للمتغيرين.و بما أن دليل البعد هو مؤشر افتراضي يقيس الإمكانات في كل بُعد، من المرجح أن تكون دالة التحول من الدخل إلى الإمكانات مقعرة، و بالتالي يستخدم اللوغاريتم الطبيعي للقيم الفعلية القصوى و الدنيا للدخل[1].

تجميع الأدلة الفرعية لتكوين دليل التنمية البشرية:

دليل التنمية البشرية هو المتوسط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة :**(1/3دليل الحياة.1/3دليل التعليم.1/3دليل الدخل)**

[1]– فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سابق، ص 45.

المبحث الثالث: تمويل التنمية البشرية و واقعها في البلدان النامية.

إن كل عملية من عمليات التنمية تعتمد بشكل كبير على أدوات و آليات كافية وكاملة من أجل تمويلها و تنفيذ الخطط و البرامج المعتمدة، و تستند التنمية البشرية على آليات يمكن من خلالها الاستفادة من الإنفاق على الجوانب المتعلقة بمقومات التنمية البشرية و تنقسم هذه الآليات إلى آليات داخلية و أخرى خارجية، و عندما نقول التمويل الخارجي يتبادر إلى أذهاننا حاجة الدول النامية لهذا النوع من التمويل نظرا لهشاشة اقتصاداتها، و الحاجة البالغة لتنويع مصادر التمويل لها، و التنمية البشرية في البلدان النامية تعرف اهتماما بالغا فهي تتأثر بشكل كبير بمستواها الاقتصادي ووضعها الأمني و مستوى الحريات بها.

المطلب الأول: آليات التمويل الداخلية و الخارجية.

تعتمد التنمية البشرية على آليات تحقق لها التمويل قد تكون هذه الآليات داخلية كنشاط الأسرة و النفقات المختلفة للحكومة أو تكون خارجية في شكل معونات وقروض جلها من المؤسسات الدولية و الإقليمية.

أولا: آليات التمويل الداخلية

تتلقى خيارات التنمية البشرية إيرادات من الدولة و الأسرة على اعتبارهما من الآليات الداخلية للتمويل حيث تعتمد الدولة في إنفاقها على التنمية البشرية على الإيرادات العامة كالضرائب والرسوم والقروض العامة في حين تلجأ الأسر إلى الأجور و المعاشات ومختلف نشاطاتها من أجل تمويل إنفاقها على التنمية البشرية.

1 – نفقات الحكومة العامة:

يتفق الجميع على تسمية الإنفاق العام الحكومي على التنمية البشرية بالإنفاق العام الاجتماعي وهذا نظرا للجوانب التي يستهدفها هذا الإنفاق كالإنفاق على التعليم والصحة وعلى التأمين الاجتماعي وذلك من أجل تحقيق الحد الأدنى من المستوى المعيشي لبعض الفئات الاجتماعية، لأجل تحقيق أهداف التنمية البشرية

وفيما يلي النسب التي يستخدمها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لتحديد مدى فعالية الإنفاق العام: [1]

- **نسبة الإنفاق العام:** أي النسبة المئوية لما يمثله الإنفاق العام من الدخل الوطني الإجمالي.
- **نسبة المخصصات الاجتماعية :** أي النسبة المئوية للإنفاق العام المخصص للخدمات الاجتماعية من الإنفاق العام ،ويتضمن الإنفاق على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والإمداد بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والسكن وغير ذلك من المرافق.
- **نسبة الأولويات الاجتماعية :** تمثل النسبة المئوية للإنفاق الاجتماعي أولوية التنمية البشرية وتتمثل هذه الأولويات في التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية والتغذية والصرف الصحي والرعاية الصحية وشبكة الإمداد بالمياه للمناطق الريفية والحضرية. وتتمثل في النسبة المئوية للأولويات الاجتماعية إلى المدخل القومي.
- **نسبة الإنفاق البشري:** وتمثل ما يخصص من الناتج الوطني لأولويات التنمية البشرية وتحسب هذه النسبة بضرب النسب الثلاثة السابقة.

لقد زاد اهتمام الدول لأهمية التنمية البشرية، و دورها في تنمية الكفاءات القادرة على إدارة الاقتصاد، و التحكم في إدارة البلدان، و تخطي الأزمات، و لا تأتي تنمية هذه كفاءات إلا بالاهتمام بمجالات اكتساب المعرفة و تطوير البحث العلمي، خاصة التمكن من التكنولوجيات الحديثة، لذا تعمل بعض الدول على توفير التعليم بالمجان والإنفاق عليه، كإقامة المدارس و توفير هيئات التدريس و الإدارة، و تقديم المنح والإعانات وتزويد التلاميذ بالوجبات الغذائية وتزويدهم بالكتب وإقامة المكتبات والتكفل بالبعثات إلى الخارج.

إن توفير الدولة للخدمات المجانية في مجال التعليم يؤدي برفع أعداد المتخصصين في شتى المجالات و توفير الكثير من الخبرات التي لها دور في نجاح خطط التنمية و ارتفاع نصب الفرد من الدخل الوطني.

[1] – لمودة فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص102.

تعمل الدولة على تقديم الخدمات الطبية لفئات اجتماعية بالمجان يتزايد عددها باستمرار، وإدخال نظام التأمين الصحي،وإقدام الدولة على تقديم منح في حالة البطالة أو في حالة العجز عن العمل والتقاعد، هذا الدعم يؤدي إلى تحسين الحالة الصحية ورفع مستوى المعيشة لهذه الفئات وتأخذ هذه الإعانات أشكال نقدية وعينية وإدخال نظام التأمين الصحي.

كما تعمل الدولة أيضا على إقامة مشروعات الصرف الصحي وشبكة المياه المؤمنة والتي تعتبر من المرافق الملازمة للصحة الجيدة. هذا كله يصب في محاولة النهوض بالتنمية البشرية لهذه البلدان.

2- النشاطات الأسرية و نفقاتها:

إن إدارة شؤون الأسرة بصفة عامة يساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في رفع مستوى التنمية البشرية، فتربية الأطفال و العناية بالمسنين و المرضى و الإنفاق من أجل شراء الأدوية، و الغذاء بالإضافة إلى وسائل تحسين القدرات التعليمية من كتب مدرسية هذه الأعمال كلها لها قيمة و جزء كبير منها يعتبر جزءا من الناتج غير النقدي و غير مأجور، تعتبر نوع من أنواع التمويل و باعتبار نشاطها داخلي فهي تمويل و تسهم في التنمية البشرية داخليا.

مما سبق نستخلص أن مبدأ تمويل خيارات التنمية البشرية هو أمر لابد منه سواء على مستوى الدولة، و ذلك بالإنفاق الاجتماعي اللازم، و الذي تمويله من إيراداتها هذا من جهة، أو على مستوى الأسر سواء في اعتمادها على الدخول أو القروض المصغرة من جهة أخرى.

ثانيا : آليات التمويل الخارجية

إن الاستثمار الموحد و الأمن الجماعي و المستقبل المشترك يحتم على الدول الغنية ضرورة التعاون من أجل زيادة الإعانات المالية سواء كانت هبات أو قروض من أجل النهوض باقتصاديات الدول النامية و جعلها أقل هشاشة، و لعل المساعدات الإنمائية هي العمود الفقري لمختلف العلاقات الدولية، يعتبر البك الدولي أكثر المؤسسات الدولية الداعمة للتنمية البشرية، هذا على غرار مؤسسات تمويل دولية

أخرى لها نفس الأهداف التنموية على اعتبار أن الجزء الأهم من التنمية هي التنمية في البشر.و هذه المؤسسات هي: [1]

1- برنامج الغذاء العالمي:

يعد برنامج الغذاء العالمي أكبر وكالة للشؤون الإنسانية في لعالم، تم إنشاؤه سنة 1963م من قبل الأمم المتحدة بعد سلسلة من الكوارث عرفها العالم سنة 1962م وذلك بهدف مساعدة الفقراء وإغاثة المتضررين من الجوع.

2- المنظمة العالمية للصحة : نشأت المنظمة العالمية للصحة رسميا في 07 أفريل 1948م وتعد واحدة من عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة، وهي تعمل في واقع الأمر كوكالة مستقلة بجهازها الإداري الخاص.

3- صندوق الأمم المتحدة للطفولة: منظمة تابعة للأمم المتحدة، وهي الوكالة الوحيدة المكرسة للأطفال على وجه الحصر والمفوضة من قبل حكومات العالم لتعزيز وحماية حقوق الأطفال، ورفاهيتهم، تأسست في 01 ديسمبر 1946م وهي تمويل بالكامل من التبرعات.

4- البنك الإفريقي للتنمية: مجموعة بنك التنمية الإفريقي الدولي تأسس عام 1964م كمؤسسة متعددة الأطراف للمساهمة في دفع التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء، وذلك لتعبئة الموارد اللازمة لتقديم المساعدات المالية والتقنية لمشروعات القارة الإفريقية وترويج التكامل الاقتصادي بين دول القارة.

5-البنك الإسلامي للتنمية: مؤسسة مالية دولية ،أنشئت سنة 1973م تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول، الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، تشمل وظائف البنك على تقديم أشكال مختلفة من المساعدات الإنمائية لمكافحة الفقر من خلال التنمية البشرية حيث يقوم بما

6-بنك التنمية الأسيوي: هو بنك إقليمي تأسس سنة 1966م لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان آسيا والمحيط الهادي من خلال القروض

[1]-Rapport mondial sur le développement Humain 1996 .p 292

والمساعدات الفنية ، رؤية البنك هي منطقة خالية من الفقر ، وتتمثل في مساعدة البلدان الأعضاء النامية للحد من الفقر وتحسين نوعية الحياة لمواطنيها.

8- **البنك الدولي** :يعتبر البنك الدولي أكبر مصدر تمويل في العالم يهدف إلى تقديم مسعدات مالية وفنية لبلدان العالم الثالث وينصب محور تركيزه الرئيسي حول مساعدة أكثر الناس فقرا ، رسالته هي " تحقيق عالم خال من الفقر ".

إن الاعتماد على التمويلات الخارجية لتمويل التنمية البشرية أصبح يميز معظم البلدان النامية، ذلك باعتمادها على المساعدات و القروض من أجل تمويل العجز لهذه الدول، فمعظم الأحيان توجه إنفاقها إلى الطبقات الفقيرة، و محاولة توجيه إنفاقها لخطط النمو الاقتصادي، و تنمية رأس المال البشري (صحة و تعليم) و الاستثمار العام، لكن هذا منافي لإستراتيجية التنمية البشرية التي لا تتطلب اعتمادا كبيرا على المعونات والمساعدات الخارجية بحكم فلسفتها المبنية على الاعتماد على الذات.

المطلب الثاني: واقع التنمية البشرية في البلدان النامية

تتسابق مختلف بلدان العالم إلى محاولة تلبية رغبات شعوبها، و البلدان النامية على غرار باقي بلدان العالم تسعى لتحقيق هذا الهدف.

أولا: وضع التنمية البشرية في البلدان النامية:

فيما يلي أهم المؤشرات و ما توصلت إليه البلدان النامية في مجال التنمية البشرية بالنسبة للبلدان المتقدمة بمقارنة إحصائيات التقارير الدولية حول التنمية البشرية مع تحليلها بقدر من التوضيح:

1 - نمو السكان

إن الزيادة في معدلات النمو السكاني المستمرة و المتسارعة من شأنها إضافة أعباء جديدة على كاهل الدول مما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية و التنمية البشرية على وجه الخصوص و ما تتميز به البلدان النامية هو الزيادات المرتفعة في السكان في سنة حيث و حسب تقارير الأمم المتحدة أن الزيادة في إفريقيا و آسيا تقارب 50 % من الزيادة السكانية في العالم، و الجدول التالي توضيح لعدد السكان في الدول النامية و معدل الزيادة فيها:

الجدول(3-2) عدد السكان في الدول النامية و معدل الزيادة

البيانات البلدان	عدد السكان2012(مليون)	معدل نمو السكان(%) 2005-2000	معدل نمو السكان(%) 2015-2010م
البرازيل	198.4	1.3	1.7
مصر	84	1.9	1
موريتانيا	3.6	2.8	2.2
مالي	16.3	0.6	3.0
فرنسا	63.5	0.6	0.5

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقارير التنمية البشرية (2000-2012).

لقد اخترنا وضع فرنسا كأحد الدول المتقدمة من اجل المقارنة، و في بيانات الجدول السابق نلاحظ ارتفاع معدل النمو السكاني في البلدان النامية مقارنة بفرنسا يسود أعلى معدل للنمو في البلدان منخفضة الدخل حيث و على سبيل المثال نلاحظ موريتانيا معدل الزيادة بين عامي (2000-2005م) حوالي2.8 % هذا على غرار كل من مالي 0.6 % و مصر 1.9% مقارنة بأدنى معدل في الجدول فرنسا 0.6% في نفس الفترة. كذلك نلاحظ في الفترة (2010-2015م) معدل الزيادة في النمو السكاني كذلك في الدول متوسط الدخل زيادة مقارنة بفرنسا لكنها ليست بالحجم الكبير مثل البرازيل1.7% ومصر 1% في حين فرنسا 0.5% و بمقارنة هذه الدول بالفترة السابقة نلاحظ انخفاض نوعا ما في معدل الزيادة لكنه ليس بالأمر الكبير. مما سبق نلاحظ الزيادة الكبيرة في نمو السكان في الدول المنخفضة الدخل و خاصة في دول إفريقيا و لعل السبب في ذلك راجع نوع اقتصادياتها و الاعتماد على الزراعة في أغلب الأحيان كذلك درجة الوعي عند البلدان المتقدمة تحتم عليهم خفض في نسب المواليد من تقديم لهم أفضل حياة تعليمية وصحية.

هذه الزيادة في السكان في البلدان النامية، تزيد من العبء على ميزانيات الدولة ، لكنها تعتبر ثروة إن تم تنميتها و تحسين الموارد البشرية، و استغلالها أحسن استغلال في التنمية الاقتصادية.

2- الصحة في البلدان النامية:

هناك ترابط كبير بين الوضع الاقتصادي للبلدان والوضع الصحي للأفراد بها لذلك يتم التركيز و الدراسة على جوانب الصحة في البلدان النامية حيث تدل على مؤشرات الذين هم تحت خط الفقر بالإضافة إلى دلائل مستوى العدالة في هذه الدول، و في الجدول الموالي وضع الدول قيد الدراسة بمؤشرين و هما نسبة وفيات الأطفال تحت سن الخامسة حيث يعكس الصحة العامة للأطفال و هي مؤشر جيد حول حالة الصحة في البلد و كذلك عدد الأطباء لكل 1000 نسمة و هو الآخر مؤشر على نسبة الاهتمام و دورات الكشف عند الأطباء:

الجدول(4-2) عدد الأطباء و معدل الوفيات لبعض الدول

البيانات البلدان	معدلات عدد الأطباء لكل 1000 نسمة 2005-2010	معدلات الوفيات للأطفال أقل من 5 سنوات (عدد الأطفال المتوفين من كل 1000مولود حي) 2010
البرازيل	1.7	17
مصر	2.8	19
موريتانيا	0.1	75
مالي	0.1	99
فرنسا	36	3.5

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقارير التنمية البشرية (2000-2010)،(نيويورك: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة2013)

من الجدول يتضح أن عدد الأطباء منخفض في البلدان النامية مقارنة ببلدان المتقدمة و ذلك حسب التقرير الإنمائي للأمم المتحدة سنة 2013م حيث يصل عدد الأطباء لكل 1000 نسمة في الفترة (2005-2010م) مابين 2.8 في مصر و 0.1 في موريتانيا 1.7 بالبرازيل في حين نجده 36 طبيب في فرنسا، و الجدير بالملاحظة ارتفاع نسبة الوفيات للأطفال الأقل من خمس سنوات فنجد 99 مولود يموت لكل 1000 مولود في مالي و 75مولود في موريتانيا و 19 مولود في مصر و 17 في البرازيل، أما في

فرنسا فنجده 3.5، و هذا ما يعكس الفرق الشاسع في الوضع الصحي بالبلدان النامية مقارنة بالمتقدمة.

يمكن ملاحظة الارتباط الوثيق بين الرعاية الصحية و التنمية الاقتصادية فالحصول على غذاء صحي و مياه صالحة للشرب و متابعة طبية و توفر الأطباء هو من أهم مبادئ التنمية الاقتصادية، فالوضع المتردي و تلوث المياه وغلاء المعيشة كل ذلك يؤدي إلى تدهور الحالة الصحية للأفراد و بالتالي نقص في المردودية و الإنتاج و ما ينجم عنه تأخر في مستوى التنمية البشرية.

ثانيا: التعليم في البلدان النامية

تتفق معظم الأبحاث و الدراسات أن الفرق في جودة التعليم للبلدان من مناهج والمرافق و الكوادر البشرية هي التي تعبر عن مستوى تطور تلك البلدان و هي التي تؤدي تفسير اختلافات الكسب و الإنتاجية، هذا ما جعل البلدان تخص قطاع التعليم بالإنفاق الكبير خاصة البلدان و فيما يلي الجدول و الذي يوضح أهمية قطاع التعليم في البلدان النامية و المتقدمة و درجة الإنفاق عليه من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول(5-2) نسبة الإلمام بالقراءة و الكتابة و الالتحاق بالمدارس لبعض الدول

البيانات البلدان	نسبة الإلمام بالقراءة و الكتابة لأكبر من 15 سنة(%) 2005-2010	نسبة التلاميذ المقيدين بالمدارس في المستوى الابتدائي 2002-2011(%)
البرازيل	90.3	24.3
مصر	72.0	--
موريتانيا	58.0	29.3
مالي	31.1	24.5
فرنسا	--	--
	--	--

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (نيويورك: تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة2013)

تعاني البلدان النامية مشاكل عدة في قطاع التعليم سواء كان ذلك في الكمية أو في النوعية ن فانخفاض مستوى التعليم و ارتفاع مستويات الأمية عقبات في وجه التنمية عموما و التنمية البشرية خصوصا.

حسب تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 2013م ومن الجدول يتبين لنا أن نسبة الإلمام بالكتابة و القراءة بين عامي(2005-2008م) و مصر 72% و موريتانيا 58% في مالي 31.1% و نسب تعكس الارتفاع الكبير جدا في الأمية بهذه البلدان بينما ترتفع نسب الإلمام بالقراءة و الكتابة في البرازيل 90.3% و مصر 72% و نسب متوسطة لكنها غير كافية إذا ما قورنت بالبلدان المتقدمة مثل فرنسا التي بلغت نسبة الإلمام بالقراءة و الكتابة 100 %.

وحسب نفس التقرير أي 2013 فان نسبة الالتحاق للتعليم بالطور الابتدائي بلغ حوالي 100 بالمائة في البلدان المتقدمة و النامية على حد سواء خلال الفترة(2002-2011م) لكن مع الطورين المتوسط و الثانوي يبدأ التسرب المدرسي ففي البلدان النامية نجد ذلك بشكل كبير حيث في البرازيل نجد 24.3 % هي نسبة التلاميذ المقيدين بالأطوار الثلاثة الأولى للدراسة أما موريتانيا فنجد النسبة حوالي 29.3 % و 24.5% في مالي و هي نسب منخفضة جدا و هذا راجع إلى عوامل كثيرة كالفقر و المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للبلدان، في حين نجد أن البلدان المتقدمة تحرص على محاولة الوصول إلى 100 %، و في دراستنا لفرنسا حيث نجد أن نسبة الالتحاق بهذه الأطوار الثلاثة الأولى من الدراسة 100%، و هذا راجع للظروف الملائمة كالجودة العالية للتعليم كما و نوعا.

ثالثا : التكنولوجيا في البلدان النامية

إن للتقدم التكنولوجي تأثير ا كبيرا على التنمية البشرية فهو يؤثر بشكل كبير على جودة التعليم و بالتالي التنظيم و العمل، فمستوى الإنفاق على المجال التكنولوجي يعطي صورة واضحة على مستوى التنمية بالدول. تتميز البلدان النامية بضعف كبير في مجال الابتكار و التكنولوجيا مقارنة بالبلدان المتقدمة و الجدول الموالي مقارنة بين بعض هذه الدول:

الجدول(6-2) الإنفاق على الأبحاث و نسبة مستخدمي الانترنيت

البيانات البلدان	الإنفاق على الأبحاث و التطوير 2005-2010(%من PIB)	مستخدمي الانترنيت لكل 100نسمة عام 2010
البرازيل	1.1	40.7
مصر	0.2	26.7
موريتانيا	--	3.0
مالي	0.2	2.7
فرنسا	2.2	77.5

المصدر: المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (نيويورك: تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة2013)

من الجدول و بحسب تقرير التنمية البشرية سنة 2013م يتضح لنا مدى ضعف البلدان النامية و ضعيفة الدخل، في استعمال الانترنيت و ضعف تطورها، رغم ما يحيط بها من تطور هائل في العالم، بحيث لم تبلغ في البرازيل سوى 40.7 مستخدم للانترنيت لكل 100 نسمة، أما مصر فوصلت النسبة 26.7 مستخدم لكل 100 نسمة، و هذين النسبتين تعتبر دون الوسط، أما ما يخص موريتانيا و مالي فالنسبة تصل إلى 3% و 2.7% على التوالي لكل 100 نسمة، و هذه نسبة ضعيفة جدا بالمقارنة مع البلدين الأولين، فما بالك بالنسبة لفرنسا و التي وصلت إلى 77.5% لكل 100 نسمة و هي نسبة تعتبر جيدة. و هذا مؤشر على التطور التكنولوجي للبلدان المتقدمة و ضعف هذا التطور عند البلدان النامية.

و يتم الاستناد لتوضيح مدى الاهتمام بالتكنولوجي و البحث العلمي في هذا المجال إلى نسبة الإنفاق على الأبحاث و التطوير من الناتج المحلي الإجمالي،حيث بلغ نسبة الإنفاق على البحث و التطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2005-2010م) لكل من برازيل مصر 1.1%و 0.2% على التوالي أما مالي 0.2% أما فرنسا فقد بلغ 2.2 % و يظهر جليا الفرق الشاسع بين نسبتي الإنفاق على مجال البحث والتطوير بين البلدان المتقدمة و النامية، حيث يظهر ضعف الأبحاث والتطور التكنولوجي في البلدان النامية و كذلك يظهر السيطرة الكاملة للدول المتقدمة على

السوق الدولية للتكنولوجيا الحديثة، حيث عنصر التكنولوجيا مؤشر جيد لمستوى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان و بالتالي التأثير المباشر لمستوى التنمية البشرية لهذه البلدان.

رأينا سابقا تباينا في مستويات التنمية في البلدان النامية مثل البرازيل و غيرها مما لم تشملها الدراسة كالهند و غيرها من البلدان النامية كمالي و موريتانيا و دول افريقية هذا التباين يوضح أن هناك محاولة للنهضة و التطور و التنمية شملت عدة ميادين كالصحة و التعليم و المجالات البحث و التطور التكنولوجي لكن هذا التطور لم يعم الجميع فقد بقيت بعض الدول لا تزال خارج إطار هذا التطور و هو ما لا يقل عن 49 دولة حسب التقرير الأخير للتنمية البشرية في العالم سنة 2013م و لقد استفادت بلدان كثيرة من الآثار الايجابية التي تسربت إليها من النمو لدفع عجلة التنمية البشرية و لا سيما في التعليم و الصحة، و في وسط هذه التغيرات تبقى المبادئ الأساسية للتنمية البشرية في الدول النامية هي الأساس. و الهدف دائما نفسه أي هو توسيع خيارات كل إنسان و إمكاناته أينما وجدت.

المطلب الثالث: تحديات التنمية البشرية في البلدان النامية.

تعترض البلدان النامية عدة مشاكل منها ما هو داخلي أو خارجي سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية تعيق كل هذه العقبات مراحل تطور التنمية البشرية بهذه البلدان نحاول صياغتها كالآتي.

أولا : برامج الإصلاحات الاقتصادية و التنمية البشرية

إن من أسباب الإخفاق في البرامج التنموية نقص كفاءة المسؤولين في وضع خطط ممنهجة و رؤيا واضحة لأجل النهوض بالتنمية في بلدانهم أدى هذا إلى إحداث عجز في موازين المدفوعات مما ترتب عنه اللجوء إلى التمويل الخارجي و الذي بدوره أدى إلى زيادة المديونية و اللجوء في معظم الأحيان إلى الهيئات و المؤسسات الدولية لسد هذا العجز، تقدم الهيئات الدولية و المنظمات العالمية هذه القروض لكن تفرض شروط و برامج من خلالها تهدف إلى تقليل الطلب و تحرير التجارة وتخفيض تدخل الدولة و القطاع العام إلى الحد الأدنى، و بالتالي التركيز على البرامج

الاقتصادية وإهمال الجانب الإنساني هذا ما يعيق في مسار التنمية البشرية و تطورها في هذه البلدان.

ثانيا: العولمة والتنمية البشرية

رغم أنه يمكن تحديد مجالات وأنواع العولمة، اقتصادية و اجتماعية و سياسية وبيئية، إلا انه من الصعب الفصل بين تأثيراتها المختلفة، فالآثار الاقتصادية لها تبعاتها على حياة الفرد الاجتماعية و السياسية، فدخل الفرد مثلا يؤثر على مدى استقراره الاجتماعي ومستوى تعليم أولاده، والعولمة الاجتماعية كزيادة البعد الثقافي و زيادة المعلومات من الانترنيت و التليفون والصحافة تؤدي إلى زيادة قدرة الفرد و إمكانية وصوله و بالتالي تأثيرها الاقتصادي[1].

إن للعولمة تأثيرات سلبية و ايجابية و يمكن توضيح بعض الجوانب السلبية للعولمة كالتالي:

– إن التحرير السريع للتجارة ينتج عنه تشوهات قد تصيب الأسواق غير التنافسية حيث تؤدي إلى تدني الإنتاج لبعض النشاطات الاقتصادية .

– تخلف العولمة تكدسا مخيفا للثروة في أيدي فئة قليلة من الأثرياء جدا حيث تجاوزت ممتلكات الأثرياء 450 أكثر من 56بالمئة من سكان الكرة الأرضية، يؤسر هذا على نمو الناتج المحلي للدول النامية حيث يذهب هذا النمو إلى اقتصاديات الدول المتقدمة.

– إن تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص و الذي هو من مقتضيات العولمة أدى إلى تخفيض الوظائف والتي زادت من حدة الفقر و توزيع الثروة.

إن للعولمة مواطن ضعف تضع تحديات أما الدول النامية ، يصعب مواجهتها إلا من خلال التعاون المشترك بينها، لكي يكون لها ثقل دولي كمي و كيفي يمكنها من التحول من دور التبعية إلى دور الفاعلين الدوليين."توجد علاقة ارتباط طردي و قوي بين دليل التنمية البشرية و العولمة في كل دول العالم."[2]

[1]– فايز عبد الهادي أحمد، نفس المرجع السابق، ص 49.

[2]– نفس المرجع السابق، ص73.

ثالثا: الفقر والتنمية البشرية

إن –توسيع خيارات البشر– و هو تعريف التنمية البشرية يتناقض و معنى الفقر فالفقر هو من أخطر المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية فهو يضيق إلى درجة كبيرة خيارات البشر و يضعه في حالة من الحرمان لكل ما هو ضروري، فالتنمية البشرية أساسا تهدف إلى القضاء على الفقر و بالبشر من خلال تحسين قدراتهم وتحقيق النمو الاقتصادي و الاستفادة من هذا النمو و عوائده بتوزيع عادل للدخل و من آثار الفقر الاقتصادية و الاجتماعية ما يلي: [1]

- انخفاض الدخل والادخار والاستثمارات ، ولقد أوضح ذلك رئيس البنك الدولي حيث أن متوسط الدخل الفردي في الدول الفقيرة كان يمثل حوالي 5 % فقط من متوسط الدخل في البلدان المتقدمة.

- ترتبط معدلات الأمية غاليا بدخل الفرد والدولة ، فالدولة ذات الأمية المرتفعة هي أكثر الدول فقرا والعكس صحيح ، ويؤكد التقارير الدولية أن تقدم الدولة ورقيها مرهون بنسبة الأمية.

- انخفاض المستوى الصحي وانتشار التلوث والأمراض ناتج عن الفقر الذي تعانيه الشعوب، إذ تعاني تلك الشعوب من انخفاض المستوى الصحي ونقص الغذاء والدواء بها.

– ومن بين ما يفسره الفقر بعد دراسات كثيرة أن ثمة علاقة مباشرة بين الفقر في البلدان النامية وهجرة العقول إلى الخارج ، حيث يتمتعون بالمهارات والمواهب الإبداعية التي يجدونها في بلادهم ما يشجعهم على الإبداع والابتكار فيضطرون إلى الهجرة.

رابعا:أولويات السياسات في الدول النامية حسب تقرير التنمية البشرية

إن من الضروري أن يعتمد صانعو السياسات في الدول النامية خلال الأعوام المقبلة خطة عمل طموحة ترتقي إلى مستوى الظروف العالمية الصعبة و لا سيما

[1] غربي سمير، **دور رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية ،حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر2010/2009،ص 53.

التباطؤ الاقتصادي الذي يؤدي إلى تراجع الطلب من بلدان الشمال و أن يركزوا فيما يعتمدونه من سياسات على معالجة الأولويات الملحة الخاصة ببلدانهم.

كما يجب أن تركز البلدان النامية في سياستها العامة على أربع أولويات رئيسية إذا أرادت الاستمرار في تحقيق المكاسب المحرزة في العقود الأخيرة:[1]

01-**تحقيق المساواة:** للمساواة و العدالة الاجتماعية قيمة معنوية لا حاجة لتبريرها لكنها أيضا ضرورة لتوسيع الإمكانات فمن الصعب استمرار التقدم في التنمية البشرية في ظل استمرار انعدام المساواة والفوارق في إمكانات معينة يجري قياسها واستخدامها كمؤشر في الصحة و التعليم و الدخل تعوق التقدم في التنمية البشرية.

02-**إعلاء الصوت و المشاركة:** في ظل ارتفاع مستويات التعليم و تيسير الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ارتفعت أصوات الشعوب مطالبة بالمشاركة في المداولات السياسية، ففي زمن ارتفاع معدلات البطالة و تدهور الاقتصاد، قد يؤدي تقييد فرص المشاركة السياسية إلى تأجيج الاضطرابات الأهلية و في إفساح المجال للمشاركة السياسية، ومساءلة الحكومات عن تلبية الحاجات البشرية الأساسية ولاستدامة التنمية البشرية.

03-**مواجهة الضغوط البيئية:** تشهد معظم البلدان على اختلاف مستوياتها الإنمائية ضغطا متزايدا على البيئة بسبب تغير المناخ و إجهاد الموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية، و أي تقدم في التنمية البشرية سيكون في مهب الريح ما لم تتخذ إجراءات عاجلة لمعالجة هذه الضغوط، وانطلاقا من سيناريوهات وضعت لتقرير التنمية البشرية لعام 2011، يدعو هذا التقرير إلى اتخاذ إجراءات حازمة على صعيدين الوطني و الدولي من اجل معالجة هذه التحديات.

04-**معالجة التغيرات الديمغرافية:** يشهد عدد من البلدان النامية، و لا سيما في جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، وُفود مجموعات كبيرة من الشباب إلى القوى العاملة، بينما يتراجع عدد الأفراد الذين هم في سن العمل و تزداد أعداد المسنين في بلدان أخرى، لا سيما في شرق آسيا.لذلك من الضروري اتخاذ الإجراءات ووضع السياسات لخلق

[1]- تقرير التنمية البشرية ، **البرنامج الانمائي للأمم المتحدة 2013**، نيويورك 2013، ص 91.

الأعداد الكافية من فرص العمل المنتج، و لتلبية الطلب المتزايد على خدمات الحماية الاجتماعية.

المطلب الرابع: مؤشر التنمية البشرية-الإنسانية.

عند إعداد السلسلة الأولى من تقارير التنمية الإنسانية العربية، حرص المكتبُ الإقليمي للدول العربية التابعُ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الحكومات والمجتمع المدني في المنطقة، على أن يسهم إسهامًا إيجابيًّا في الحوار الإنمائي في المنطقة، وقد أصبح تقريرُ التنمية الإنسانية العربية منذ إطلاقه أحدَ أبرز منتجَات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعمل كوسيلة فعالة للحوار في البلدان العربية.

أولا: مؤشرات التنمية البشرية العربية

لقد كانت إنجازات الدول لعربية وفق مقاييس التنمية البشرية ، أقل من المتوسط العالمي، غير أن إنجازات الدول العربية على صعيد مؤشرات الدخل كانت أفضل منها على صعيد مؤشرات التنمية الأخرى، و لعل السبب في ذلك ارتفاع مداخيل البترول وتأثيره المباشر على مؤشر الدخل.

بدأ التفكير في المكتب الإقليمي للدول العربية في إعداد "تقرير التنمية الإنسانية العربية" مع بداية الألفية الثالثة، و قد شارك في إعداد هذا التقرير، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، حيث تبنى هذا التقرير مفهوم التنمية الإنسانية و الذي هو أشمل من مفهوم التنمية البشرية، جاء هذا التقرير كبديل أو مكمل لتقرير التنمية البشرية، على أساس أن التنمية تمس عدة ميادين، كالحكم الراشد، و وضع المرأة وتمكينها في المجتمع، و مدى الحرية و المشاركة في الحياة السياسية.

ثانيا: مؤشر التنمية الإنسانية العربية

إن قصور مقياس التنمية البشرية كمقياس للتنمية الإنسانية أدى إلى محاولة اقتراح مؤشر يتوخى هذا القصور و يجعله أكثر دقة و موضوعية و واقعية.

لقد جرى اقتراح بسيط في مقياس التنمية البشرية سمي "التنمية البشرية +الحرية" في إشارة إلى مدى أهمية احترام الحقوق المدنية و السياسية و الحريات، يعمل على تضخيم قيمة مقياس التنمية البشرية و بدرجة كبيرة في البلدان العربية، حيث يستهدف

هذا المؤشر الجديد جوانب النقص في الحرية و المعرفة و كذا إدخال مؤشر حجم المساهمة في التلوث البيئي أو المسؤولية عنه، وعلى هذا الأساس فالمؤشرات الستة المكونة لدليل التنمية الإنسانية هي: [1]

1- **التحصيل العلمي:** يبقى نفس المؤشر المعبر عنه سلفا

2- **الاتصال بشبكة الانترنيت:** مقاسا بعدد حواسيب الانترنيت الأساسية للسكان للتعبير عن النواقص مع شبكة المعلومات الدولية(التواصل لتقنيات المعلومات والاتصال الحديثة).

3- **العمر المتوقع عند الميلاد:**كمقياس عام للصحة في مجملها.

4- **مقياس الحرية:** تعبير عن مدى التمتع بالحريات المدنية و السياسية و كي يعكس قصور التمتع بالحرية في المنطقة العربية، على وجه الخصوص إلى حين توافر قياسات أفضل.

5-**مقياس تمكين المرأة:**كما يحسبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى يعكس مدى توصل النساء للقوة في المجتمع، و يعكس قصور تمكين المرأة العربي في المنطقة العربية.

6-**انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد**(بالطن المتري)**:** معرفة كعقوبة حيث يعكس المساهمة في الإضرار بالبيئة على صعيد العالم.

قد يعيب البعض مؤشر التنمية الإنسانية على أساس اعتبارات شبه فنية مثل أنه يجمع بين متغيرات كمية و متغير يقوم على الانطباع، و يجب معرفة أن هذا الجمع لا يثير عند من يعرفون مشكلة فنية من أي نوع و الأهم أن نعرف أن هذه هي طبيعة الظاهرة التي نريد قياسها. فالتنمية الإنسانية ظاهرة مركبة تمسح بعض مكوناتها بالقياس الكمي المباشر بينما لا يتيح البعض الآخر إلا مقاربات انطباعية كالحرية مثلا.[2]

---

[1]- علي حميدوش، نفس مرجع سابق، ص109.

[2]- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية2002** ،المكتب الإقليمي الأردن 2002 ص:19.

مما سبق نلاحظ أن مؤشر التنمية الإنسانية يقدم أفضل قياس يمكن أن يوضح حال التنمية البشرية بالوطن العربي فهو يركز على جوانب الحرية و العيش الكريم أكثر منه على جوانب الدخل و الناتج المحلي الإجمالي، و منه فمجمل متطلبات التنمية في الوطن العربي تعتمد بالأساس على تقدم حال الإنسان في حريته و مشاركته في الحياة الإنسانية و مشاركة المرأة و ربما ذلك راجع الظروف السياسية و الحالة الأمنية التي تشهدها المنطقة العربية و تميزها عن غيرها.

خلاصة الفصل:

اكتسب مفهوم التنمية صبغة جديدة بعد أن كان مرتبطا بالموارد المادية، فبوجود الإنسان المتعلم و خال من العلل و الأمراض والقيود، تتحقق التنمية أي أن المغزى العام من التنمية هي تنمية البشر، فالإنسان هو محور التنمية، فهو وسيلتها و هدفها بظهور هذه الصبغة عرفت فيما بعد بالتنمية البشرية، وهي تعني بحسب تقارير التنمية البشرية تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس، وتحسين مستوى الصحة والتعليم و الدخل.

ومن أجل رفع مستوى التنمية البشرية البلدان تقوم الدول بالتركيز على تحسين مؤشرات الخيارات المهمة للتنمية(صحة، تعليم، دخل)، كما يمكننا القول أن هذه الخيارات اعتبرت أساسية، بالإضافة إلى خيارات ضرورية أخرى، كالأمن و السكن والحرية و تمثيل المرأة ...الخ، كلها مؤشرات تنبئ على مستوى الحرية و العيش الكريم للشعوب للبلدان.

و من أجل تحسين المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية استلزم ذلك مصادر للتمويل سواء كانت داخلية كإيرادات الدولة و الأسرة، أو خارجية كالمساعدات و القروض الممنوحة و برامج الهيئات العالمية والاقيليمة، حيث يوجه هذا التمويل في أغلبه إلى الدول النامية ذات الدخول المحدودة.

إن الدول النامية على غرار كل الدول تسعى لرفع مستوى التنمية البشرية لديها فبالرغم من محاولات للنهضة و التطور و التنمية شملت عدة ميادين كالصحة والتعليم و المجالات البحث و التطور التكنولوجي لكن هذا التطور لم يعم الجميع فقد بقيت بعض الدول لا تزال خارج إطار هذا التطور. و ذلك بسبب عدة مشاكل منها ما هو داخلي أو خارجي سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية تعيق كل هذه العقبات مراحل تطور التنمية البشرية.

إن من أهم الأسباب التي تعيق مسار التنمية البشرية السياسات الاقتصادية المعتمدة في هذه البلدان و مما هو معروف أن للسياسة المالية عموما و الإنفاق العام على التنمية البشرية على وجه الخصوص الدور البالغ الأهمية في ذلك و هذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

دور الإنفاق العام في دعم التنمية البشرية

مقدمة الفصل:

من المسلم به أن المسيرة التنموية للمجتمعات يجب أن تتحرك في إطار منظور تنموي متكامل يراعي البعد الاجتماعي جنبا إلى جنب مع البعد الاقتصادي، فالإنسان هو محور التنمية و أداتها في نفس الوقت.

فالتنمية بمعناها الشامل تهدف في الأساس إلى جعل الإنسان يحيا حياة سعيدة خالية من العلل والأمراض وعلى دراية بالعالم الذي يحيط به، وبالتالي فالحالة الصحية والتعليمية تعد من أهم دعامات التنمية خاصة و أن ضعف هذه الحالة لدى الأفراد يؤثر تأثيرا مباشرا على المجتمع بأكمله من حيث القدرات الإنتاجية و إمكانيات التطور.

و بالتالي فان تطوير الإنفاق على قطاعي التعليم و الصحة يسهم مباشرة في تحسين نوعية الحياة و يؤدي إلى وجود النمو، و لذلك أضحى النمو الاقتصادي ليس مهما في حد ذاته ما لم يكن مصحوبا بتنمية حقيقية لقدرات البشر تنعكس في النهاية في مستوى معيشة لائق و حياة مديدة خالية من الأمراض.

فعلى سبيل المثال يلعب الإنفاق على التعليم دورا مهما في زيادة الوعي و تنمية رأس المال الفكري ومواكبة التطور التكنولوجي الحاصل ورفع قدرة البشر على التسيير و التخطيط هذا كله من شأنه رفع مستوى معيشة الأفراد و المجتمعات.

كذلك يمكن الإنفاق على الصحة لعب عدة أدوار مهمة في هذا الصدد، فهو من جهة يسهم في توصيل الخدمات الصحية إلى كافة أرجاء البلاد، خاصة تلك التي يعود النفع منها على القطاعات العريضة من السكان، مثل التطعيمات ضد الأمراض ومعالجة انتشار الأوبئة و الأمراض المستوطنة و غيرهما، كما أنه من جهة أخرى يسهم في تعزيز قدرة الأسرة على تحمل تكاليف العلاج و يرفع العبء عن المرضى من الفقراء و غير القادرين.

و منه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: الإنفاق على العملية التعليمية

المبحث الثاني: الإنفاق على الصحية

المبحث الأول: الإنفاق على العملية التعليمية.

ازداد اهتمام التربويين والاقتصاديين بمفهوم التعليم وأثر الإنفاق عليه منذ الخمسينات من القرن السابق، فتتابعت الدراسات والنشاطات حول هذا الموضوع وأصبح التركيز على مدى استجابة العملية التعليمية للمخصصات من الإنفاق عليها وأثر ذلك على زيادة الرأس المال البشري و بالتالي ارتفاع في معدلات التنمية البشرية.

المطلب الأول:مفهوم التعليم و أهميته.

لولا العلاقة المتينة بين الاقتصاد والتعليم، ما كان ليظهر فرع خاص يسمى اقتصاديات التعليم، فمن جهة يسهم مستوى التعليم في تحديد مستوى إنتاجية العمل ومن ثم في مستوى النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى يتحدد مستوى الإنفاق على التعليم ومن ثم مستوى التعليم ذاته، بمستوى التطور الاقتصادي في البلد المعني، ومن الملاحظ أن مستوى التعليم في الدول المتقدمة الغنية أعلى من مثيله في الدول النامية والسبب الرئيس في ذلك يرجع إلى المخصصات التي توفرها البلدان المتقدمة للإنفاق على التعليم. من ناحية أخرى يوفر النظام التعليمي إعداد القوى العاملة كماً و كيفاً.

أولا- مفهوم التعليم

المعنى من التعلم هو إكساب المتعلم معلومات و خبرات جديدة تؤهله لمواجهة التحديات و منافسة المجتمع على أساس الحقائق العلمية، أما و هو يجرد من معناه، ذلك أن عملية التعلم تقع تحت المراقبة و المحافظة و تقييد حرية التفكير و الإبداع، قصد تأمين الثبات و مقاومة التغير يحدث ذلك عندما يتصرف الفرد بموجب الحاجة الاجتماعية.[1] فالتعليم مصطلح يعني التدريس و هولا يقتصر نقل المعرفة من المعلم إلى

[1]- زردومي محمد، **الملتقى الوطني الأول حول تعليمية المواد في النظام الجامعي**، مخبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية، جامعة الجزائر أفريل 2010، ص 28.

المتعلم فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى تدريب المتعلم و إكسابه مهارات فهو كل نشاط تعليمي مقصود يهدف إلى مساعدة الفرد على إتقان الخبرة المتعلمة.[1]

إذن نعني بمصطلح التعليم هو كل نشاط تعليمي و تدريسي و الذي يهدف إلى نقل المعرفة وإكساب الخبرات و المهارات و تكوين الاتجاهات و العادات من المعلم إلى المتعلم.

ثانيا- الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للتعليم

يمكن للتعليم أن يساهم في عملية تحديث المجتمع وتهيئة الظروف الملائمة للتصنيع والتنمية و ذلك عن طريق تحطيم المعايير الاجتماعية القديمة و إيجاد معايير جديدة أكثر ملائمة للاقتصاد الحديث مثال ذلك المعايير التي تحبذ الأخذ بالأساليب الجديدة في الزراعة أو في تنظيم الأسرة و المفاهيم و المعايير التي تميل إلى تشجيع البحث والاختراع.[2]

إن العلاقة الوطيدة بين التطور الحاصل في المجتمعات و المستوى التعليمي واضحة و يعتبر تحصيل حاصل حيث كلما زاد توسع التعليم في المجتمعات أصبحت أكثر وعيا بضرورة البحث عن أسلوب حياة متطورة و البحث عن ظروف أكثر راحة و يمكن الإشارة إلى الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للعملية التعليمية من خلال ما يلي:[3]

1- أن مسار عملية التطور و خاصة في بداياته اعتمد على التطوير النوعي للإنسان و المستند على التعليم و تطوره .

2- أن التطور الاقتصادي رافقه تطور تعليمي ضمن حالة التطور العام للمجتمع مما أتاح هذا القدرة على توفير الموارد و الإمكانات البشرية و المادية و المالية اللازمة للتعليم و تطوره خاصة في الدول المتقدمة.

1- بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية بالجزائر 1980-2008**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، (2011/2010)، ص 68.

2- طارق عبد الحسين العبكلي، **مرجع سابق**، ص 99.

3-فليح حسن خليف،**اقتصاديات التعليم و تخطيطه**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع،الأردن، ص 168.بتصرف الطالب.

3- في الدول الأقل تطورا يتأثر التعليم و يؤثر في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية فمن جهة أنه يؤثر في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية بالارتباط الوثيق بين التعليم ومتطلبات جوانب الحياة الاجتماعية و الثقافية و السياسية و كذلك الاقتصادية، أما من جهة أنه يتأثر فقلة الموارد اللازمة للعملية التعليمية بهذه الدول، و ضعف الوسائل والأساليب المستخدمة، تحول دون ارتفاع درجة تطوره بكافة مجالاته وميادينه و مستوياته.

4- أن تجربة بعض الدول التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية استطاعت تعويضها بالاستناد إلى التطور النوعي في الموارد البشرية و القوى العاملة من خلال التعليم واليابان أحسن مثال على ذلك و هو ما يؤكد العلاقة بين التعليم و تطوره و الاقتصاد وتطوره.

5- و على العكس من المثال السابق بعض الدول التي تتوفر لديها الموارد الطبيعية لكن ضعف الاهتمام بالتعليم جعلها تستورد معظم احتياجاتها خاصة التكنولوجيا، جعلها دولا استهلاكية تعتمد على تبعتها للدول المتقدمة.

6- يوفر التعليم القدرات الإدارية و التنظيمية من خلال التكوين الفني و النوعي للبشر و العمل على تحقيق التخصيص الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد.

7- يؤدي التعليم دورا أساسيا في تطوير قدرات العاملين من خلال تزويدهم بالمعلومات و المعارف و المهارات اللازمة و جعل أدائهم بكفاءة و فعالية كبيرة.

8- أن التعليم و من خلال تطويره يمكن أن يسهم بشكل ملموس وواضح في إحداث التطور العلمي و التكنولوجي

9- إن التعليم بتوفيره معلومات و معارف و إسهامه في درجة الوعي للفرد، و ثقافته يسهم في تحقيق الرشد العقلانية في سلوكه. و في تصرفاته.

10- إن إسهام العلم في توفير الوعي و الثقافة و المعلومات للفرد، فهو يسهم في زيادة وعيه و ثقافته الصحية.

إن مما سبق يتبين مدى أهمية التعليم، و قيمته الاقتصادية و الاجتماعية و هو أمر تؤكده دراسات أجريت -كما ذكرنا سالفا- مثل ما قام به العالم شولتز حيث "حاول

قياس التعليم باعتباره رأس مال بشري، و ركز على الموارد التي يجري استخدامها في التعليم و العوائد التي يفقدها المتعلم خلال فترة تعليمه 1900- 1956م و توصل إلى أن الموارد الكلية الموجهة للتعليم فيها قد ارتفع بمقدار ثلاث مرات و نصف، و أن معدلات العائد من الإنفاق على التعليم أي تكوين رأس مال بشري يفوق بكثير معدلات الاستثمار في تكوين رأس مال مادي."[1]

ثالث: أشكال التعليم

يمكن أن يتخذ التعليم المرن (الذي هو بطبيعة الحال مستمر) عدة أشكال نوجزها في الآتي :

- **التعليم المفتوح** الذي يمنح المتعلم بعض الحرية من حيث اختيار الأسلوب والمكان والسرعة وأيضاً من حيث المواد العلمية.

- **التعليم عن بعد** وهو النظام الذي يكون فيه المعلم والمتعلم غير مجتمعين في مكان واحد سواء في نفس البلد أو في بلاد مختلفة غير أنهم متصلون ببعضهم إما عبر شبكة الإنترنت أو عن طريق المراسلة البريدية.

- **التعليم الإلكتروني** هو التعلم باستخدام الحاسبات الآلية وبرمجياتها المختلفة سواء على شبكات مغلقة أو شبكات مشتركة أو شبكة مفتوحة، وهو تعلماً مرناً مفتوحاً وعن بعد.

- **التعليم الافتراضي:** هو ذلك القسم من التعليم الإلكتروني الذي يرتكز على الشبكات المفتوحة، أي أن الاتصال فيه مضمون عن طريق شبكة الإنترنت.

- **التعليم الذكي:** يعد التعلم الذكي نقطة التحول في عالم التدريس في ظل التغير المتنامي للتقنية الحديثة ونفوذها القوي على أبنائنا الطلاب وعلى المجتمع بشكل عام وبحسب منظور خبراء التعليم التركيز لا يكون على التكنولوجيا إنما على هيكلة عملية التعليم بطريقة تتماشى مع العصر، وذلك بإعادة بناء المفاهيم العملية بطريقة علمية في ذهن الطلاب وهذا من خلال الربط بين والتحليل بين المعلومات وتنمية الفكر الناقد واستخدام أدوات التكنولوجيا لبناء مهارة البحث من الصغر إضافة إلى تغيير الطرق

[1]-فليح حسن خليف، مرجع سابق، ص 168.

التقليدية في إيصال المعلومة بإدراك أهمية العمل كفريق وخلق قادة للمستقبل، ويمتد ذلك إلى أدق التفاصيل إلى درجة طريقة جلوس الطلاب في الفصل كمجموعة وليس أفراداً.

المطلب الثاني: الإنفاق على التعليم و تصنيفه

يتم اعتماد التصنيف للإنفاق على التعليم وفقا لعدة معايير ووفقا للوظيفة أو الهدف المنتظر من العملية التعليمة، و يمكن كذلك اعتماد التصنيف من مصدر تمويل هذا الإنفاق سواء كانت رسمية أو غير رسمية و كذا مستوى التعليم المستهدف من عملية الإنفاق أي مستويات التعليم من الابتدائي إلى الجامعي و غيره.

أولا: ماهية الإنفاق على التعليم

يمثل الإنفاق على التعليم " كافة المبالغ التي يتم إنفاقها على التعليم، و تطويره كما ونوعا، و الذي ينبغي أن يرافقه توف موارد حقيقية تمثل متطلبات العملية التطويرية سواءًا كانت موارد بشرية، أو موارد مادية كالآلات و الأجهزة و المعدات."[1]

و يمكن تعريف الإنفاق على التعليم بأنه " الإنفاق على التعليم الأموال التي تدرج في موازنة الحكومات سواء كانت محلية أو مركزية أو غيرها من الجهات الرسمية، فان دور الحكومات في الإنفاق على التعليم هو دور رئيسي في البلدان النامية أما في البلدان المتقدمة فان دور الحكومات يقل نسبيا و يتعاظم دور القطاع الخاص".[2]

تعبر عملية الإنفاق على التعليم عن المبالغ المالية التي يتم تخصيصها من قبل السلطات والهيئات المسؤولة بغرض تأطير العملية التعليمية في مختلف أطوارها وكذا محاولة النهوض و تطوير العملية من الناحية الكمية و من الناحية النوعية خاصة بالبلدان النامية.

ثانيا: تصنيف الإنفاق على التعليم

1- تصنيف الإنفاق التعليمي وفقاً للوظيفة أو الهدف

[1]- فليح حسن خليف، نفس المرجع السابق، ص 195.

[2]- محمد محروس اسماعيل ،**اقتصاديات التعليم دراسة خاصة عن التعليم المفتوح و السياسة التعليمية الجديدة**، الإسكندرية، ص 65.

تعتبر المدرسة منظمة معقدة تتجاوز نشاطاتها الهدف الأساسي منها الذي يتمثل في تعليم الطلاب خلال عدد ساعات معين في اليوم. فهناك بعض النشاطات الإضافية التي تصاحب أو تيسر العملية التعليمية ومنها الإدارة وتوفير الوجبات وتوفير المسكن للطلبة من خارج المنطقة التي تقع فيها المدرسة. وقصر الإنفاق على الهدف منه يمكن من تحليل نشاطات المدرسة. فعلي المستوى القومي يُسمح بالإنفاق على نشاطات التدريس بالمعني المحدد حتى يتم الفصل بينه وبين الإنفاق على النشاطات الأخرى ومرة أخرى يعتمد مدى التفاصيل التي يشملها هذا التحليل على المتطلبات.

2- تصنيف الإنفاق التعليمي وفقاً لمصدر التمويل

يعتبر مصدر التمويل عنصراً هاماً من عناصر المعلومات التي يعتمد عليها تحليل الإنفاق التعليمي بشكل صحيح، ومعرفة مصادر التمويل من جهات اقتصادية عامة وخاصة، ومعرفة إسهاماتها التمويلية تكشف عن مدى اعتماد العملية التعليمية على هذه المصادر، وتعتبر الجهات العامة المصدر الأساسي لتمويل النظام التعليمي، ويجب التمييز بين السلطات المركزية والسلطات المحلية من بين هذه الجهات، ونجد في معظم دول العالم أن الوزارات المركزية المسئولة بشكل مباشر عن التعليم هي التي تقوم بتمويل النشاطات التعليمية، فعلي سبيل المثال قد تهتم وزارة الزراعة بالتدريب الزراعي، وتهتم وزارة الصحة بتدريب هيئة التمريض وهكذا ومن بين مصادر القطاع الخاص نجد شركات أعمال وشركات صناعية، ومؤسسات دينية ومؤسسات أخرى ولا ننسي بطبيعة الحال أولياء الأمور أنفسهم، وكل هذه الجهات تقوم بالإسهام في تمويل التعليم وغالباً ما يتم استخدام مصطلحات النظم المحاسبية القومية في تحليل هذا النوع من التمويل، ومن ذلك على سبيل المثال حسابات تبرعات الأسر وأولياء الأمور والطلبة، وقد تقوم بعض الجهات الأجنبية الدولية (المانحون) بتمويل النظام التعليمي.وفيما يلي مثال على التصنيف وفقاً لمصدر التمويل :

الجدول (1-3) تصنيف الإنفاق على التعليم وفقا لمصدر التمويل

الجهات العامة	المؤسسات غير الحكومية	قطاع الأعمال والصناعة	القطاع المنزلي	باقي العالم
- السلطات المحلة. - وزارة التربية والتعليم. - الوزارات الأخرى. - السلطات المحلية.	- النقابات. - المنظمات.	الشركات الخاصة والعامة في قطاع الإنتاج، والمؤسسات التجارية والمهنية.	- الأسر . - اتحادات الآباء.	كل الجهات الاقتصادية غير المقيمة في الدولة المعنية، بما ذلك الجهات متعددة الجنسية .

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية 2000-2014

3- تصنيف الإنفاق التعليمي وفقاً لمستوي التعليم

يعتبر التصنيف وفقاً لمستوي التعليم أمراً أساسياً للتحليل الصحيح للإنفاق التعليمي ، فكلفة ومصادر تمويل المرحلة الابتدائية تختلف في الغالب إلى حد بعيد عن كلفة ومصادر تعليم المرحلة الثانوية. كما انه من المفيد أيضاً التمييز بين مستويات وأنواع التعليم (كالتعليم العام، والفني، والمهني) وفيما يلي مثال للتصنيف وفقاً لمستوي التعليم .

الجدول (2-3) تصنيف الإنفاق على التعليم وفقا لمستوى التعليم

التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم العالي	تعليم الكبار	فئة غير مندرجة في التصنيف
- مرحلة ما قبل المدرسة - مرحلة التعليم الابتدائي	- العام . - الفني والمهني . - تدريب المعلمين - التدريب المهني	- التعليم الجامعي. - التدريب في مؤسسات التعليم العالي الأخرى.	- برامج محو الأمية. - التدريب المستمر.	الإدارة العامة

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية 2000-2014

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الإنفاق على التعليم.

من أجل قياس الإنفاق التعليمي و التغيرات التي تطرأ على هذا الإنفاق يمكن أن تستخدم العديد من المؤشرات و التي من خلالها يتم التعرف على مدى الاهتمام بالتعليم و قياس تطوره نذكر منها ما يلي:

أولا: مقاييس دراسة الإنفاق على التعليم

1- نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام لميزانية الدولة:

حيث كلما ارتفعت هذه النسبة يعني توفر إمكانية أكبر لتطوير التعليم، و اهتمام أكبر به، و حيث يلاحظ ارتفاع هذه النسبة في الدول المتقدمة، و التي يرافقها بالضرورة ارتفاع في حجم الإنفاق على التعليم بسبب ارتفاع حجم الإنفاق الذي تتضمنه ميزانية الدولة المتقدمة، و الذي هو متطور أصلا فيها، في حين أن هذه النسبة في الغالب تنخفض في الدول الأقل تطورا و هو الأمر الذي يعني اهتمام اقل بالتعليم.

هذا المقياس أي مقارنة نسبة الإنفاق على التعليم بالإنفاق للميزانية العامة للدولة يعتبر مقياس تقريبي فقط و ليس مقياسا دقيقا حيث تختلف بنيات و مضامين الميزانيات باختلاف الدول و هذا ما لا يسهل القيام بدراسات أو مقارنات دولية، و منه يرى

الاقتصاديين كفاءة و دقة مقياس ما ينفق على التعليم بالنسبة إلى الدخل الوطني وهذا ما سنوضحه.

2- نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج الوطني:

يعرف الناتج الوطني على انه عبارة عن قيمة جميع السلع و الخدمات المنتجة والمعروضة في السوق خلال فترة زمنية معينة.[1]عادة ما تكون سنة.

إن هذا المؤشر يعبر عن مخصصات الإنفاق التعليمي من الإنفاق القومي و هو يعطي نظرة شاملة على مدى اهتمام الدولة بالتعليم و تطويره، ومما يلاحظ أن هذه النسبة تكون مرتفعة في الدول المتقدمة، و تشكل حجم إنفاق مرتفع، بسبب ارتفاع حجم الناتج والدخل والإنفاق الوطني، وهو أمر يتيح إمكانية لتطوير التعليم بالرغم من تطوره فيها أصلا و على النقيض من ذلك و في الدول الأقل تقدما تنخفض هذه النسبة.

3- مقدار الإنفاق التعليمي كحصة للفرد الواحد:

يمثل هذا المؤشر قسمة مخصصات الإنفاق التعليمي على عدد أفراد المجتمع وهو يبين حصة أو نصيب الفرد الواحد من الإنفاق التعليمي، وارتفاع مقدار هذا المؤشر يعني اهتماما أكبر بالتعليم، و إمكانات أكبر لتطويره، في حين انخفاض هذا المؤشر يشير إلى اهتمام أقل بجانب التعليم.

ثانيا: العائد من التعليم

يعتبر معدل العائد الخاص مقياساً للعلاقة بين التكاليف المدفوعة والمزايا المحققة من التعليم بالنسبة إلى الفرد، وكذلك فإن معدل العائد الاجتماعي يعتبر مقياساً للعلاقة بين كلّ التكاليف واجبة الدفع والمزايا التي تتحقق من التعليم بالنسبة للمجتمع ككل ومن ثم فإن تحليل هذه العلاقة (التكلفة، العائد أو المزايا) يعتبر عنصراً هاماً في تقدير الاستثمار لأنه يساعد المسؤولين في اختيار أفضل الطرق لتعبئة الموارد المحدودة من أجل الحصول على أقصى المزايا الممكنة.

[1]-ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2009، ص 13.

كما أشارت دراسات متعدّدة إلى العائد الإيجابي للتعليم إذا ما قورن بتكلفته المباشرة وغير المباشرة، وقد أشارت دراسة مهمّة للبنك الدولي إلى وجود علاقة وثيقة بين ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم في الناتج القومي الإجمالي من ناحية وبين قيمة متوسط دخل الفرد من ناحية أخرى، حيث أكدت هذه الدراسة العلاقة الطردية بين المعدلين.

ولا تقتصر مزايا التعليم على تحسين دخول المتعلمين بعد التخرج فقط (المزايا المباشرة)، ولكن التعليم يقدّم مجموعة أخرى من المزايا غير المباشرة مثل انخفاض معدلات الإجرام في المجتمع، المشاركة الاجتماعية سياسياً واقتصادياً، الترابط الاجتماعي، نمو الاختراعات التكنولوجية والمشاركة في الثورة المعلوماتية... إلخ.

ومن مزايا التعليم أيضاً: تفعيل المهارات النادرة في سوق العمل، نشر وإشاعة القيم الاجتماعية الإيجابية، إفراز أفضل العناصر القادرة على القيادة والإدارة والتخطيط. وستصبح هذه المزايا بالطبع أكثر قدرة على دعم التنمية المستدامة كلما وجد الارتباط بين التعليم من ناحية وحاجات المجتمع من ناحية أخرى.

المطلب الرابع: دراسة ظاهرة الإنفاق على التعليم.

في ضوء الدراسات حول مردود التعليم عُدّت التربية صناعة مربحة تزيد عائداتها الاقتصادية والاجتماعية زيادة كبيرة على تكاليفها، وهذا ما دعا اقتصاديّ التعليم إلى تنظيم استثماره ليعطي أفضل مردود. وقد نشطت هذه الدعوة في الخمسينات الستينات من القرن الماضي كما أشرنا سابقا، وكانت وراء التوسع في الإنفاق على التعليم، بغض النظر عن النتائج السلبية التي تمثلت في تخريج أفواج من قوة العمل المتعلمة تتجاوز حاجة سوق العمل.حيث تنفق المجتمعات الإنسانية (اثنين تريليون دولار أمريكي) في مجال التعليم في العام الواحد، وتمثل هذه الكمية من المال (واحد على عشرين) من إجمالي الناتج القومي العالمي.

أولا:أشكال الإنفاق على التعليم

تنقسم أشكال الإنفاق على التعليم في عمومه إلى قسمين: [1]

الإنفاق الجاري: يتكون أساسا من مرتبات المدرسين و الإداريين و ما ينفق للسير العادي لمختلف المؤسسات التعليمية سواء إدارات أو مدارس، كالتجهيزات البيداغوجية سريعة الاستهلاك و المواد التي تستهلكها خلال السنة من لوازم مكتبية و مخبرية، كما تشمل أيضا نفقات الصيانة غير الأساسية كبعض الترميمات و الإصلاحات.

الإنفاق الاستثماري: يشمل الإنفاق على تكوين الموجودات الرأسمالية الثابتة اللازمة للعملية التعليمية و منها الأبنية بما في ذلك القاعات الدراسية، المختبرات و الأجهزة و الآلات التي تستخدم لأكثر من سنة.

إن نسبة الإنفاق الجاري في الدول النامية تفوق بكثير نسبة الإنفاق الرأسمالي بينما حصة الاستثمار من الإنفاق العام في الدول المتقدمة، أعلى من تلك التي نجدها في البلدان النامية.

ثانيا: أسباب زيادة الإنفاق على التعليم

يستمر التزايد في الإنفاق على التعليم لمعظم الدول خاصة البلدان النامية،و تختلف مسببات التزايد في الإنفاق من بلد لآخر لاعتبارات و خصائص تميز كل بلد على حِدى و يمكن إرجاع ظاهرة التزايد في الإنفاق على التعليم لعدة أسباب نذكرها إجمالا فيما يلي :[2]

1- الزيادة الكبيرة في السكان و التي تتحقق بمعدلات نمو مرتفعة تفوق ما تحقق من زيادة و معدلات للنمو السكاني في الدول المتقدمة.

2- أن توجه الدول النامية نحو إحداث التنمية و التطور فيما يتضمن و بالضرورة تطوير القطاعات التي تسهم بدرجة أكبر في تحقيق هذه التنمية و التطور.

3- استخدام أساليب ووسائل إنتاج أكثر تطورا للوصول إلى أكبر إنتاجية يستلزم التوسع في الإنفاق على النشاطات التعليمية.

---

[1]- منذر عبد السلام، **دراسات في اقتصاديات التربية، الطبعة الأولى**، دار الطليعة لبنان 1974، ص 55.

[2]- فليح حسن خليف، **مرجع سابق**، ص ص ص 199،200، 201. بتصرف الطالب

4- التوجه المستمر نحو إعطاء أهمية أكبر للتعليم، و زيادة الإنفاق على التوسع فيه و تطويره كما و نوعا لاعتبارات سياسية تقتضي ذلك، و تتضمن التوسع في كافة الخدمات حتى مع الحالات التي تبرز فيها محدودية الموارد و الإمكانات، و ذلك استجابة للضغوط التي تفرض من قبل المجتمع و أفراده على الحكومات.

5- الجوانب الدينية، الإيديولوجية، الإنسانية، السياسية، و الحضارية كلها عوامل تدفع نحو الاهتمام بالتعليم و ضرورة العمل على التوسع فيه و تطويره كما و نوعا.

6- التوجه وبالشكل مستمر نحو الاهتمام بالجوانب العلمية ذات الطبيعة العملية و التطبيقية وبدرجة أكبر من الجوانب الإنسانية ذات الطبيعة النظرية، خاصة التعليم الجامعي.

7- الزيادة في الإنفاق التعليمي المرتبط بارتفاع أسعار مستلزمات العملية التعليمية سواء الموجودات الرأسمالية الثابتة كالأبنية و الأجهزة أو ارتفاع رواتب و أجور أعضاء هيئات التدريس.

9-الإفراط في الإنفاق على التعليم و المغالاة فيهن ومنها ما لا يرتبط بالعملية التعليمية في حد ذاتها كالمغالاة في الإنفاق على الأبنية والأثاث، و الذي لا يحقق تطورا ملحوظا في التعليم سواء كما أو نوعا.

ثالثا: دراسة تطور الإنفاق على التعليم في العالم

الجدول(3-3) تطور نفقات التعليم مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي بمليار دولار في مناطق العالم خلال الفترة (1980-2004م).

السنوات المنطقة	عدد الدول	1980		1990		1995		2004	
		نفقات التعليم	%من PIN	نفقات التعليم	%من PIN	نفقات التعليم	%من PIN	نفقات التعليم	%من PIN
أمريكا الشمالية	3	155.1	5.2	330.2	5.4	406.8	5.5	1355.6	5.6
دول أوروبا	20	189.5	5.2	352.9	5.1	469.7	5.3	1370	5.8
الدول العربية	20	18.2	4.1	24.5	4.9	28.1	5	77.8	4.9
دول صحراء إفريقيا	45	16.2	2.8	31.8	3	58.6	2.9	59.9	4.5
أمريكا اللاتينية	41	33.7	3.9	44.5	4	76.5	4.5	186.5	4.4
آسيا الجنوبية	9	13	4.1	18.6	3.7	17.7	3.2	169.1	3.6

المصدر:إعداد الطالب اعتمادا على تقارير التنمية البشرية، الأمم المتحدة نيويورك، (2007-2000).

من خلال الجدول نلاحظ تطور النفقات المخصصة للتعليم ففي أمريكا الشمالية سجلت قيمة 115.1 مليا دولار ما يعادل5.2 %من إنتاجها الإجمالي، و هي نسبة معتبر مقارنة بالدول العربية التي قدرت نسبة نفقاتها من الناتج الوطني 4.1 مليار دولار رغم تقارب عدد الدول فيما بينها.

كما تظهر في باقي الجدول النسب الضعيفة التي سجلتها كل من دول صحراء إفريقيا و دول أمريكا اللاتينية ب 2.8 % و 3.9% على التوالي.

أما دول كل من أوروبا و كوريا الجنوبية رغم قلة عدد الدول، إلا أنها سجلت نسب مرتفعة لنصيب النفقات المخصصة للتعليم تمثلت ب 5.2 %و 4.1% على التوالي.
بعد ذلك سجل نمو في نفقات التعليم في كل من الدول مع ملاحظة التفاوت الواضح بين الدول المتقدمة و الدول النامية من جهة، و بين مجموعات الدول النامية من جهة أخرى.
و الجدول التالي يبن تطور نفقات التعليم مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي بمليار دولار في مناطق العالم خلال الفترة (1980-2004).

المبحث الثاني: الإنفاق العام على الصحة.

تتصدر مواضيع الإنفاق على الرعاية الصحية معظم تقارير الصحة حيث يعطى اهتمام بالغ لمصروفات القطاع الصحي و تقيم هذه المصروفات بمدى تحسن و تقدم في مجال الخدمات الصحية سواء من حيث الكمية أو النوعية أو حتى من حيث العلاجات الوقائية التي تنجم عن الأمراض و الأوبئة في بعض المواضع من العالم ومن أجل الرقي بالصحة العالمية تعمل المنظمة العالمية للصحة على إصدار تقارير و منشورات تقييمية أو استشرافية للصحة العالمية. تتبع من خلالها الإنفاق على القطاع الصحي وتقييمه ومحاولة ترشيده.

المطلب الأول: الصحة و الخدمات الصحية.

تمثِّل الصحة الجيدة العنصر الأساسي لمعافاة الإنسان ولتنمية اقتصادية واجتماعية ولقد وضعت الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية لنفسها الهدف المتمثِّل في تطوير نُظُمها الصحية بما يضمن استفادة الناس جميعاً من الخدمات الصحية، مع حمايتهم، في نفس الوقت، من المصاعب المالية المرتبطة بدفعهم تكاليف هذه الخدمات.

أولا: مفهوم الصحة

يعرف توادل (1974) الصحة التامة من وجهة نظر اجتماعية بأنها" حالة وصول قدرات الفرد على التمتع و أداء الدور إلى أقصاها"[1]. كما "تعتبر الصحة حقا من حقوق الأفراد الرئيسية، فالإنسان هو مصدر العمل و الإنتاج، و هو العامل الأول في الاقتصاد القومي، و لذا ينبغي أن يكون عائد التنمية وقــفا عليه و حقا من حقوقه."[2]

كما عرفت منظمة الصحة العالمية في عام 1948 "الصحة" بأنها: "حالة من العافية الكاملة البدنية والنفسية والعقلية والاجتماعية".[3]

---

[1]–طلعت الدمرداش إبراهيم، **اقتصاديات الخدمات الصحية**، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، مكتبة المدينة الزقازيق، مصر 2000، ص21.

[2]– هشام مصطفى الجمل، **مرجع سابق**، ص 276.

[3]– الموقع الشبكي :https://**www.dha.gov.ae** تصفح يوم: 2014/08/10

يتبين من التعاريف السابقة التركيز على صحة الفرد و مدى وصول قدراته إلى التمتع الكامل بهذه الصحة، و كذا أثر ذلك على التنمية، فيمكن صياغة التعريف التالي للصحة حيث تعتبر "حالة من السلامة البدنية و العقلية الكاملة، بالإضافة إلى الحالة النفسية الجيدة، و ليس مجرد غياب المرض أو عدم الاتزان، و أثر ذلك كله على مردودية الفرد في الإنتاج و العمل و بالتالي أثر ذلك في الاقتصاد القومي".

ثانيا: أهم مؤشرات الصحة

لقد أولت معظم الدول و على رأسها الدول المتقدمة اهتماما بالغا بالصحة و خدمات الرعاية الصحية و كان هذا الاهتمام نتيجة لعنصرين أساسين ظهرا في المجتمعات الحديثة:[1]

1. اعتراف الدول الحديثة بالصحة و خدمات الرعاية الصحية كحق أساسي لكل مواطنو تبنيها لذلك عمليا حيث نصت على ذلك الحق بصراحة في دساتيرها كالتزام سياسي أمام مواطنيها، ومما يذكر ان هذا الاعتراف بالصحة كحق لكافة المواطنين ومحاولة توفير الخدمات الصحية للجميع و بشكل عادل و متوازن، هو نتيجة للاتجاه الفكري والحضاري الذي يقول و يؤكد على أن توفير خدمات الرعاية الصحية وضمان الوصول لها والانتفاع بها من قبل كافة الأفراد في المجتمع هو حق أساسي لكل مواطن كما أكدت على ذلك منظمة الصحة العالمية.

2. رسوخ القناعة الأكيدة لدى الأفراد و المسؤولين بالارتباط القوي بين صحة الفرد والرفاه العام للمجتمع فهناك علاقة و ترابط قوي بين صحة الفرد و صحة المجتمع حيث يعتمدان على بعضهما البعض و يؤثر كل منهما في الآخر.

تعبر المؤشرات المعتمدة من قبل المنظمة العالمية للصحة عن حالة الصحة العامة لبلد ما لكنها أدركت في الأعوام القليلة الماضية أن هذه المؤشرات تبقى نسبية في عرض الحالة الصحية للبلدان فاعتمدت على مقاييس و مؤشرات جديدة نلخص أهم المؤشرات التي تتبئنا بحالة الصحة في مجتمع ما في النقاط التالية :[2]

---

[1]– فريد توفيق نصيرات، **إدارة منظمات الرعاية الصحية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان 2008، ص 53.

[2]– تقرير المنظمة العالمية للصحة 2011.، ص ص ص5،4،3.

1/-الوفيات و عبء الأمراض:

أ. توقع الحياة عند الولادة بالسنوات.

ب. معدل مأمول الحياة مع المتع بالصحة عند الميلاد بالسنوات.

ج. معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة(لكل 1000 مولود حي).

د. معدل وفيات الرضع(احتمالات الوفاة بين الميلاد و السنة الأولى من العمر لكل مولود حي).

ه. معدل وفيات الأطفال دون الخامسة(احتمالات الوفاة قبل بلوغ سن الخامسة لكل 1000 مولود حي).

ي.معدل وفيات البالغين(احتمالات الوفاة بين 15 و 60 سنة لكل 1000ساكن).

2/-الوفيات و المراضة الناجمة عن أسباب محددة

- **الوفيات:**

أ. نسبة وفيات الأمومة لكل 100000مولود حي.

ب. معدل الوفيات الناجمة عن أسباب محددة لكل 100000 ساكن.

ج. توزيع سنوات العمر المفقودة حسب الأسباب الأعم(%).

د. توزيع أسباب الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات(%).

- **المراضة:**

أ. معدل انتشار السل لكل 100000ساكن.

ب. معدل حدوث السل لكل 100000ساكن.

ج. معدل انتشار فيروس الايدز بين الكبار البالغين من العمر15 سنة فما فوق لكل 100000ساكن.

3/- الأمراض المعدية المنتقاة عدد الحلات المسجلة

نذكر من هذه الأمراض(الكوليرا ، الخناق، الأنفلونزا ، التهاب الدماغ الياباني، الجذام المالاريا، الحصبة ، الالتهاب السحائي، الطاعون، شلل الأطفال، الكزاز، السل والحمى الصفراء...).

4/- التغطية بالخدمات الصحية

و تشمل التغطية بخدمات الرعاية الصحية في مرحلة الحمل الولادة والولادات القيصرية والتغطية بالأدوية ومضادات الفيروسات وغيرها من مجمل الخدمات الرعاية الصحية للأطفال.

5/-القوى العاملة الصحية و البُنَى التحتية و الأدوية الأساسية

6/-الإنفاق الصحي:

و يشمل عدة نسب، كنسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على الصحة، و إنفاق الضمان الاجتماعي على الصحة، و الموارد الخارجية المكرسة للصحة.

7/-الإحصاءات الديمغرافية و الاجتماعية الاقتصادية

و تشمل مجمل الإحصاءات الخاصة بمجموع السكان و متوسط العمر و عدد السكان دون سن 15 سنة و فوق 60 سنة و معدل النمو السنوي و عدد القاطنين في الحضر و معدل خصوبة المرأة و نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الصحة و طرق تمويلها.

انصب اهتمام خبراء الطب والصحة في السنوات الأخيرة، على تجمع عوامل خطر معينة، لأنها غالبا ما تحدث بالتزامن بعضها مع بعض تؤثر هذه العوامل بشكل مباشر أو غير مباشر في الصحة العالمية، كما تعد الخدمات الصحية من أغلى أنواع الخدمات التي تتصاعد تكلفتها يوماً بعد آخر، ويقدر حجم الإنفاق العالمي على الخدمات الصحية ب" (2) تريليون و(200) بليون دولار سنوياً"[1]، ومع هذا فإن تمويل الخدمات الصحية لا يزال في مقدمة التحديات التي تواجه النظم الصحية في العالم وكان العنصر الأساسي وراء حركة إصلاح القطاع الصحي التي انتشرت بسرعة كبيرة خلال العقد الماضي في الكثير من دول العالم.

[1]- منظمة الصحة العالمية الموقع الشبكي :https://**www.dha.gov.ae** تصفح يوم: 2014/08/10 على الساعة 20:00.

أولا: العوامل المؤثرة في الصحة

تتأثر الصحة بعدة عوامل منها سببه الإنسان و منها ما هي طبيعية لا دخل للبشر فيها يمكن تصنيف العوامل التي تؤثر في صحة الإنسان بشكل خاص أو في الحالة الصحية للمجتمعات كالآتي:[1]

1- العوامل الاقتصادية:

إن المستوى الاقتصادي لأي إنسان أو أي شعب من الشعوب، يؤثر في الأحوال الصحية لهم، وفي مدى تطوير الخدمات الصحية والعلاجية ومكافحة الأمراض ومكافحة الفقر والجهل والأمية.

2- **العوامل الحضرية والعمرانية:**

من المعروف أن التوسع والنمو الحضري والعمراني الذي تشهده مناطق كثيرة في العالم، الذي يتم بشكل كبير ومتسارع، ينجم عنه مشكلات بيئية مختلفة، خاصة إذا لم يكن هذا النمو مخططاً بشكل صحيح.

3- **العوامل الثقافية والحضارية:**

وهذه العوامل لها علاقة بالحياة اليومية للأفراد والمجتمع، تشمل الكثير من الأمور التي تنعكس سلباً على صحة الأفراد، وصحة المجتمع ومن هذه العوامل نذكر:العادات ومنها عادات الزواج المبكر، وزواج الأقارب، والتدخين، وتناول المشروبات الضارة والعادات الغذائية السيئة.السلوك بأشكاله المختلفة، المتعلق مثلاً بطرائق التخلص من القمامة، واحترام حرية الآخرين، والمحافظة على الملكية العامة للمجتمع.

4-العوامل الوراثية والشخصية:

إن الكثير من العوامل الوراثية لها دور كبير في الإصابة بعدد من الأمراض والتشوهات الخلقية، التي تحدث عادة بسبب خلل في الجينات الوراثية (الكروموزومات) التي تضمها نويات جسم الإنسان، والمرتبطة بالصفات أوالجينات

[1]- تقرير المنظمة العالمية للصحة، تصفح الموقع الشبكي :https://www.**dha.gov.ae** تصفح يوم: 2014/08/11

الوراثية لكل من الأم والأب، ومن المعروف أن بعض هذه الصفات متنحية، وبعضها الآخر منتقلة، وهذه الأخيرة هي ما يطلق عليها صفة الأمراض الوراثية.

5-العوامل المهنية:

إن الكثير من الحرف أو المهن التي يمارسها السكان تسبب إصابتهم بأمراض معينة تسمى بالأمراض المهنية، وقد أحصي أكثر من 500 مهنة في العالم، تسبب مثل هذه الأمراض، سواء تلك المهن المتعلقة بالأعمال الزراعية وتربية الحيوانات والرعي والصيد أو بالأعمال الصناعية المختلفة

6-التلوث البيئي من المصادر البشرية:

أصبح التلوث البيئي الذي يسببه الإنسان، أحد أهم العوامل المسببة للأمراض واعتلال الصحة، وهذا التلوث له أشكال مختلفة، ويشمل عناصر بيئيةٍ متنوعةٍ وواسعة الانتشار كتلوث الماء، والمياه الملوثة يمكن أن تكون مسؤولة عن أمراضٍ كثيرة مثل الكوليرا والتهاب الكبد، وعن وفيات الأطفال، وكذلك تلوث الهواء والتربة والغذاء.

نخلص إلى أن جل العوامل التي تؤثر في الصحة عموما هي من مسببات الإنسان الذي يؤثر بالصحة و يتأثر هو بها حتى البيئة التي يمكن أن تسبب الأمراض نجد أن سببها هو الإنسان. فتوعية الإنسان بمخاطر تلوث البيئية والغذاء، والعمل على حماية صحته ووقايته من الأمراض قبل حدوثها، أهم بكثير وأفضل بكثير، من المعالجة والبحث عن الحلول الممكنة بعد حدوث المرض والإصابة به. و صرف أموال ضخمة من أجل تقديم خدمات صحية سواء كانت وقائية أو علاجية.

ثانيا:طرق تمويل الخدمات الصحية

يمكن التمييز بين نوعين من الخدمات الصحية فهناك خدمات صحية مجانية وخدمات صحية غير مجانية وعلى هذا الأساس يأتي التفريق بين الخدمات الصحية التي تمول بطريقة غير مباشرة و هي الخدمات المجانية أما الخدمات المدفوع ثمنها بالكامل فتمويلها يكون مباشراً، و على هذا الأساس تصنف نظم التمويل على النحو التالي:[1]

[1]- طلعت الدمرداش إبراهيم، مرجع سابق، ص 36.

أ/-التمويل غير المباشر:

1/ السلطات الحكومية ، المركزية أو المحلية

2/ التأمين الإلزامي، علما بأن أية إعانة حكومية تحسب تحت البند (1)

3/ التأمين الاختياري، بأن أية إعانة حكومية تحسب تحت البند (1)

4/ التأمين المهني.

5/ تبرعات المؤسسات الخيرية التي تجمع في البلاد، بأن أية إعانة حكومية تحسب تحت البند (1)

ب/- التمويل المباشر

يدفع المستفيدون ثمن الخدمات المقدم إليهم، باستثناء اشتراكات التأمين(2) و(3) في بنود التأمين غير المباشر السابقة، و لكن بما في ذلك المدفوعات لقاء الخدمات المذكورة في البند (1) أو (2) أو (3) أو(4).

إن حساسية قطاع الصحة استوجبت تدخل الحكومة و مراقبتها لهذا القطاع و السهر على توفير الخدمات الأمثل و هو ما يلاحظ من خلال نوعي التمويل سواءاً المباشر أو الغير مباشر.

المطلب الثالث: الأخطار التي تهدد الصحة العالمية.

إن أهم الأخطار التي تهدد صحة سكان العالم، هي كل الأمراض و الأوبئة المعدية السريعة الانتشار، بالإضافة إلى الأمراض المرتبطة بالفقر و البيئة الغير آمنة والملوثة، و هذا ما جعل المنظمات العالمية و الجمعيات المتخصصة، تنبه إلى مدى تأثير هذه الأخطار، و وجوب وضع خطط و برامج علاجية ووقائية، تحد من آثارها على الشعوب خاصة شعوب الدول النامية، كما يجب أن تعمل على تنظيم و تدعيم هذه البرامج الدول الكبرى. تلخص أهم الأمراض المستعصية كالآتي:

1. الملاريا:

هو مرض طفيلي يسببه طفيلي يدعى المتصور، من أعرضه الملاريا الحمى و الصداع و التقيؤ و تظهر هذه الأعراض بعد 10 أيام إلى 15 يوم من التعرض

والإصابة به بسبب البعوض. و يمكن للملاريا إذا لم تعالج أن تهدد حياة المصاب بها بسرعة.[1]

و لقد أشار تقرير الصحة لمنظمة الصحة العالمية للعام 2010 إلى أن عدد حالات الملاريا بلغ 225 مليون حالة في عام 2009 و أن عدد وفياتها حوالي 781000 حالة وفاة في العام بسبب هذا المرض، مما يشكل انخفاضا مقارنة بعام 2000 حيث بلغت 223 مليون حالة إصابة بالمرض، أما عدد الوفيات فبلغت 985000 حالة وفاة. حيث نجد الفئة أكثر تعرض للوفاة بسبب هذا المرض هم فئة الأطفال و يتركز معظمها بدول افريقية. تحث منظمة الصحة العالمية على انتهاج ثلاث استراتيجيات رئيسية للتصدي للملاريا و هي كالآتي:

أ-الوقاية بالناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات المديدة المفعول؛

ب-الوقاية بالرش الثمالي داخل المباني؛

ج-العلاج السريع بالأدوية الناجعة المضادة للملاريا.

كما توصي المنظمة بالتركيز على وقاية الحوامل و الأطفال.

2. **السل:**

السل من الأمراض المعدية التي ينقلها الهواء و يمكن توقيِّه و علاجه. و يمكن للأشخاص الذين يحملون عصيات السل في رئاتهم نقل العدوى للآخرين عن طريق السعال. عندما يصاب شخص ما بسل نشط (المرض)، فالأعراض (السعال، الحمى التعرق الليلي، فقد الوزن، إلخ) قد تكون خفيفة لعدة شهور. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تأخر في التماس الرعاية، ويؤدي إلى سريان الجراثيم إلى الآخرين .يمكن للشخص المصاب بالسل أن يعدي ما يصل إلى 10-15 شخصاً آخر من خلال المخالطة الوثيقة على مدار سنة. وإذا لم يعالجوا بشكل صحيح فإن ما يصل إلى ثلثي الأشخاص المصابين بالسل سيموتون.[2]

[1]- المنظمة العالمية للصحة، مواضيع صحية، الموقع الشبكي www.oms.com تاريخ التصفح: 2014/08/30، الساعة 14:00.

[2]- المنظمة العالمية للصحة، مواضيع صحية، الموقع الشبكي www.oms.com تاريخ التصفح: 2014/08/30، الساعة 16:00.

و بحسب تقرير المنظمة العالمية للصحة لقد تم – منذ عام 1995م – إنقاذ حياة أكثر من 22 مليوناً وشفاء 56 مليون شخص من خلال المعالجة والرعاية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية .حيث تتم معالجة مرض السل النشط والحساس للأدوية بدورة علاجية معيارية مدتها ستة أشهر مؤلفة من أربعة أدوية مضادة للمكروبات، تقدَّم للمريض مع المعلومات والإشراف والدعم من قبل عامل صحي أو متطوع مدرَّب. الغالبية العظمى من حالات السل يمكن أن تشفى عندما تقدم الأدوية وتؤخذ بشكل صحيح.

شهد عام 2010م العالم وقوع نحو 9.4 مليون حالة جديدة من حالات السل تسبب بوفاة ما لا يقل عن 1.7 مليون حالة. مما يجعله أكثر الأمراض فتكا بالناس.

تعمل منظمة الصحة العالمية (بالتعاون مع شراكة دحر السل) على مكافحة الوباء بانتهاج إستراتيجية من أجل تحقيق الأهداف:

أ. التوسع في إستراتيجية الدوتس ذات الجودة العلية، التي تمثل نهج المنظمة المؤكد الفعالية في مكافحة السل؛

ب. معالجة المشكلات التي تطرحا حالات ترافق السل بالايدز؛

ج. الإسهام في تعزيز النظم الصحية؛

د. إشراك كل مقدمي خدمات الرعاية؛

ه. التمكين من إجراء البحوث و تعزيزها.

3.الايدز:

الايدز هو حالة يسببها فيروس يسمى فيروس نقص المناعة المكتسبة، و هو يقوم بالهجوم على جهاز المناعة في الجسم و الذي يعد بمثابة قوة حارسة في الجسم.[1]

وبحسب المنظمة العالمية للصحة يقتل هذا المرض حوالي ثلاثة ملايين شخص وحتى نهاية عام 2000 قتل حوالي 22 مليون شخص، و ترك ورائه حوالي 13 مليون طفل منهم من فقد أبويه أو أحدهما و هناك حوالي 40 مليون يحملون هذا المرض.

[1]– نفس المرجع السابق.

4. أمراض مرتبطة بـــبيئة غير صحية:

هناك أمراض محمولة في المياه غير الصحية كالأمراض الطفيلية و التفوئيد والأمراض الفطرية و الأمراض المعدية و هي تفتك بحوالي 1.8 ملين طفل سنويا بحسب المنظمة العالمية للصحة.

فالمياه النظيفة و الصرف الصحي تعد من بين أقوى العوامل المحركة للتنمية البشرية.

إن انتشار القاذورات وانعدام الوعي الصحي و النظافة و مياه نقية صالحة للشرب ونقص التغذية والصرف الصحي هي عوامل هامة و بيئة حاضنة لنشر تلك الأمراض.

لذا فان هذه الأمراض و تهديدها للصحة العامية من شأنه أن يؤثر على مؤشر الصحة و الذي يعتبر مهم جدا في إنتاجية الفرد و المجتمع و مستوى التنمية البشرية.

المطلب الرابع: دراسة ظاهرة الإنفاق على الصحة.

إن تزايد الطلب و ارتفاع التكلفة أدى بمختلف النظم لمحاولة إيجاد حلول من أجل توفير موارد لتقديم خدمات الصحة العامة و ذلك بغض النظر عن أساليب تمويل وتنظيم و تقديم هذه الخدمات، هذا أدى بزيادة واضحة لمستوى النفقات المخصصة لقطاع الصحة و أصبحت ظاهرة بعينها تستوجب الدراسة و البحث في مسبباتها وآثارها.

أولا: أسباب تزايد النفقات على الصحة

يتوقف الارتفاع الملحوظ في نفقات الصحة على عدة عوامل و مسببات منها:[1]

1- التقدم الطبي، مثل زرع الأعضاء و العلاج بالجينات، أدى إلى ظهور علاجات جديدة، مما خلق حاجات جديدة و توقعات أكبر.

2- مع تزايد توقع الحياة، تزايد الحاجة إلى المزيد من الموارد المطلوبة للعلاج الطبي و استمرار رعاية المسنين.

[1]- طلعت الدمرداش إبراهيم، مرجع سابق،2000، ص 42.

3- ترتب تغير هيكل الأسرة في الدول المتقدمة أن المسنين لن يحصلوا على رعاية أفراد أسرهم، حيث أن معظم الأفراد لا يرغبون في تكوين أسر و إنجاب أطفال يعولونهم عند كبر السن، مما سيزيد من الأعباء على الخدمات الصحية الحكومية.

4- أن لدى سكان الدول المتقدمة توقعات عالية بالنسبة لمستويات الصحة، و لذلك يطلبون الخدمات الصحية الأكثر و الأحسن.

ثانيا: دراسة الظاهرة

الجدول(4-3) يبين نسب الإنفاق على الصحة من BIB للدول المتقدمة و النامية(%)

البلدان / السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
بلدان متقدمة									
ألمانيا	10,7	10,8	10,6	10,5	10,7	11,8	11,5	11,3	11,3
المملكة المتحدة	8	8,3	8,4	8,5	9	9,9	9,6	9,4	9,4
الولايات المتحدة	15,7	15,8	15,9	16,1	16,5	17,7	17,7	17,7	17,9
اليابان	8	8,2	8,2	8,2	8,6	9,5	9,6	10	10,1
بلدان نامية									
تونس	5,6	5,6	5,6	5,6	5,6	6,2	6,7	7	7
المغرب	5,2	5,1	5,2	5,5	5,4	5,7	5,9	6,3	6,4
الأردن	9,1	8,9	8,1	8,3	8,8	9,5	8,5	8,8	9,8
المكسيك	6	5,9	5,7	5,8	5,8	6,4	6,3	6	6,1

المصدر:إعداد الطالب اعتادا على تقارير البنك الدولي:من سنة2004الى سنة 2013

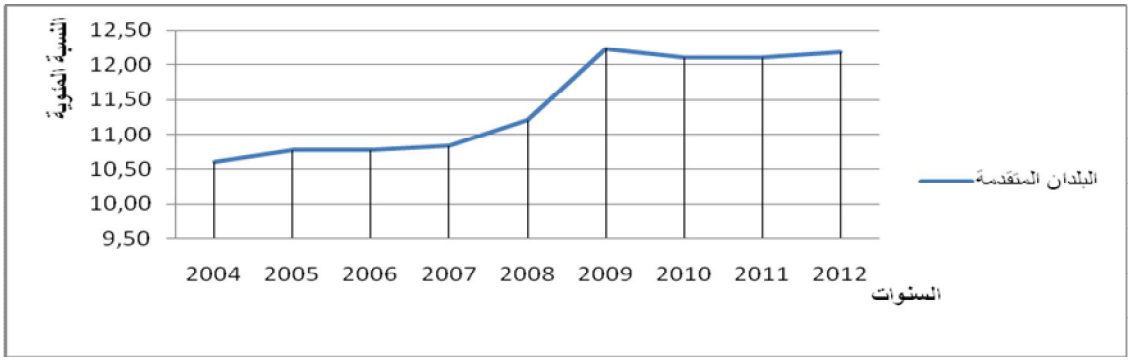
بالنظر إلى هذا الجدول يتضح أولا في البلدان المتقدمة خلال الأعوام الأولى لألفية الثالثة ارتفاع ملحوظ في نسبة مخصصات القطاع الصحي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فنلاحظ ألمانيا في سنة 2004 نسبة 10.7 % لتواصل الارتفاع في السنة التي تليها وصولا إلى 11.3 % في حين المملكة المتحدة نلاحظ كذلك مواصلة الارتفاع كل ما تقدمنا في الأعوام من سنة 2005م إلى غاية 2012م و التي و صلت إلى غاية 9.4 % و بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فنلاحظ الارتفاع الواضح في النسبة مقارنة بباقي الدول حيث تبدأ ب 15.7 %في سنة 2004م الى غاية 2008م ارتفاعها متدرج و في زيادة أما بعد العام2009م نلاحظ ثبات نوعا ما على مستوى

17.7 % أما اليابان فهي على غرار باقي الدول فمخصصات الصحة لديها في دالة تصاعدية ابتداء من السنة 2005م و التي كانت بها النسبة 8 % إلى سنة 2012م والتي وصلت بها النسبة إلى 10.1 %.

أما البلدان النامية فكذلك نلحظ أن تونس و التي كانت بها نسبة الإنفاق على الصحة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي سنة 2004م هي 5.6 % و التي بقيت ثابتة حتى العام2009م حيث ارتفعت قليلا لتحافظ على نسبة بالمئة في العامين الأخيرين في حين يبدو أن المغرب حافظ على استقرار نسبي مع ارتفاع طفيف بين الأعوام 2004م و 2008م ليجدد الارتفاع في النسبة في 2010م حيث وصلت إلى 5.9 % و منه ارتفاع في العامين الباقيين 2011م و 2012م بـــ: 6.3 %و6.4% على التوالي، نلاحظ كذلك في الأردن ارتفاع محسوس في نسبة الإنفاق على الصحة مقارنة بالدول محل الدراسة حيث كانت نسبة إنفاق القطاع الصحي 9.1 %في سنة 2004 ليتناقص حتى 2008م و في سنة 2009م ارتفاع ملحوظ بنسبة 9.5 % ثم تذبذب وبالنهاية ارتفاع في سنة 2012 بنسبة 9.8 %.

و بالشكل(1-3) نلاحظ التطور الملحوظ للمنحنى البياني و الذي يمثل نسبة الإنفاق على القطاع الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة محل الدراسة حيث كانت في أوجها في عام 2009 بنسبة 12.23 %لهذه البلدان لتنخفض في السنة التي تليها و بعدها تعاود الارتفاع إلى نسبة 12.18 %.

الشكل (1-3) للمنحنى البياني و الذي يمثل نسبة الإنفاق على القطاع الصحي



المصدر: إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال ما سبق يمكن ملاحظة أن إجمالي ما تنفقه الدول النامية يتراوح ما بين 4% و 10 %من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على الصحة، و البلدان النامية ما زالت لا تعير أهمية بالغة للموضوع فهي لا تخصص من ميزانيتها إلا في حدود من 3%- 6 % من النتاج الإجمالي على الصحة وهذا بسيط للغاية و محتشم إذا ما قورنت بالدول المتقدمة و التي تزيد فيها نسبة الإنفاق على الصحة عن 15 % و في بعض الأحيان تقارب 20% من إجمالي الناتج القومي ، و هذا الضعف في الإنفاق راجع لقلة الموارد للدول غير نفطية و ضعف الاهتمام من قبل الحكومات للدول ذات المدخول النفطي أو غير نفطي على حد سواء.

خلاصة الفصل:

مما سبق نخلص إلى أن التطور الذي تنشده كل الدول يبنى أساسا على العلاقة بين الجوانب الاقتصادية و الجوانب الاجتماعية، يظهر ذلك من خلال تأثير عمليات الإنفاق العام على مستوى التنمية البشرية. فأثر الإنفاق العام على التعليم من شأنه الاستثمار في الرأسمال البشري و رفع مستوى رأس المال الفكري وتقديم مجموعة أخرى من المزايا غير المباشرة مثل انخفاض معدلات الإجرام في المجتمع، المشاركة الاجتماعية سياسياً واقتصادياً، و زيادة الترابط الاجتماعي...الخ.

كذلك يمكننا أن نخلص إلى أن للإنفاق على الخدمات الصحية آثارا على الصحة العامة للبلدان فرسوخ القناعة الأكيدة لدى الأفراد و المسؤولين بالارتباط القوي بين صحة الفرد و الرّفاه العام للمجتمع. فهناك علاقة و ترابط قوي بين صحة الفرد وصحة المجتمع، حيث يعتمدان على بعضهما البعض و يؤثر كل منهما في الآخر. فتؤثر نوعية الخدمات المقدمة للقطاع الصحي حيث تسبب تقليص نسب الوفيات و رفع معدل متوسط العمر للشعوب، كذلك تؤدي الخدمات الصحية الراقية ، بالإضافة إلى الحالة النفسية الجيدة، إلى رفع مردودية الفرد في الإنتاج و العمل و بالتالي أثر ذلك في الاقتصاد القومي.

لقد تطور الإنفاق على أسس التنمية البشرية (التعليم و الصحة) خلال العقود الأخيرة تسبب ذلك في تطور ملاحظ لمستوى التنمية البشرية لمعظم بلدان العالم والجزائر على غرار كل دول العالم سعت إلى رفع مستوى التنمية البشرية لديها و ذلك بإعطاء الأهمية البالغة للإنفاق على التعليم و الصحة و هذا ما سنحاول دراسته في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

أثر الإنفاق العام على التنمية البشرية بالجزائر

خلال الفترة (2001-2011م)

مقدمة الفصل:

مرّ الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل و محطات منذ الاستقلال و إلى غاية يومنا هذا فمن الاقتصاد الاشتراكي إلى الانفتاح على العالم المفروض بسبب النظام العالمي الجديد إلى مرحلة الأزمات و التبعية للمؤسسات الدولية و أخيرا إلى مرحلة ما بعد الأزمة تميزت كل مرحلة عن سابقتها بحسب الظروف التي مر بها الاقتصاد ومختلـــــف السياسات التي انتُهجـــــــت في تلك المرحلة.

ومع بداية العقد الأول للقرن الحالي، يدرك الدارسون للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، أن البلاد تسعى لخوض تجربة تنموية تختلف اختلافا كبيرا عن تلك التي اعتادت عليها من قبل، تبينت معالمها من خلال شروع الحكومة بتطبيق سياسة تعتمد على التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري، سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي نُفذت من خلال ثلاثة برامج تنموية، قُسِّمت إلى ثلاث خماسيات ابتداءًا من العام 2001م و إلى غاية عام 2014م، تم ضخ مبالغ جد معتبرة.

و المتتبع للبرامج التنموية هذه و ضخامة المبالغ المالية المرصودة لها و الأهداف المتوقع الوصول إليها، يدرك أنه كان لا بد من تحديد الآثار المترتبة عن تنفيذها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية. ومن بين الأهداف التي تسعى معظم الدول لتحقيقها تنمية مستوى التعليم و الصحة. باعتبارهما ركيزتين مهمتين لرفع مستوى التنمية البشرية للأمم. و لدراسة أثر التوسع في الإنفاق على التنمية البشرية آثرنا أن يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث:

المبحث الأول: نظرة عامة عن الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام للجزائر خلال الفترة (2001-2011م)

المبحث الثالث:أثر الإنفاق العام على التنمية البشرية بالجزائر خلال الفترة 2001-2011م

المبحث الأول:نظرة عامة عن الاقتصاد الجزائري.

من أجل التطرق إلى وصف الواقع الاقتصادي الجزائري يجب علينا الوقوف عند أهم المحطات التي مر بها انطلاقا من السنوات الأولى للاستقلال وكيف تطور الاقتصاد الجزائري و كذا الجهود المبذولة لمحاولة الوصول إلى التنمية الشاملة بعد التخلف الذي ميز البلاد سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي، و كما هو معروف أن الوضع الاجتماعي بما يمثله من درجة الوعي العلمي و الإلمام بالقراءة والصحة العامة و الصرف الصحي...عوامل تبنى عليها درجة التنمية البشرية للشعوب و هذا ما سنحاول تقييمه و دراسته.

المطلب الأول:الوضع الاقتصادي خلال الفترة (1962-1990م) .

اقتصر تفكير الحكومة الانتقالية بعد الاستقلال على تلبية الحاجات الضرورية للمجتمع، و بسبب سيادة الفكر الاشتراكي الذي يقوم على مبادئ عدالة توزيع الثروة و التي تتلاءم و طموحات الجزائريين غداة الاستقلال، و لم يكن للقطاع الخاص دور كبير في القيام بتلك المهمة، لذلك تم انتهاج أسلوب التخطيط لأنه الأداة المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في هذه المرحلة.

أولا:اختيار النظام الاشتراكي و إتباع نظام المخططات

إن العون المالي للدول الاشتراكية لثورة التحرير الوطني، واعتماد دول حلف الأطلسي -الذي دعم الاحتلال الفرنسي- للنظام الرأسمالي، أتاح الخيار للجزائر بانتهاج النظام الاشتراكي، و الذي لم يكن عفويا، فالميل النفسي أيضا للإنسان الجزائري نحو النظام الاشتراكي لأنه نظام يقدس العمل كوسيلة لكسب الحلال وعلى مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات وعلى مبدأ التضامن الاجتماعي في الحياة تعتبر عوامل دفعت بالجزائر إلى اختيار هذا النظام الاشتراكي.

أما من الجانب الاقتصادي فان هذا الاختيار، و الذي كان بعد الاستقلال مباشرة، مبنى على أساسين هما:[1]

– إن إمكانيات القطاع الخاص الوطني (المالية و الفنية) ضعيفة و عاجزة عن إحداث التنمية؛

– الخوف من خضوع السوق لاستغلال أجنبي إذا ما ترك تنظيم الاقتصاد لقانون السوق مما ينتج عنه تنامي طبقة طفيلية تكون مجرد آلة استغلال اجتماعية للجمهور الواسع من الشعب.

مهدت هذه المرحلة رغم قِصرها(1962–1966م)، الظروف لعملية التخطيط المركزي و التدخل الواسع و المهمين للدولة، و التي من أهما التحكم في القوى الاقتصادي للبلاد سواء في القطاع الفلاحي أو على مستوى مختلف الورشات الصناعية، حيث ظهر آنذاك ما يسمى بالتسيير الذاتي آخذا في التطور حسب البعد الزمني: [2]

- تأميم أراضي المعمرين سنة 1963م و تطبيق نظام التسيير الذاتي على القطاع الفلاحي؛
- إنشاء الشركة الوطنية للنقل و تجارة المحروقات sonatrach سنة 1964م؛
- تأميم المناجم و كذا شركات التأمين سنة 1966م بالإضافة إلى تأمينات أخرى سواء لقطاع الخدمات أو القطاع الصناعي و بعض التنظيمات الداخلية؛
- كما تم على مستوى القطاع المالي إنشاء البنك المركزي الجزائري في ديسمبر 1962م، و تأميم البنوك الأجنبية سنة 1966م و إقرار الدينار الجزائري كعملة وطنية 1964م.

1– بلقاسم حسن بهلول ،**سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر**، الجزء الأول ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1999 . ص 346.

2– بن بيتور ،**ندوة حول تمويل الاقتصاد الجزائري، نشرية صادرة عن المعهد المغاربي بالجزائر**، customs and fiscal، 1993.، ص 03.

و لقد أدى اختيار الجزائر منهج العمل الاشتراكي في التنمية اقتصادها الوطني إلى ضرورة تطبيق أسلوب التخطيط لأداء العملية الاقتصادية و كان أول مخطط أقرته هو المخطط الثلاثي(1967-1969م) ثم المخطط الرباعي الأول(1970-1973م) ثم المخطط الرباعي الثاني(1974- 1977)ثم المخطط الخماسي الأول(1980-1984م) و آخر مخطط تبنته الجزائر هو المخطط الخماسي الثاني (1985-1989م)

لقد تميز نظام التخطيط بتطورات هامة تمثلت على الخصوص في ما يلي:[1]

1) الطابع المركزي للتخطيط الذي ميز مرحلة المخططين الأول والثاني (1967/ 1973م).

2) التوجه المركزي الديمقراطي للتخطيط حيث تم إشراك الجماعات المحلية في تحضير المخططات وفي تسيير برامج استثمارية قطاعية و تجسد الطابع المركزي لنظام التخطيط هذا بوضوح في المادة الثانية ، الفقرة الثانية من قانون المخطط الخماسي الثاني " يسطر وينظم برامج الأعمال الرامية إلى دعم التكفل بتطلعات الأمة وتلبية مقتضيات بناء اشتراكية و تدعيم الاستقلال الاقتصادي للبلاد".

3)التخطيط اللامركزي الذي جاء مع الإصلاحات الاقتصادية المعبرة عنها بسياسة استقلالية المؤسسات و تجسد أسس هذا النظام الجديد في القانون رقم 88 – 20 الصادر بتاريخ 13/ 01 / 1988م والمتعلق بالتخطيط.

و تَنُصُ المادة السادسة من نفس القانون على أن المبادئ التي يقوم عليها هذا النظام هي " أن المحاور القيادية لتنظيم الاقتصاد و تسييره المنبثقة من نظام التخطيط محاور تعتمد على إعداد ديمقراطية للمخططات وعلى احترام المسؤوليات الشرعية والتنظيمية عبر تقييم للعمل يضمن استقلالية تسيير كل متعامل في مجال إنجاز أهدافه المحددة في المخطط الدوري ".

ثانيا : وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الثمانينات و بداية التسعينات

يرى المحللون للاقتصاد الجزائري "لمرحلة الاقتصاد الموجه" أن الجزائر حققت الكثير من الإيجابيات يفتخر بها الشعب لكن في المقابل ظهرت نتائج سلبية ليست بسبب

[1]-قوانين المالية للسنوات (1979-1989م)، الجزائر. الجرائد الرسمية.

التوجه الأيديولوجي و إنما لهفوات التطبيق من جهة و من جهة أخرى المعادين لهذا الأسلوب من التنمية و نقص التجربة. ضِفْ إلى ذلك الإختلالات التوازنية التي عرفها نظام التسيير في هذه المرحلة و يمكن تصنيف هذه الإختلالات التوازنية الكبرى إلى ثلاثة هي:1

أ – الخلل التوازني في تسيير التنمية : اتكأ سير التنمية في المرحلة الأولى من التخطيط من سنة 1967م إلى سنة 1979م على الاستثمار و استخف بقواعد التسيير الاقتصادي لحساب قواعد التسيير الاجتماعي ، أما المرحلة الثانية من سنة 1980م إلى سنة 1989م على تحسين مستوى التسيير تحت شعار تثمين الطاقة مع إهمال واضح لحركة الاستثمار الإنتاجي .

ب- الخلل التوازني في تسيير التجارة الخارجية : لقد كانت هيمنة المحروقات على الصادرات واضحة حتى أصبحت المورد المالي الخارجي الأحادي الجانب حيث بلغت نسبة المحروقات من الصادرات 97% و تعبر هذه النسبة على عجز السياسة الاقتصادية عن تنويع الإنتاج الوطني ، أما فيما يخص الواردات فاستمرت تبعية التنمية للخارج نسبة 80 %من وسائل الاستثمار و من المعرفة التقنية و التكنولوجيا.

ج- الخلل التوازني في استراتيجيات التنمية المطبقة في مجال تعبئة الموارد الوطنية المتاحة: سواء كانت مادية أو مالية أو بشرية وهذا راجع إلى سوء تقدير أهمية القطاع الخاص الوطني المحلي و الخارجي ، وهي استراتيجية تنموية أهملت إمكانيات القطاع الخاص و اعتمدت كثيرا على إمكانيات القطاع العام.

ولقد صاحب هذه الإختلالات في التسيير أزمة اقتصادية خانقة تفاقمت منذ سنة 1986م عندما إنهار سعر البترول الخام (البرانت) حيث انخفض سعر البترول إلى 15 دولار للبرميل بعدما كانت 30 دولار للبرميل أي ما يعادل نصف السعر السابق ويعكس الأثر الكبير الذي أحدثه هذا الانخفاض سلبية الاعتماد على المحروقات في تحصيل العملة الصعبة حيث انهارت إيرادات الجزائر المالية و الخارجية من المحروقات من 12,270 مليار دولار إلى أقل من 7,26 مليار دولار أي بنسبة 43 %.

1- بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سابق، ص ص 292 ، 293.

وكان أثر هذه التدهورات كبيرة على ميزان المواد الخارجية، الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج عن الواردات و خدمات الدين من 1,270 مليار دولار سنة 1985م إلى 6.600 مليار سنة 1993م، لتمويل هذا العجز استوجب اللجوء السنوي المتكرر إلى الاقتراض الخارجي القصير الأجل، و أدى حتما إلى تزايد المديونية الخارجية للبلاد فبلغت في هذا التاريخ الأخير حجم 26 مليار دولار.[1]

أدى ضعف الإنتاج نتيجة لسياسات نظام التخطيط، مع ارتفاع معدلات نمو السكان من سنة لأخرى، وزيادة طفيفة في معدل النمو، تتماشى وحاجيات المواطنين، إلى تراكم في العجز الدائم في توفير الأمن الغذائي للمستهلكين، كما كان نتيجة لنظام المخططات اتساع التباين بين الريف و المدينة، نظرا لانعدام فرص العمل أمام الفلاحين، نتيجة لموسمية العمل و الظروف المناخية المحيطة بالإنتاج الزراعي وتركيز الدولة على الصناعة في أغلب مراحل هذه الفترة، وكلها عوامل أدت إلى إضعاف الاقتصاد الوطني.

ومن خلال تتبعنا للنتائج التي حققتها الجزائر مُذْ استقلالها إلى غاية بداية التسعينات، نستنتج أن أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري هي التبعية الاقتصادية، وتفاقم أزمة الديون الخارجية نتيجة الاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي، في بداية الثمانينات تحت شعار " من أجل حياة أفضل " بالإضافة إلى ضخامة الجهود الاستثمارية وخاصة الاستثمار في المجال الصناعي و الاعتماد على الصناعات الثقيلة .

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري ما بين سنتي(1990-1994م).

تعد هذه المرحلة في الاقتصاد الجزائري نظرا لتطور الأوضاع بها و حساسية الظروف التي مرت بها فبعد أن قامت المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، و صندوق النقد الدولي، بالإشراف و إدارة و إدماج اقتصاديات الدول المنفردة في دائرة الاقتصاد

[1]- بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سابق، ص 292.

العالمي، و ذلك على خلفية النظام العالمي الجديد، و الذي كان مع مطلع التسعينات، كان ذلك من خلال برامج الإصلاحات الهيكلية و المالية المخصصة و بسبب عجز هذه الدول على تسديد أعباء الديون وقعت رهينة لأهداف هذه المؤسسات، برغبتها في إعادة الجدولة و محاولة التأقلم مع المتغيرات الجديدة التي طرأت على الاقتصاد العالمي، و هذا ما يحتم الانفتاح على العالم و تحرير التجارة الخارجية.

وتجدر الإشارة هنا أن التحولات الاقتصادية الليبرالية في الجزائر بدأت قبل تدعيم التعاون مع صندوق النقد الدولي بعد التجربة الفاشلة في ظل المنهج الاشتراكي ومحاولات الإصلاح في بداية الثمانينات التي كانت تأكد و تراهن على المنهج الرأسمالي (الليبرالي) في علاج أزمات الاقتصاد الجزائري من خلال منح الاستقلالية للمؤسسات .

يعتبر خطاب وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس 1989م تأكيد واضح للجزائر على الالتزام بالتحولات الليبرالية التي ترتكز على برنامج صندوق النقد الدولي و الذي أكدت على : " المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا ، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية و الربحية و الاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف "[1]، كما أكدت مذكرة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص.

بعد هذا الخطاب ببضعة أشهر كان أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989م ثم كان اتفاق في جوان 1991م، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي أبرمت مع البنك الدولي في سبتمبر 1989م و على ضوء تلك الاتفاقيات تدعم طرح صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري و تبني رسميا سياسات اقتصاد السوق فبدأت خلال 1989م أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية و المدفوعات و من أهم هذه الخطوات:[2]

[1]– صالح صالحي، **دراسات اقتصادية ، مادا تعرف عن صندوق النقد الدولي** ، العدد الأول 1999، مركز البحوث و الدراسات الإنسانية ،الجزائر ، ص 124.

[2]– صالح صالحي ،مرجع سابق ، ص 127.

-إلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي .

-إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية .

-الاعتماد على آليات العرض و الطلب في تحديد أسعار الفائدة و أسعار الصرف.

-تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها .

-منح الاستقلالية لخمس بنوك تجارية .

وجاءت فترة 1990 – 1994م مستكملة للتطبيق برنامج التكييف في معظم المجالات مثل:

– إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية و المالية على أساس قواعد السوق و مؤشرات الربحية الاقتصادية و المالية و حرية تحديد الأسعار

– تقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز المؤسسات التي تحصلت على الاستقلالية الكاملة .

– اتخاذ إجراءات لإصلاح نظام الأجور و تغيير سياسة الإعانات و نظم الدعم.

– إلغاء التمييز بين القطاع العام و القطاع الخاص فيما يتعلق بالقروض و أسعار الفائدة

– التوقيف عن التمويل المباشر للبناء السكني.

– تمكين القطاع الخاص المشاركة في التجارة الخارجية.

بزيادة الأزمات المتنامية سعت الجزائر إلى محاولة البحث عن حلول جاهزة لتسكين هذه الأزمات لم تجد سوى المؤسسات العالمية من أجل تأمين انسياب التمويل الخارجي.وقد مهدت الاتفاقيات الأولى (اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989م، وثاني اتفاق معه في 3 جوان 1991م، والاتفاق مع البنك الدولي بدءا من اتفاقيات سبتمبر 1989م إلى اتفاق جوان 1991م) لعقد اتفاقيات إعادة الجدولة وساعدت على توفير تمويل من قبل الصندوق و البنك منذ 1994م إلى 1998م.

و بالرغم من المجهودات المبذولة من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني فإن المنافع المحتملة لعملية التحرير و الإصلاح لم تتحقق في مجموعها ، ففي عام 1992م تباطأت خُطى الإصلاحات الهيكلية واتسع نطاق الإختلالات الاقتصادية الكلية نتيجة

لتطورات سياسية خطيرة أدت إلى انعدام اليقين السياسي والصراع المدني وتضائل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي.[1]

وقد بلغ العجز في الميزانية ما نسبته 8.7 % من أجمالي الناتج المحلي في عام 1993م كما شهدت السنوات الأولى من التسعينات ظهور ضغوط تضخمية ساهمت في انخفاض قيمة الدينار بالإضافة إلى انخفاض كبير في سرعة دوران النقود و تدهور الحساب الجاري الخارجي نتيجة لانخفاض في أسعار النفط وحدوث عجز في مختلف المواد الاستهلاكية و زيادة في البطالة من 20% من القوة العاملة في عام 1990م إلى 24% سنة 1993م.

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية الهامة خلال الفترة (1994-2000م).

وصل الاقتصاد الجزائر إلى حافة الانهيار في سنة 1994م، لذلك أعطيت هذه السنة اهتماما كبيرا في دراستنا لتطور الاقتصاد الجزائري و ذلك على خلفية انخفاض أسعار النفط و الذي صاحبه الصراع المدني مما أجبر الجزائر إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح الهيكلي الذي حظي بمساندة صندوق النقد الدولي و يهدف برنامج الإصلاح هذا إلى أربع أهداف هي: [2]

1/ رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا .

2/ الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائد في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.

3/ خفض تكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي.

4/ استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

[1]- صندوق النقد الدولي ، تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق ، واشنطن 1998م . ص 11.

[2]- نفس المرجع السابق . ص ص 14،15.

أما الإستراتيجية التي يقوم عليها هذا الإصلاح هي إستراتيجية متوسطة الأجل تهدف إلى تنفيذ ثلاثة محاور كما يلي:[1]

- تعديل الأسعار النسبية و تحرير التجارة الخارجية.
- ضبط الإنفاق العام وتشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي و الخارجي بمرور الوقت.
- إنشاء الآليات المؤسسية و السوقية اللازمة لإتمام عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق المتنوع.

* تعديل الأسعار النسبية و تحرير التجارة الخارجية.

أما أهم الإجراءات التي التمستها الدولة من أجل تحرير التجارة الخارجية و المدفوعات الخارجية:[2]

-إلغاء الحضر المؤقت للسلع التي كان اِسْتِرَادُها غير مسموح وهذا في نهاية 1994م.

-تخفيض معدل الرسم الجمركي الأقصى من 60% في عام 1994م إلى 45% اعتبار من أول يناير 1997م.

بادرت الجزائر من أجل النهوض بالاقتصاد بإصلاحات و سنحاول أن نستعرض أهم النتائج المحققة من سياسات البرامج الإصلاحية:

*** إجمالي النتائج المحلي :**

الجدول(1-4) يبين تطور إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة

السنوات (م)	1993	1994	1995	1996	1997
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	2.1-	0.7 -	3.9	4.3	1.1

Source: Ministère des Finances, Les Indicateursde L'économie Algérienne. www.finance algeria.org..01/02/2015.

[1]- صندوق النقد الدولي ، مرجع سابق . ص ص 14،15.

[2]- نفس المرجع السابق، ص ص 20،23.

من خلال مقارنة معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي نلاحظ أنه هناك نمو إيجابي خلال الفترة (95-98) رغم ذلك لا يزال غير كافيا وهشا بالنظر إلى المجهودات المبذولة .

*** الميزان الكلي للميزانية : نسبة مؤوية من إجمالي الناتج المحلي**

الجدول (2-4)نسبة مؤوية من إجمالي الناتج المحلي

السنوات(م)	1993	1994	1995	1996	1997
الميزان الكلي للميزانية	8.7 -	4.4 -	1.4 -	3. 0	2.4

Source: Ministère des Finances, Les Indicateursde L'économie Algérienne. www.finance algeria.org..01/02/2015

نلاحظ أنه هناك نتائج إيجابية حققت في توازنات الميزانية فبعد العجز المحقق سنة 93 و المقدر ب (8,7) انخفض هذا العجز سنة 1994 و سنة 1995 ليتم تحقيق فائض سنتي 1996 – 1997

و لقد نتج عن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة إعادة هيكلة الكثير من المؤسسات وخصخصة البعض منها وتصفية بعضها ورغم هذه النتائج المحققة والقاصرة على الجانب الاقتصادي إلا أنه كانت هناك نتائج سلبية وخيمة على الجانب الاجتماعي نتيجة للتدابير المتخذة في إطار التعديل الهيكلي حتى نهاية التسعينات.

المطلب الرابع: برامج الإنعاش الاقتصادي بعد العام 2000م.

في مرحلة التسعينات تميز الاقتصاد الجزائري بأنه، غير قادر على إنشاء مناصب شغل كافية، وتقتضي أجهزة الشغل المعمول بها كمية هائلة من الموارد دون مقابل وقد تنهار إذا ما تقلصت إمكانات الدولة. اتخذت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة منحنى جديدا في سير السياسة الاقتصادية تجلى ذلك في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة، وقد تجلت هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة للفترة 2001-2009م في كل من مخطط الإنعاش الإقتصادي 2001-2004م

والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009م تبعه بعد ذلك برنامج يسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي وذلك كما يلي:

أولا: مخطط الإنعاش الإقتصادي 2001-2004م

أُقرَّ هذا المخطط في أفريل من سنة 2001م بحيث بلغت قيمة المخصصات المالية 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، واُعتبر آنذاك برنامجا قياسيا وذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم آنذاك قبل إقراره والذي قدر ب 11,9 مليار دولار[1] وكان يهدف بشكل رئيسي إلى:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

وترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(3-4) : مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004م (الوحدة: مليار دج)

السنوات (م) / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: بوفليح نبيل : آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، 2005م ، ص107.

[1]- World bank : **a puplic expenditure review**, report n° 36270,vol 1,2007,P4.site: siteresources.worldbank.org .2014/08/09: تصفح يوم 20:00 .

وارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البُنَى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى مجال التنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسيه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

وقد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و 2002م بما يقدر بـــ 205,4 مليار دج و 185,9 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي.[1]

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009م

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001م، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة.

واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار ، وقد كان يهدف بالأساس إلى[2]:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي؛

[1]- بناءا على بيانات الجدول (04-4)

[2]- World bank : op-cit, p2

- تطوير الموارد البشرية و البُنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛

- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

الجدول (4-4): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009م.

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب%
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2.

وارتكزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين رئيسيين، الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيلا لمرافق الصحية،الرياضية والثقافية، أما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البُنَى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينيات،خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي2010-2014م

بعد انطلاق برنامج الاعمار الوطني قبل 10 سنوات، الذي بدأ ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001م إلى غاية 2004م ،استتبع ببرنامج في فترة التي تليها أي بين عامي 2005م و 2009م تدعم ببرنامج عمليات التنمية لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب. تدعم برنامج إعادة الاعمار ببرنامج الخماسية الأخيرة، حيث استلزم برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 21214 مليار دينار أي 286 مليار دولار[1] يشمل شقين أساسيين هما:

1-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه

2-إطلاق مشاريع جديدة.

وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في محاور رئيسية تتمثل في:

[1]- بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 12، 2012 الجزائر، ص 255.

الجدول رقم: (5-4)التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 210-2014

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج(مليون دج)	النسبة
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	**9903**	%45.42
-السكن	3700	
-التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
-الصحة	819	
-تحسين وسائل و خدمات الإدارة العمومية	1800	
-باقي القطاعات	1886	
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية	**8400**	%38.52
-قطاع الأشغال العمومية و النقل	5900	
-قطاع المياه	2000	
-قطاع التهيئة العمرانية	500	
3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**3500**	%16.05
-الفلاحية و التنمية الريفية	1000	
-دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
-دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل	500	

المصدر: بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 12، 2012 الجزائر، ص 255.

يبين الجدول أعلاه أن القطاعات الأكثر استفادة من البرنامج الخماسي هي القطاعات التي تشمل التنمية البشرية و المحلية حيث استفاد قطاعاتها بنسبة 45.42 % بمبلغ 9903 مليار دج و هو رقم كبير بالمقارنة بالبرامج الأخرى، ثم تليها قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية بمبلغ 8400 مليار دج و نسبة 38.52%، ثم تستفيد قطاعات الصناعة و الفلاحة و التشغيل ب 3500 مليار دج أي بنسبة 16.05%.

تركز التوزيع القطاعي للبرنامج الأخير أساس على استهداف قطاعات ترفع من مستوى النمو الاقتصادي و تعكس ظروف معيشة السكان كالسكن و التعليم و الصحة.

من خلال ما سبق يمكن أن نقول أن السياسة الاقتصادية للحكومة كانت مغايرة تماما لكل المراحل التي سبقت فترة التسعينات و هو ما يُظهر رغبة الحكومة في تحقيق تنمية اقتصادية مستديمة تسعى إلى تحقيق مستوى معيشي لائق بالسكان. و لذلك وجب على الدولة مراعاة سياستها المالية ككل و السياسة الانفاقية على وجه الخصوص.

المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام للجزائر خلال الفترة (2001-2011م).

إن طبيعة دور الدولة في القيام بوظائف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية –في إطار الميزانية العامة – تستلزم تنظيم النفقات العامة و إعطائها صبغة قانونية يحدد من خلالها التقسيمات و أساليب تخصيصها و ذلك من خلال تصنيف هذه النفقات، و التغير الذي حصل خلال فترة الدراسة (2001-2011م) التي تم تحديدها استوجب دراسة تطور هذه النفقات و كذا تحليل مكونات الإنفاق العام و طبيعته (نفقات تسيير و نفقات تجهيز).

المطلب الأول: تصنيف الإنفاق العام حسب المشرع الجزائري.

لقد اعتبر المشرع الجزائري أن النفقة العامة التزام على الدولة يستوجب الوفاء به فقد أشار المشرع إلى أن النفقة العامة " الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات و النفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار و منها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال و ترخص بها"[1]، و تعتمد الجزائر تصنيفا خاصا بها لنفقاتها العامة في إطار الميزانية العامة و ذلك للتفرقة بين هذه النفقات حسب الشكل والطبيعة والهدف و المشرع الجزائري دقق في تصنيف الإنفاق العام حيث يشمل:[2]

1-نفقات التجهيز(الاستثمار)؛

2- نفقات التسيير.

أولا: تقسيم نفقات التجهيز(ميزانية التجهيز)

تصنف نفقات التجهيز مشاريع الدولة ذات الطابع الاقتصادي توزع على كافة القطاعات الاقتصادية التي تمول من طرف الدولة.كما أن "نفقات ميزانية التجهيز يتم توزيعها حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة".[3]

يتم تقسيم ميزانية التجهيز حسب العناوين و القطاعات و القطاعات الفرعية و الفصول والمواد

---

[1]- المادة رقم (03) من القانون21/90 المؤرخ في 15 /08/ 1990 و المتعلق بالمحاسبة العمومية.

[2]-المادة رقم 23 من القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية.

[3]-محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 68.

01-تقسيم ميزانية التجهيز حسب العناوين:

يتم تقسيم ميزانية التجهيز وفقا للمخطط الإنمائي السنوي ضمن ثلاثة أبواب هي:[1]

الباب الأول: الإعانات المنفذة من قبل الدولة.

الباب الثاني:إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

الباب الثالث: النفقات الأخرى بالرأسمال.

02-تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات:

يتحدد القطاع بموجب قانون المالية للمخطط السنوي حيث تظهر بعنوان الجدول (ج) حيث توزع على قطاعات اقتصادية محددة من طرف قانون المالية كما يوضحه الجدول التالي:

[1]-المادة(35) من القانون17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

الجدول(6-4)توزيع القطاعات الاقتصادية بحسب قوانين المالية

القطـــــــــاعات	رخص البرامج (القيمة بالأرقام) سالبة أو موجبة	اعتمادات الدفع القيمة بالأرقام
الصناعة.....	.....	.....
الفلاحة	.....	.....
دعم الخدمات المنتجة.....	.....	.....
المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية.....	.....	.....
التربية و التكوين.....	.....	.....
المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية.....	.....	.....
دعم الحصول على سكن.....	.....	.....
مواضيع مختلفة.....	.....	.....
مخططات البلدية للتنمية.....	.....	.....
المجموع الفرعي للاستثمار.....	.....	.....
دعم النشاط الاقتصادي.....	.....	.....
إعادة رسملة البنوك العمومية.....	.....	.....
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	.....	.....
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	.....	.....
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	.....	.....
مجموع ميزانية التجهيز.....	.....	.....

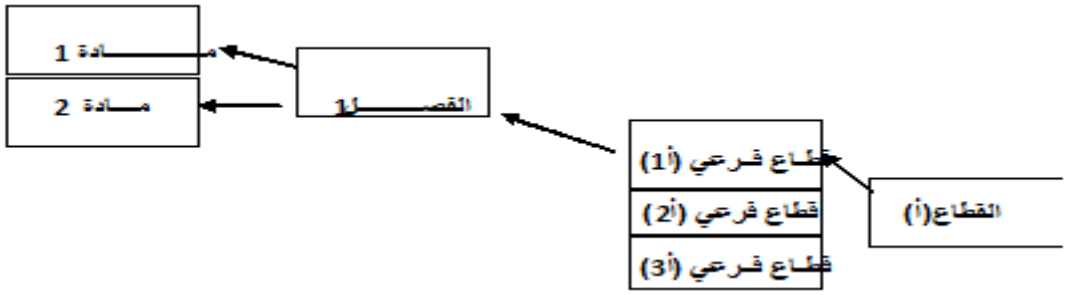
المصدر: قوانين المالية الجزائرية

03-تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية و الفصول و المواد:

من خلال الجدول أعلاه تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية و فصول ومواد ترفق باعتمادات مخصصة لكل منها.

و المخطط التالي يوضح ذلك:

الشكل (1-4) مخطط تقسيم القطاعات إلى قطاعات فرعية و فصول ومواد



ثانيا: نفقات التسيير(ميزانية التسيير)

من أجل تسهيل و تنظيم أداء مهام الدولة بصفة عادية تعتمد الدولة على نفقات التسيير فهي تضمن السير الحسن لأجهزة و مصالح الدولة، كنفقات الأجور و الصيانة و المعدات ...الخ. و تقسم تقسيما خاصا.

01-تقسيم ميزانية التسيير حسب الوزارات:

تعطى لكل وزارة اعتمادات خاصة بها، هذه الوزارات لها تقسيم خاص بها تحت عنوان و كل عنوان ينقسم إلى أقسام . تعمد هذه الوزارات بتقدير النفقات الخاصة بها من خلال الخبرة المتكررة من الالتزامات المادية الدورية كالأجور و التكاليف الاجتماعية و المصاريف و أدوات التسيير و الإعانات المختلفة.

و لتوضيح ذلك ندرج نموذج لميزانية التسيير في قانون المالية حيث يظهر لنا الدوائر الوزارية و الاعتمادات المخصصة لها بالمقابل أما التكاليف المشتركة التي في الأسفل هي نفقات مشتركة ما بين الوزارات.

الجدول (7-4) نموذج لميزانية التسيير في قانون المالية

الدوائر الوزارية	المبالغ بالأرقام (دج)
رئاسة الجمهورية.....	.....
مصالح رئيس الحكومة.....	.....
الدفاع الوطني.....	.....
الداخلية و الجماعات المحلية.....	.....
الشؤون الخارجية.....	.....
العدل.....	.....
المالية.....	.....
الطاقة و المناجم.....	.....
الموارد المائية.....	.....
الصناعة و ترقية الاستثمارات	.....
التجارة.....	.....
الشؤون الدينية و الأوقاف.....	.....
المجاهدين.....	.....
التهيئة العمرانية و البيئة.....	.....
النقل.....	.....
التربية الوطنية.....	.....
الفلاحة و التنمية الريفية.....	.....
الأشغال العمومية.....	.....
الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات.	.....
الثقافة.....	.....
الاتصال.....	.....
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	.....
التعليم العالي و البحث العلمي.....	.....
البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.....	.....
العلاقات مع البرلمان.....	.....
التكوين و التعليم المهنيين.....	.....
السكن و العمران.....	.....
العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي.....	.....
التضامن الوطني.....	.....
الصيد البحري و الموارد الصيدية.....	.....
الشباب و الرياضة.....	.....
المجموع الفرعي	.....
التكاليف المشتركة	.....
المجموع العام	.....

المصدر: قوانين المالية الجزائرية

02-/ تقسيم نفقات التسيير داخل كل وزارة

بعد أن يوزع مجموع الإنفاق العام لكل وزارة، تقوم كل وزارة باعتماد توزيع خاص بها وفق تنظيم معين بحسب العناوين و الأقسام و الفصول و المواد.

تم توضيح العناوين وفقا لقانون المالية الجزائري و تقسم إلى أربع عناوين كل عنوان إلى مجموعة أقسام كما يلي:[1]

العنوان الأول: أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة

القسم الأول: دين قابل للاستهلاك

القسم الثاني: دين داخلي.الديون العامة(فوائد سندات الخزينة)

القسم الثالث: دين خارجي

القسم الرابع: ضمانات

القسم الخامس: نفقات محسومة من الإيرادات

العنوان الثاني: تخصيصات السلطات العمومية

هذا العنوان غير مقسم لأنه يحتوي على مؤسسات عمومية سياسية و غيرها غرفتي البرلمان و المجلس الدستوري و مجلس المحاسبة و المحكمة العليا و المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

العنوان الثالث:النفقات الخاصة بالوسائل و المصالح.

القسم الأول: الموظفون-الأجور.

القسم الثاني: الموظفون-المعاشات و المنح.

القسم الثالث: الموظفون-التكاليف الاجتماعية.

القسم الرابع: الأدوات و تسيير المصالح.

القسم الخامس: أشغال الصيانة.

القسم السادس: إعانات التسيير.

القسم السابع: مصاريف مختلفة.

[1]-المادة (24)من القانون 84/17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

العنوان الرابع:التدخلات العمومية

القسم الأول: تدخلات عمومية

القسم الثاني: النشاط الدولي

القسم الثالث: النشاط التربوي و الثقافي

القسم الرابع: النشاط الاقتصادي–التشجيع

القسم الخامس: النشاط الاقتصادي–مساعدات

القسم السادس: النشاط الاجتماعي–تضامن و مساعدات

القسم السابع: النشاط الاجتماعي– وقاية.

المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام بالجزائر خلال الفترة(2001–2011م).

طبقت الجزائر ابتداء من سنة 2001م، سياسة مالية توسعية و ذلك باعتماد موارد مالية ضخمة من أجل تمويل برامج استثمارية، من سنة 2001م إلى سنة 2014م و كحتمية للسياسة التوسعية التي انتهجتها الجزائر لجأت إلى تبني الحكومة آنذاك إلى رفع و زيادة الإنفاق العام من أجل تمويل برامجها الاستثمارية، و هو ما يعكس تطور مسؤولية الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و توفير شروط التنمية.و لدراسة التطور الإجمالي للإنفاق العام يتم مقارنة تطوره خلال فترة الدراسة و مجمل الإنفاق بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

أولا: التطور الإجمالي للنفقات العامة

الجدول (8-4) يبين تطور نفقات الجزائر خلال الفترة (2001-2011م)

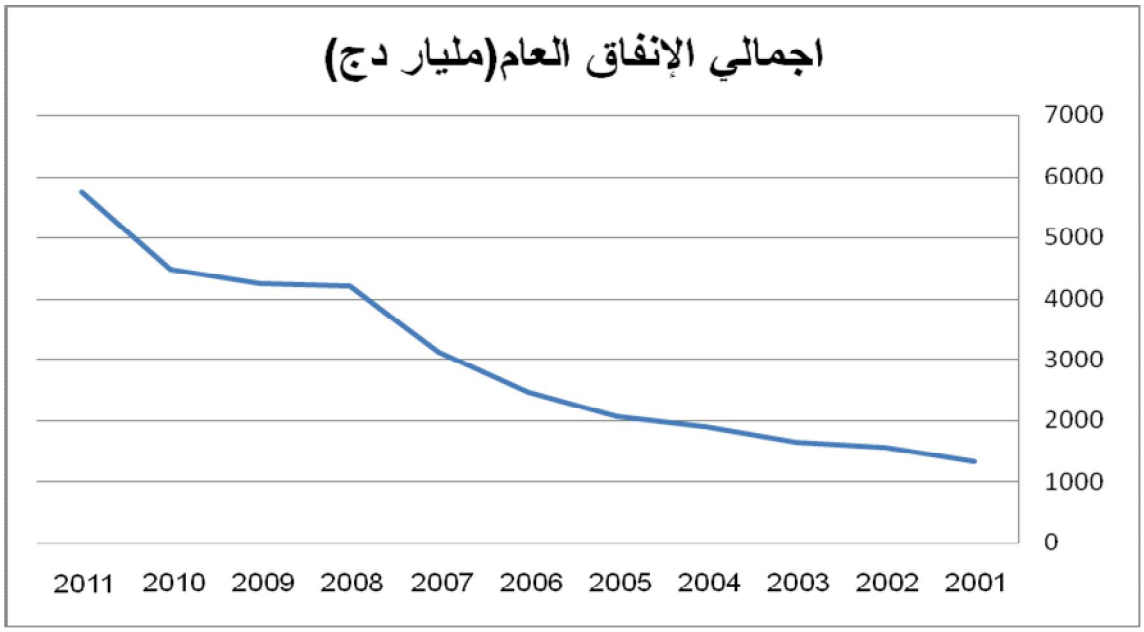
السنوات(م)	إجمالي الإنفاق العام(مليار دج)	معدل نمو الإنفاق العام
2001	1321.028	12.20
2002	1550.646	17.66
2003	1639.265	9.19
2004	1888.930	11.92
2005	2052.037	8.62
2006	2453.014	24.07
2007	3108.669	23.59
2008	4191.053	37.52
2009	4246.334	26.64
2010	4466.940	18.16
2011	5731.407	27.88

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر و إحصائيات المديرية العامة للميزانية قوانين المالية للسنوات(2010-2011)

يدرس الجدول تطور الإنفاق العام لجزائر للسنوات من 2001م إلى 2011م حيث يظهر الجدول السابق تزايدا مستمرا في النفقات العمومية للجزائر من سنة لأخرى. يتضح التطور الكبير الذي عرفه الإنفاق العام خلال الفترة الممتدة من سنة 2001م إلى غاية سنة 2011م، هذه الفترة التي عرفت تطبيق مخططين لدعم النمو الاقتصادي، و مباشرة تطبيق المخطط الثالث. فقد ارتفعت النفقات العمومية من 1321.028 مليار دينار خلال سنة 2001م إلى 5731.407 مليار دينار في سنة 2011م كما سجلت سنة 2008م أكبر نسبة ارتفاع مقارنة بالسنة التي سبقتها، إذ ارتفعت النفقات من 3108.669 مليار دينار سنة 2007م لتصل إلى 4191.053مليار دينار سنة 2008م، و مع بداية تطبيق المخطط الخماسي الثاني أي سنة 2011م تم زيادة هذا الرقم زيادة مطردة كذلك، وما يفسر توفر هذه الإيرادات هو الارتفاع المتزايد لأسعار البترول و حرص الحكومة على اعتماد السياسة التوسعية.

و الشكل البياني التالي الذي يعبر عن النفقات العمومية خلال فترة الدراسة من 2001م إلى 2011م حيث يظهر بوضوح التطور الكبير للإنفاق العام و الذي يبدأ بشكل متزايد و متسارع من سنة 2005 حيث يتجاوز عتبة 2000 مليار دج إلى غاية سنة 2011م.

الشكل (2-4) منحنى بياني النفقات العمومية خلال فترة الدراسة من 2001م إلى 2011م



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول السابق.

ثانيا: تطور نسبة النفقات العامة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

يؤثر الناتج المحلي الإجمالي على حجم النفقات العامة لأي دولة، حيث يتزايد الإنفاق العام بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، و يمكن توضيح حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول(9-4) حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي

السنوات(م)	إجمالي الإنفاق العام(مليار دج)	الناتج المحلي الإجمالي(مليار دج)	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي%
2001	1321.028	4222.1	31.28
2002	1550.646	4395.2	35.28
2003	1639.265	5247.5	32.26
2004	1888.930	6135.9	30.78
2005	2052.037	7498.6	27.36
2006	2453.014	8460.4	28.99
2007	3108.669	9232.7	33.67
2008	4191.053	11090.02	37.79
2009	4246.334	10034.25	42.31
2010	4466.940	12049.49	37.07
2011	5731.407	14481.12	39.57

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر و إحصائيات المديرية العامة للميزانية قوانين المالية للسنوات(2010-2011م)

حصص الإنفاق العام من الناتج المحلي تتروح بين الارتفاع و الانخفاض خلال فترات الدراسة، فبعد أن كان في حدود 31.28% في سنة 2001م تطور وارتفع ارتفاعا ملاحظا في سنة 2002م بنسبة قدرها 35.28%، ليصل في سنة 2009م إلى نسبة تعتبر كبيرة بالمقارنة بالسنوات الأخرى ب 42.31% كأعلى نسبة خلال فترة الدراسة. ثم في نهاية الدراسة في سنة 2011م وصلت النسبة إلى 39.57% .

إن الإنفاق العام يمثل جزاءا مهما من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الملاحظ أن سياسة الإنفاق هذه لا تزال لا تحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المرجوة فبعض القطاعات لا تحصل إلا على جزء بسيط من حجم الإنفاق هذا، كالخدمات العامة، و هذا ما يستوجب الدراسة المعمقة لقنوات هذه النفقات.

المطلب الثالث: تحليل تطور مكونات الإنفاق العام للجزائر(نفقات التسيير و التجهيز) خلال الفترة (2001-2011م).

عند تفحصنا للإنفاق العام في الجزائر نجد أنه في دالة تصاعدية و في زيادة متواصلة، تستوجب الدراسة و الملاحظة و التحليل لهذا لحجم الإنفاق هذا، و من بين أدوات التحليل دراسة قنوات الإنفاق عبر مكونات الإنفاق العام (نفقات التسيير و نفقات التجهيز)، و الجدول التالي يبين تطور نفقات التسيير و التجهيز.

جدول: (10-4) إجمالي الإنفاق العام و نفقات التسيير و التجهيز

السنوات (م)	إجمالي الإنفاق العام(مليار دج)	نفقات التسيير		نفقات التجهيز	
		القيمة(مليارد ج)	نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة%	القيمة(مليار دج)	نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات العامة%
2001	1321.028	963.633	72.94	357.395	27.06
2002	1550.646	1097.716	70.79	452.930	29.21
2003	1639.265	1122.761	68.49	516.504	31.51
2004	1888.930	1250.894	66.22	638.036	33.78
2005	2052.037	1245.132	60.67	806.905	39.33
2006	2453.014	1437.870	58.61	1015.144	41.39
2007	3108.669	1674.031	53.85	1434.638	46.15
2008	4191.053	2217.775	52.91	1973.278	47.09
2009	4246.334	2300.023	54.16	1946.311	45.84
2010	4466.940	2659.078	59.52	1807.862	40.48
2011	5731.407	3797.252	66.25	1934.500	33.75

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية الجزائر خلال الفترة (2001-2011م)

أ-تحليل تطور نفقات التسيير:

عرفت نفقات التسيير زيادة مستمرة و كبيرة نوعا ما ابتداء من سنة 2001م وذلك من حيث قيمة النفقات، و ذلك إذا رأينا نفقات التسيير كقيمة مطلقة، حيث كانت 963.633 مليار دج سنة 2001م لكن نسبتها من إجمالي الإنفاق العام كانت في تناقص مستمر فانتقلت من 72.94% سنة 2001م إلى 52.91% سنة 2008، كما نلاحظ تواصل ارتفاع قيمة نفقات التسيير من سنة 2008م التي بلغت 2217.775مليار دج إلى أن وصلت مع نهاية فترة الدراسة لتبلغ 3797.252 سنة

2011م، أما نسبتها من الإنفاق العام فبعد النزول إلى عتبة 52.91% سنة2008 ليعاود الارتفاع في سنة 2009م ب54.16% فوصولا إلى 66.25 % في سنة 2011م.

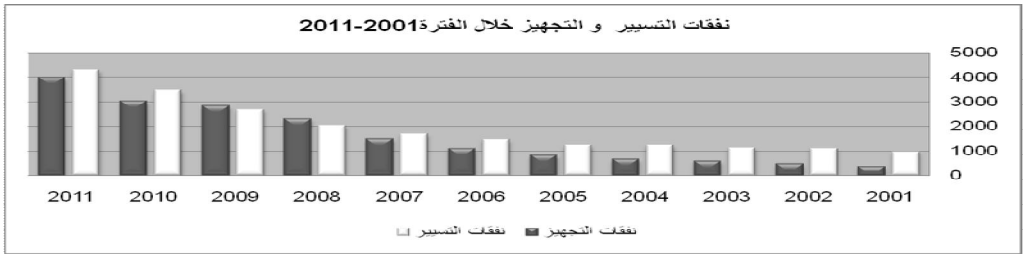
يعزى التزايد الملحوظ لنفقات التسيير إلى تزايد نفقات المستخدمين و تلبية الحكومة لجل طلبات النقابات، حيث تعتبر نفقات المستخدمين أهم ثاني بند في نفقات التسيير بعد التحويلات الجارية و التي ارتفعت من 6.9%. سنة 2005م إلى أكثر من 16% في سنة 2011م ، كما ارتفعت منح المصالح الإدارية و المستشفيات والمؤسسات العمومية إلى 12.9 % و هو ما أثر بالزيادة على مجمل نفقات التسيير.

ب- **تحليل تطور نفقات التجهيز:**

أما نفقات التجهيز فكذلك نلاحظ أنها في تزايد مستمر من حيث القيمة المطلقة لكنها تعتبر قليلة إذا ما قورنت بنفقات التسيير خاصة في السنوات الأولى من فترة الدراسة، لم تتجاوز عتبة 806.905 مليار د جالا بعد سنة 2005م لنلاحظ تضاعف في القيمة ما بين سنتي 2006م و 2011م من 1015.144 مليار دج إلى 1934.500 مليار دج على التوالي. أما من حيث النسبة ففي تزايد مستمر إلى غاية 2008م حيث وصلت إلى الذروة بنسبة 47.09% لتتناقص مع نهاية فترة الدراسة إلى غاية33.75%.

و يرجع السبب إلى تبني الحكومة برامج و مشاريع منشآت قاعدية كبرى و ذلك في إطار مخططات الإنعاش الاقتصادي و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية خلال تلك الفترة.

الشكل(3-4) نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة (2001م-2011م)



المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول السابق.

من خلال الجدول و المخطط السابق يمكن القول إجمالا أن نفقات التسيير و نفقات التجهيز في زيادة مستمرة وفق منحى تصاعدي من حيث القيمة.

لقد أدى اهتمام الجزائر بسياستها الانفاقية إلى ظهور نتائج على كافة المستويات جعلت الجزائر تعرف تغيرا ملحوظا سواء على مستوى المتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية. و بالنظر في الإنفاق على المشاريع التنموية التي تمس مستوى التنمية البشرية، فالجزائر خطت خطوات مهمة و حاسمة هذا الجانب. ما جعل مُـــــخْتَصي التنمية البشرية يهتمون أكثر بسياسة الإنفاق على التنمية البشرية بالجزائر.

المبحث الثالث: دراسة لأثر الإنفاق العام على التنمية البشرية(التعليم و الصحة) بالجزائر خلال الفترة (2001م -2011م).

في خِضَمِّ التحليل لقنوات الإنفاق العام المخصص للتنمية البشرية للدول يركز علماء الاقتصاد على أهداف سياسة الإنفاق العام في الرفع من المستوى الصحي والمستوى التعليمي لأفراد المجتمع. و بالتالي في رفع مؤشر التنمية البشرية باعتبار أن مؤشري التعليم و الصحة يؤثران بشكل كبير في مؤشر التنمية البشرية- و هذا بتحليل مخصصات القطاع عموما و بالنسبة لبعض المعطيات الاقتصادية الكلية لاقتصاد الدولة الكلي خاصة الناتج المحلي و مجموع الإنفاق العام و كذا دراسة الآثار التي تترتب عن هذا الإنفاق.

المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على التعليم بالجزائر خلال الفترة(2001-2011م).

تؤكد نظرية رأس المال البشري للنمو، أن أفضل أنواع الاستثمار هو الإنفاق على التعليم حيث، يعتبر قطاع التعليم مجالا خصبا للاستثمار، حيث ينظر إليه كقطاع حساس جدا، لدوره الكبير و الفعال في دفع عجلة النمو، هذا ما يستوجب تسخير كافة الموارد المالية و المادية و البشرية لأجل رفع مستوى تعليم الأجيال، و هذا ما يبرر التخصيصات الضخمة التي تعمدها الحكومات لقطاع التعليم. تشكل النفقات العامة الموجهة لقطاع التعليم في الجزائر نصيب مهم من الميزانية العامة للدولة، تحتل بها المرتبة الثانية بعد الإنفاق على الدفاع، و هذا ما يؤكد الاهتمام البالغ لهذا القطاع.

أولا:الإعتمادات المالية لقطاع التعليم في الجزائر خلال الفترة((2001-2011م)

القطاعات المعنية بالتعليم في الجزائر هي كل من قطاع التربية و التعليم العالي و التكوين المهني، كلها تمثل حصة مهمة من مجموع ميزانية الدولة، و مع بداية الألفية الجديدة زاد الاهتمام بهذا القطاع نظرا لأهميته في تكوين رأس المال البشري و كذا محاولة الوصول إلى ركب البلدان المتقدمة علميا و تكنولوجيا و استدراك ما فات من التدهور في سنوات التسعينات و ما مر به اقتصاد البلد من انحطاط، و الجدول التالي

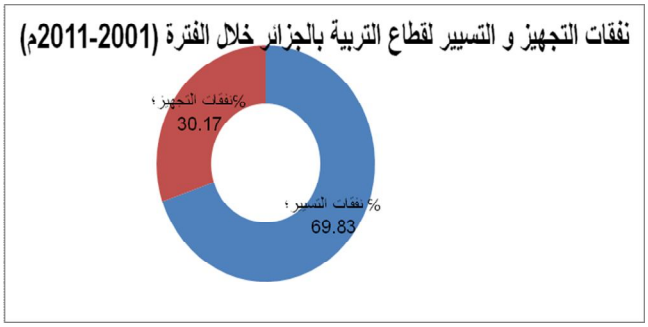
يبين النفقات الموجهة لقطاع التعليم و التكوين(التسيير و التجهيز) من خلال ميزانية الدولة لسنوات الدراسة.

جدول : (11-4) النفقات الخاصة بالتعليم و التكوين خلال الفترة(2001-2011م)

السنوات (م)	نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام%	النفقات الخاصة بالتعليم و التكوين(مليون دج)			نسب النفقات الخاصة بالتعليم	
		إجمالي النفقات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	% نفقات التسيير	%نفقات التجهيز
2001	18.68	246866	190866	56000	77.31	22.69
2002	19.02	295074.5	229284.5	65790	77.7	22.3
2003	19.47	319261.7	247843.7	71418	77.63	22.36
2004	18.63	352013.5	267921.5	84092	76.11	23.89
2005	18.76	385026.3	309186.3	75840	80.30	19.7
2006	18.09	443882.2	325110.2	118772	73.24	26.76
2007	16.33	507702.7	348631.7	159071	68.66	31.34
2008	13.86	580888.9	418723.9	162165	72.08	27.92
2009	18.75	796508.6	554575.6	241933	69.62	30.38
2010	19.61	876009.2	592547.2	283462	67.64	32.35
2011	23.75	1361229.1	820475.1	540754	60.27	39.73
المجموع	-	**6164462.7**	**4305165.7**	**1859297**	**69.83**	**30.17**

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية للسنوات(2001-2011م)

الشكل (4-4) نسبة نفقات التجهيز و التسيير لقطاع التربية بالجزائر خلال الفترة (2001-2011م)



إعداد الطالب : اعتمادا على معطيات الجدول السابق

نلحظ أن النفقات المخصصة لقطاع التعليم في زيادة طردية و مستمرة خلال السنوات العشر من الألفية الجديدة ففي سنة 2001م كانت مجمل الإنفاق على التعليم 246866 مليون دج ، ليبدأ في الارتفاع في كل سنة تقريبا بنسب متقاربة من 10% إلى 15 % إلى غاية سنة 2010م حيث بلغ 876009.2 مليون دج، و في سنة 2011م زاد الإنفاق بدرجة كبيرة حيث وصل إلى 1361229.1 بزيادة قدرها حوالي 35%. هذا من جهة كما نلاحظ من جهة أخرى، من خلال الجدول أعلاه و المخطط الذي يليه ،أن نسبة نفقات التسيير تتراوح بين الارتفاع و الانخفاض لتصل نسبة 80.7% سنة 2005م كأعلى نسبة لها و تصل نفقات التجهيز بالمقابل إلى أدنى نسبة لها في نفس السنة بنسبة 19.3% .أما خلال فترة الدراسة فمجموع نفقات التسيير يتفوق على مجموع نفقات التجهيز و ذلك بنسبة 69.83% مقابل 30.17% على التوالي.

و يُفسر ذلك كله بارتفاع الأجور التي تتزايد كل سنة بسبب خلق مناصب الشغل في القطاع تحت ضغط زيادة عدد المتمدرسين، و ضغط النقابات، و على اعتبار أن نفقات التجهيز جد مهمة فقد خصصت الحكومة مبالغ مهمة ارتفعت قيمة الاستثمار في قطاع التعليم من 56000 مليون دج سنة 2001م إلى 540754 مليون سنة 2011م أي تضاعف حوالي 9 أضعاف، و يُعزى ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من توفير الخدمات و زيادة الهياكل و توفير الدعم الحقيقي لهذا القطاع المهم، هذا كله بالإضافة إلى نفقات و تحويلات دعم التربية و التكوين من منح يتلقاها التلاميذ و توفير

خدمات النقل و الإطعام و منح موجهة للطلبة الجامعيين خاصة خلال السنوات الأخيرة للدخول الجامعي.

ثانيا: نسبة نفقات التعليم بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي

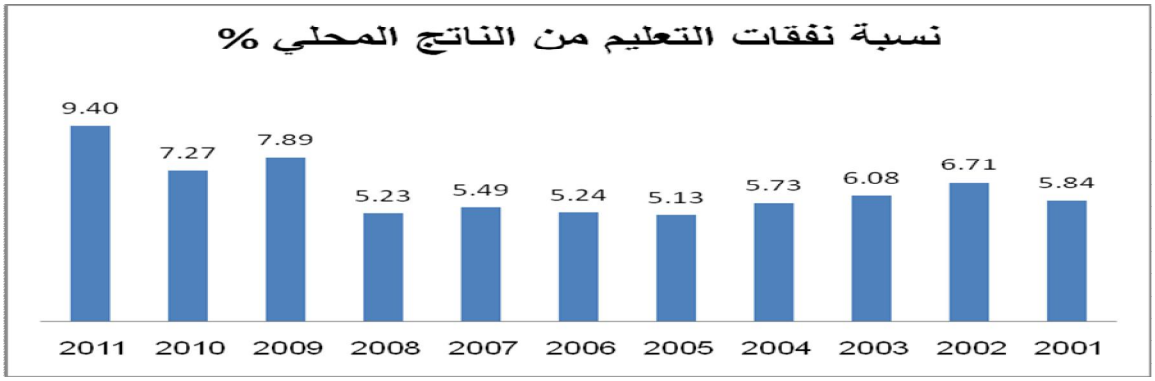
من أجل دراسة أهمية الإنفاق على التعليم يتم مقارنته مجموع الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما سنوضحه في الجدول الموالي الذي يبين نسبة نفقات التعليم بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال (2001-2011م)

الجدول(12-4): نسبة نفقات التعليم من الناتج المحلي الإجمالي%خلال (2001-2011م)

السنوات	إجمالي نفقات التعليم (مليار دج)	الناتج المحلي الإجمالي(مليار دج)	نسبة نفقات التعليم من الناتج المحلي الإجمالي%
2001	246.866	4222.1	5.84
2002	295.074.5	4395.2	6.71
2003	319.261.7	5247.5	6.08
2004	352.013.5	6135.9	5.73
2005	385.026.3	7498.6	5.13
2006	443.882.2	8460.4	5.24
2007	507.702.7	9232.7	5.49
2008	580.888.9	11090.02	5.23
2009	796.508.6	10034.25	7.89
2010	876.009.2	12049.49	7.27
2011	1361.229.1	14481.12	9.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل (5-4) نسبة نفقات التعليم من الناتج المحلي %



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق

عرفت نفقات التعليم تذبذبا خلال الفترة (2001-2011م) بين الصعود و النزول لكنها في الأغلب لم تنزل تحت نسبة5.13% و ذلك عام 2005 و أعلى قيمة لها حيث بلغت 9.% عام 2011م، وتعتبر نسبة متوسطة إلى ضعيفة بالمقارنة مع دول لها ناتج وطني مماثل للجزائر .ومن خلال المخطط يمكن القول في العموم أن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي تعرف ارتفاعا ملحوظا للاهتمام الذي توليه الحكومة لقطاع التعليم خاصة في برامج الإنعاش الاقتصادي و دعم التنمية الاقتصادية و البرامج المكملة.

ثالثا: تقييم أثر النفقات على قطاع التعليم.

لقد أولت مخططات الإنعاش الاقتصادي و التنمية الاقتصادية من سنة 2000م أهمية بالغة باعتبار قطاع التعليم أحد أهم ركائز التنمية البشرية، مما جعل الحكومة تنفق بسخاء لهذا القطاع، من أجل الوصول إلى أهداف و نتائج تمس الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

1- نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم:

من بين المؤشرات التي يتم تقييم مستوى التعليم في البلدان نصيب كل فرد من المجتمع من الإنفاق المخصص للتعليم، و فيما يلي جدول لنصيب الفرد الجزائري من نفقات التعليم:

جدول :(13-4) نصيب الفرد من الاتفاق على التعليم

السنوات (م)	2001	2006	2009	2011
نصيب الفرد من نفقات التعليم دج	7994	13055	20026	27811

المصدر:إعداد الطالب اعتمادا على تقارير البنك الدولي 2001-2011م

تغير نصيب الفرد من نفقات التعليم بارتفاعه من 7994 دج من سنة 2001م إلى الضعف سنة 2006م ببلوغه قيمة 13055دج و واصل الارتفاع إلى أربعة أضعاف في سنة 2011م. و هو ما يعكس التوسع الكبير في الإنفاق في ظرف يعتبر قياسي أي بعد عشر سنوات فقط.

2-عدد و نسب التمدرس في الأطوار التعليمية:

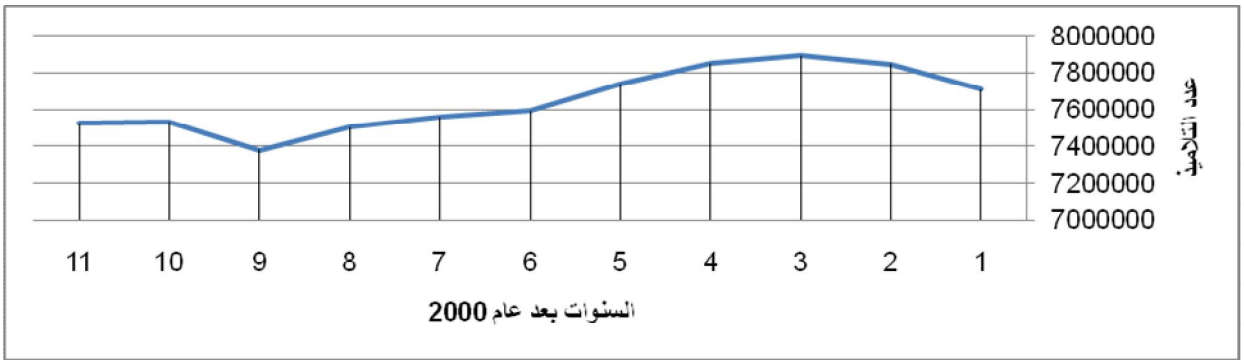
جدول(14-4) عدد التلاميذ خلال الأطوار التعليمية الابتدائي و المتوسط و الثانوي و نسب التمدرس

الموسم الدراسي	عدد التلاميذ المسجلين	نسبة التمدرس% ([1])
2001-2000	7712182	90.65
2002-2001	7849004	91.88
2003-2002	7894642	93.03
2004-2003	7851893	93.46
2005-2004	7741099	93.65
2006-2005	7593639	93.7
2007-2006	7557994	94.84
2008-2007	7502370	95.39
2009-2008	7380111	96.05
2010-2009	7531613	97.4
2011-2010	7525098	96.06

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء

[1]- نسبة التمدرس هي عدد التلاميذ المسجلين من سن6 إلى 15 سنة إلى عدد الأطفال من سن 6 إلى 15 سنة.

الشكل (6-4) نسب التمدرس في الأطوار التعليمية خلال الفترة (2001-2011م)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول السابق

من خلال الجدول و البيان نلاحظ أن عدد التلاميذ المسجلين في قطاع التعليم انتقل من 7712182سنة 2001م إلى أعلى مستوى له سنة 2003م بعدد 7894642 تلميذ ثم بدأ بالتناقص تدريجيا إلى أقل عدد وصل له سنة 2009م الذي بلغ فيها 7380111 ليعاود الارتفاع إلى غاية 7525098 في سنة 2011م.

بالرغم أن عدد المسجلين يظهر بالتناقص ثم الارتفاع لكن الملاحظ أن نسبة التمدرس في زيادة و ارتفاع حيث انتقلت من 90.65 سنة 2001م إلى 96.06 سنة 2011م باعتبار أن مرحلة الأساسي هي مرحلة لتفادي التسرب المدرسي، بالمقارنة مع سنوات التسعينات لم تكن تتعدى 70% بسبب غياب قاعات الدراسة خاصة في المناطق الريفية و المعزولة بالإضافة إلى مشكل الاكتظاظ في المناطق الحضرية.

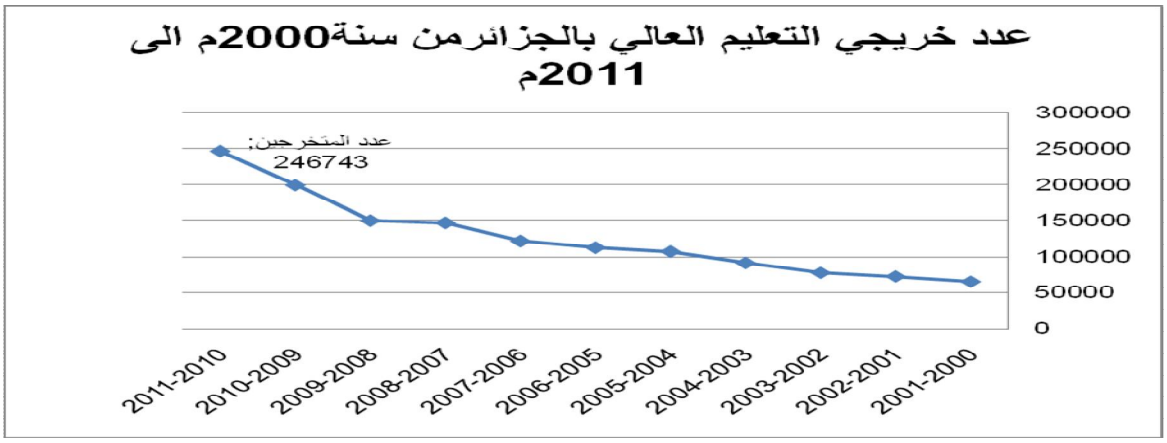
3-عدد المتخرجين من التعليم العالي

الجدول(15-4) عدد المتخرجين من التعليم العالي خلال الفترة (2001-2011م)

الموسم الجامعي	عدد المتخرجين
2001-2000	65192
2002-2001	72737
2003-2002	77972
2004-2003	91828
2005-2004	107515
2006-2005	112932
2007-2006	121905
2008-2007	146889
2009-2008	150014
2010-2009	199767
2011-2010	246743

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء

الشكل (7-4) رسم بياني لخريجي الجامعات خلال الفترة (2001-2011م)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول السابق

من خلال الجدول و الرسم البياني نلاحظ ارتفاع مستمر و متزايد لعدد خريجي الجامعات الجزائرية خلال فترة الدراسة (2001-2011م) الأمر الذي يعزز و يدعم

البحث العلمي حيث انتقل من 65192 متخرج من جامعات الجزائرية سنة 2001م إلى غاية وصوله العدد 246743 خريج من الجامعة الجزائرية.

4- البنية التحتية

الجدول(16-4): البنية التحتية بعد برامج الإصلاح الوطني

السنوات	عدد المؤسسات التعليمية			عدد الجامعات	المدارس الوطنية العليا
	ابتدائية	متوسط	ثانوي	-	-
2001	19186	3419	1259	15	-
2006	17163	3958	1473	24	-
2009	17552	4582	1658	32	-
2011	17790	4901	1813	49	19

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء

لقد ساهم التطور المشهود في المنشئات التعليمية، من مدارس و ثانويات و جامعات و مراكز تكوين و مدارس عليا من الاستفادة أكثر من فرص التعليم، و رفع مستوى التمدرس و كذا زيادة في الأبحاث و تطوير الرأسمال الفكري كما ونوعا.

يمكن القول أن الإعتمادات التي قُدرت لقطاع التعليم كبيرة خاصة منها ما خصص لتطوير و تحسين الهياكل و المنشئات إذ نجد الفرق شاسع في مجال البنية التحتية ما بين التسعينات من القرن الماضي و الآن و هذا إن دل إنما يدل على الأهمية القصوى للتعليم، لكن الأمر يتعلق بضرورة إيجاد حل لصعوبة اندماج جيش من المتخرجين و المتكونين من الجامعات و المعاهد في سوق العمل هذا من جهة و كذلك نوعية التعليم إذ لا تكفي الكمية في النهوض بتنمية بشرية قوية للمجتمعات.

المطلب الثاني: أثر الإنفاق العام على الصحة بالجزائر خلال الفترة(2001-2011م).

إن التوسع في الإنفاق على الصحة بالجزائر في الآونة الأخيرة، أصبح ضرورة تسهر الحكومة على توفير مخصصات لهذا القطاع من مجموع الإنفاق كله، و كذا

بالنسبة لميزانية الدولة و الناتج المحلي الإجمالي، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة وضمان صحة جيدة للمواطنين، والرقي في تقديم الخدمات الصحية.

أولا:التخصصات المالية لتسيير قطاع الصحة في الجزائر من خلال ميزانية الدولة

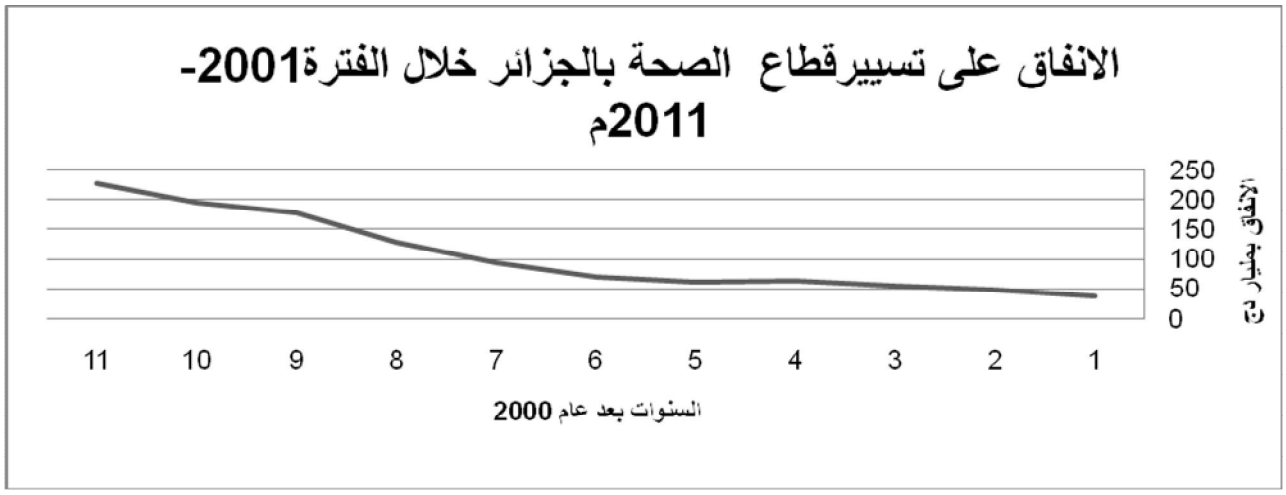
خلال برنامج التعديل الهيكلي الذي مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن الفائت، عرفت ميزانية الصحة في الجزائر تقشفا، جاء بعده و بمطلع الألفية انتعاشا ملحوظا، فقد ارتفعت الإعتمادات المالية التي خُصصت لقطاع الصحة والجدول التالي يبين المخصصة لتسيير قطاع الصحة ضمن الميزانية العامة في الجزائر مقارنة بإجمالي الإنفاق العام للسنوات 2001-2011م.

الجدول(17-4) الإعتمادات المخصصة لقطاع الصحة(تسيير) ضمن الميزانية العامة في الجزائر2001-2011م.

السنوات (م)	الإنفاق العام (مليارد ج)	الإنفاق المخصص للصحة(مليارد ج)	نسبة الإنفاق على الصحة للإنفاق العام(%)
2001	1321.028	38.32	2.90
2002	1550.646	49.11	3.16
2003	1639.265	55.43	3.38
2004	1888.930	63.77	3.38
2005	2052.037	62.46	3.04
2006	2453.014	70.31	2.86
2007	3108.669	93.55	3.00
2008	4191.053	129.2	3.08
2009	4246.334	178.32	4.19
2010	4466.940	195.01	4.36
2011	5731.407	227.8	3.97

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على تقارير البنك الدولي من 2001 إلى 2012.

الشكل(8-4) منحنى الإنفاق على تسيير قطاع الصحة خلال الفترة 2001-2011م



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق

الملاحظ من خلال الجدول و البيان أعلاه أنه ارتفع الإنفاق على تسيير الصحة من 38.2 مليار دج سنة 2001م إلى 49.1 مليار دج سنة 2002 م بمعدل زيادة يقدر بـــ: 71.4% ، ثم استمرت الزيادة خلال العشر سنوات بنفس الوتيرة مع ثبات نسبي خلال سنتي 2003 و 2004م وصولا إلى إنفاق ما قيمته 227.8 مليار دينار جزائري سنة 2011م، هذا راجع للأهمية التي أولاها مشروع الانتعاش الاقتصادي لقطاع الصحة، مع توفر على مُدخلات البترول التي تتزايد في كل سنة منذ مطلع الألفية. هذا من جهة و من جهة أخرى يلاحظ أن هناك تدني في نسبة نفقات قطاع الصحة في الجزائر بالنسبة للنفقات العامة، والتي لم تتجاوز هذه النسبة 05% مقارنة بدول أخرى، التي قد تتجاوز 15%.

ثانيا: نسبة النفقات الصحية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي

من أجل دراسة وضع الإنفاق على القطاع الصحي ندرج الجدول التالي و الذي نسبة نفقات الصحة للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة(2001-2011).

الجدول: (18-4) نسبة نفقات الصحة للناتج المحلي الإجمالي (2001-2011م)

السنوات (م)	الإنفاق المخصص للصحة(مليار دج)	نسبة الإنفاق على الصحة للناتج المحلي الإجمالي(%)
2001	38.32	3.8
2002	49.11	3.7
2003	55.43	3.6
2004	63.77	3.5
2005	62.46	3.1
2006	70.31	3.1
2007	93.55	3.5
2008	129.2	3.8
2009	178.32	4.6
2010	195.01	4.2
2011	227.8	4.4

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على تقارير البنك الدولي من 2001م إلى 2012م.

من خلال الجدول عرفت النفقات التي خصصت لقطاع الصحة نسبة متغيرة بين 3.8 % سنة 2001م إلى 3.7 % سنة 2007م كان هذا التغير صعودا و نزولا لكن بنسبة قليلة جدا لتعاود الارتفاع ابتداء من سنة 2008م إلى 3.8% و احتفظ بميزة الزيادة في كل سنة إلى غاية سنة 2011م أين وصلت إلى 4.4 % .

تبقى هذه النسب متواضعة إذا ما قورنت بدول أخرى كالمغرب التي بلغت نسبة الإنفاق حوالي 6.3% سنة 2011م و الأردن 8.5 % في نفس السنة. إذا نظرنا إلى الدول المتقدمة فنجدها رائدة في مجال الصحة، فقد لوحظ اهتمام كبير من قبل هذه الدول بالجانب الصحي من خلال تخصيص نسب جد معتبرة لهذا القطاع، فمثلا بلغت

نسبة الإعتمادات لقطاع الصحة بالنسبة للناتج المحلي ما قيمته في الولايات المتحدة الأمريكية قيمة 17.7% و الدانمارك 10.9 % خلال العام 2010م.

الجدول(19-4) نسبة الإنفاق الصحي للناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول

البلد/ السنوات (م)	2009	2010	2011
الدانمارك	11.5	11.1	10.9
الولايات المتحدة	17.7	17.7	17.7
المغرب	5.7	5.9	6.3
الأردن	9.5	8.5	8.5

المصدر: تقارير البنك الدولي عبر الموقع الشبكي: World bank : a puplic expenditure review.worldbank.org تصفح يوم :2014/08/15م 15:00.

إن تحليل و مقارنة نفقات التسيير على الصحة بالنسبة للنفقات العامة و الناتج المحلي يعبر عن مستوى أهمية الإنفاق على الصحة ، لكن هذا لا يعكس جهود الدولة المبذولة في إطار برامج البنية التحتية من المستشفيات و مراكز العلاج و الإدارات الخاصة بالقطاع، حيث استفاد القطاع من مبالغ مالية كبيرة موجهة للاستثمار العمومي لانجاز منشئات صحية و هذا ما سنلحظه خلال تقييمنا لحصيلة الانجازات خلال فترة الدراسة.

ثالثا: تقييم الإنجازات

1- حصة الفرد من الإنفاق على الصحة و توزيع العنصر البشري في قطاع الصحة:

أ- حصة الفرد من الإنفاق على الصحة

الجدول(20-4) حصة الفرد من الإنفاق على الصحة

السنوات	حصيلة الفرد من الإنفاق على الصحة (بالدولار الأمريكي)
2001	65
2002	65
2003	74
2004	90
2005	95
2006	106
2007	135
2008	183
2009	174
2010	181
2011	233

المصدر: تقارير البنك الدولي من سنة2001-2011م.

بحسب تقارير البنك الدولي لسنوات الدراسة، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الإجمالي 65 دولار سنة 2001 و 95 دولار سنة 2005 م، وصولا إلى 233 دولار للفرد سنة 2011م، ويعتبر معدل متواضع بالنسبة للمستوى العالمي ويقل متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الإجمالي في الجزائر عن مثليه في الدول النامية حيث يصل إلى 1119 دولار في البرازيل و 721 دولار في السعودية . و تحتل الجزائر المرتبة 80 في لائحة نصيب الفرد من الإنفاق الصحي من ضمن 148 دولة شملها تقرير مؤشرات التنمية في العالم لسنة 2010م.

وبلغت نسبة التغطية الصحية في الجزائر 876 ساكن لكل طبيب سنة 2003م و3681 ساكن لكل طبيب أسنان، بحيث عرف قطاع الصحة خلق مناصب شغل جد مهمة للسلك الطبي و شبه طبي بغية رفع المستوى الصحي للمواطنين، بحيث ارتفع عدد الأطباء من 36347 سنة 2001م طبيب إلى 39459طبيب سنة 2006م بنسبة زيادة تقدر 54.33%، و بحلول سنة 2011م وصل إجمالي الأطباء إلى46379 طبيب. مما ساهم في توسيع التغطية الصحية بطبيب واحد لكل 900 نسمة وجراح أسنان واحد سنة2011م بالإضافة إلى تطور الهياكل و المنشآت الصحية لتقديم الخدمات الصحية كما سنوضحه:

ب- توزيع العنصر البشري في قطاع الصحة

جدول (21-4) توزيع العنصر البشري في قطاع الصحة

السنوات (م)	2003	2004	2006	2011
الأطباء	36347	37720	39459	46379
أطباء الأسنان	8651	8842	9684	11220
صيادلة	5705	6082	7267	9030

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ تطور ملحوظ و ملموس لكل من عدد الأطباء و أطباء الأسنان و الصيادلة مابين سنة 2003م و سنة 2011م حيث بلغ عدد الأطباء 46379 طبيب سنة 2011م سواء جزائريين أو أجانب بعد أن كان 36347في سنة 2003م و من جهة أخرى تطور عدد الصيادة إلى الضعف بين سنتي 2003م و 2011م و هذا ما يعكس التطور الملحوظ لكل أسلاك القطاع الصحي.

2- المنشئات الصحية:

أنجزت الجزائر عددا هاما من المرافق الصحية خلال الفترة الممتدة من 2001م إلى 2011م، سعيا لتحسين نوعية العلاج وتقريبه من المواطن، و يمكن تلخيص المنجزات كالتالي:[1]

أ-المستشفيات:

- 14 مستشفى جامعي
- 68 مؤسسة استشفائية متخصصة
- 200 مؤسسة استشفائية عمومية
- 778 مؤسسة استشفائية تابعة للقطاع الخاص
- قدرة الاستيعاب بين القطاعين العمومي والخاص أكثر من 71 ألف سرير
- المؤسسات الصحية الجوارية
- 1513 عيادة متعددة الخدمات
- 5836 قاعة علاج

ب-العيادات التابعة للقطاع الخاص

- 5904 عيادة تابعة لأطباء مختصين خواص
- 6206 عيادة لأطباء عامين خواص
- 4909 عيادة جراحة أسنان تابعة للخواص
- 9000 وكالة صيدلانية خاصة

رابعا:المؤشرات الصحية الهامة للجزائر

يمكن وصف الحالة الصحية في الجزائر اعتمادا على بعض المؤشرات الصحية العالمية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، مثل متوقع العمر عند الميلاد و معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة و معدل وفيات الرضع ، و هو ما يوضحه الجدول

[1]-تصفح الموقع الشبكي: الصحة العمومية، http://www.djazair50.dz يوم : 16-09-2014 على الساعة 1600:.

الموالي الذي يبين قيم المؤشرات خلال مجموعة من السنوات(2001-2006-2009-2011م)

الجدول:(22-4)المؤشرات الحيوية لقطاع الصحة للجزائر(2001-2011م)

المؤشرات الصحية السنوات	2001	2006	2009	2011
مأمول العمر عن الميلاد بالسنوات	69	70	70	71
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 مولود حي	39	32	28	27
احتمال الوفاة الأولي لكل 1000 نسمة	33	28	24	23

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات المنظمة العالمية للصحة و إحصائيات البنك الدولي الموقع الشبكي التصفح يوم08-09-2014 a.albankaldawli.o

من خلال الجدول نلاحظ أن العمر المأمول عند الميلاد في ارتفاع مستمر حيث كان يقدر سنة 2001م بـــ 69 سنة ليرتفع عند 73 سنة 2006م ثم يصل إلى 71 عام في سنة 2011م، كذلك يمكن ملاحظة أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في تناقص منذ سنة 2001م و التي بلغت 39 لكل مولود 1000 إلى أن وصلت 27 طفل سنة 2011م كذلك احتمالات الوفاة الأولي أن عند الولادة تناقص ليصل ما بين عامي2001م و 2011 من 33 طفل إلى 23 طفل على التوالي، و هذا يعتبر انجازا محفزا حيث في ظرف 10 سنوات ينقص احتمال الوفاة ب 10 مواليد.

لقد تواصلت الإصلاحات بوضع برامج لإصلاح المؤسسات الصحية، لكن هناك صعوبات حالت تحول دون الوصول إلى تحقيق الأهداف التي وجدت هذه البرامج من اجلها، أشارت إليها المنظمة العالمية للصحة:[1]

- عدم تنظيم المصالح الصحية، فالبرغم من عددها معتبر لا تستجيب الهياكل الصحة العمومية إلا جزئيا للطلب الصحي، حيث يعرف التكفل بالأمراض نقا.

[1] -Organisation Mondiale de la Santé, Stratégie de copération avec les pays: république Algérienne Démocratique et Populaire, p10.

- التوزيع السيئ لمهني الصحة، حيث تشهد المنطقة الجنوبية تغطية سيئة بخصوص الأطباء المختصين.
- تخفيض خدمات صحية ذات جودة منخفضة بسبب عدم التأهيل للمورد البشري
- عدم رضا الطواقم الطبية بسبب غياب التحفيز و انخفاض الأجور.
- ارتفاع الثقل التمويلي الذي تسببه المؤسسات الصحية على كاهل ميزانية الدولة.

مما سبق يمكننا أن نخلص إلى أن الوضعية الصعبة التي تمر بها الصحة الجزائرية مرتبطة أساسا بمشاكل التنظيم و التسيير، و ليس نقصا في الإمكانات و الموارد البشرية و المادية فقط، و أمام هذا الوضع أصبح ضروريا إعادة النظر في التسيير وإيجاد حلول تنظيمية من أجل ترشيد و تحسين مستوى الخدمات الصحية.

المطلب الثالث: ملخص تطور مؤشر التنمية البشرية بالجزائر.

من أجل تحقيق تنمية بشرية مرتفعة، و التي تعتبر هدفا منشودا، بذلت الجزائر على غرار جل دول العالم جهودا معتبرة، منذ مطلع الألفية الثالثة، سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم الإعتمادات المالية الكبيرة التي رصدت عبر مختلف برامج التنمية لتحقيق هذا الهدف، و مع دراسة و تتبع مؤشر التنمية البشرية IHD للجزائر خلال الفترة (2001-2011م) لا يعكس أهمية تلك الجهود ولا تلك البرامج و المخصصات و فيما يلي نحاول إلقاء الضوء على مؤشر التنمية البشرية للجزائر خلال فترة الدراسة.

أولا: مؤشر التنمية البشرية قبل عام 2000م

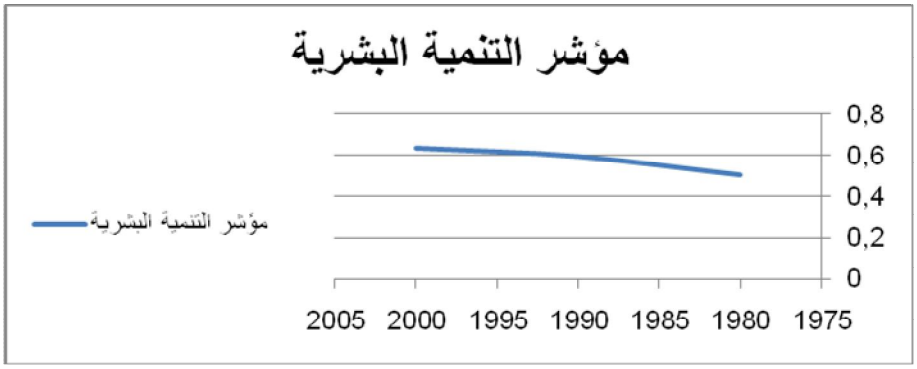
من أجل تتبع مؤشر التنمية البشرية للجزائر قبل العام 2000م نستعرض الجدول و لبيان و التالي الذي يوضح التطور الحاصل للمؤشر منذ العام 1980م

الجدول(23-4) تطور مؤشر التنمية البشرية بين سنتي 1980 و 2000م

السنوات	مؤشر التنمية البشرية
1980	0.509
1985	0.551
1990	0.576
1955	0.595
2000	0.634

المصدر : تقرير التنمية البشرية 2014م

شكل (9-4) منحنى مؤشر التنمية البشرية (1975-2005م)



المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول (24-4)

من خلال البيان و الجدول السابق، إذا أردنا أن نقسم فترة الدراسة إلى فترتين نلحظ تطور لمؤشر التنمية البشرية للعشرية الأولى بين سنتي 1980 و 1990م أكبر من تطوره في العشرية الثانية أي بين سنتي 1990 و 2000م . بالرغم أن المؤشر في كلا الفترتين تطور. و لعل ذلك راجع للأزمة السياسية التي ميزت الفترة الثانية، و كذا ارتباط الدولة بسياسات التصحيح الهيكلي و زيادة الاقتراض و الدين لتجنب الأزمة الاقتصادية، إذ ألقت بانعكاساتها على كل القطاعات التي تمس حاجات الإنسان ورغباته من تعليم و صحة و أمن و دخل و هي العوامل التي تحدد مؤشر التنمية البشرية.

ثانيا: مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة(2001-2011م)

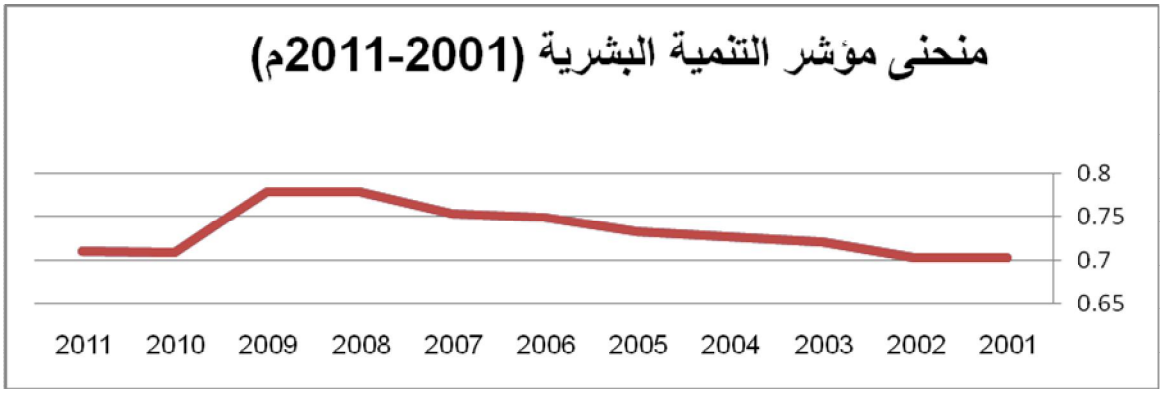
يُجمع جل الاقتصاديين أن من بين المعايير التي يستند إليها في تقييم البرامج الحكومية هي مدى تطور و تغير مستوى التنمية البشرية و ذلك بتتبع مؤشر التنمية البشرية الذي يصدره المكتب التابع لمنظمة الأمم المتحدة. الجدول التالي يبين تغير مؤشر التنمية البشرية للجزائر خلال الفترة (2001-2011م)

الجدول (24-4)التالي يبين تغير مؤشر التنمية البشرية للجزائر خلال الفترة (2001-2011م)

السنوات	قيمة مؤشر التنمية البشرية	ترتيب حسب دليل التنمية البشرية
2001	0.704	107
2002	0.704	108
2003	0.722	103
2004	0.728	102
2005	0.733	104
2006	0.749	104
2007	0.754	104
2008	0.779	-
2009	-	-
2010	0.710	84
2011	0.711	96

المصدر: تقارير التنمية البشرية 2001-2014م

شكل (10-4) منحنى مؤشر التنمية البشرية (2001-2011م)



المصدر: اعتمادا على بيانات الجدول السابق

تفيد بيانات الجدول(25-4) و البيان السابقين أن مؤشر التنمية البشرية بدأ تحسنا سنة تلو الأخرى حيث انتقل من 0.704 سنة 2001م إلى 0.754 سنة 2007م حيث احتلت المرتبة 104 ، بمعدل تطور سنوي متوسط 0.7% و بهذا المعدل بقيت الجزائر ضمن قائمة الدول متوسطة التنمية البشرية.ومع الجهود التي بذلت خلال هذه الفترة. كما بقيت الجزائر محافظة الجزائر على نمو المؤشر الخاص بالتنمية البشرية و بينما توقع الخبراء أن تحافظ الجزائر على نمو المؤشر الخاص بالتنمية البشرية حدث العكس و ذلك بانخفاضه ابتداء من سنة 2009م إلى غاية سنة 2011م بالرغم أن الجزائر احتلت أفضل ترتيب لها ببلوغها مرتبة 84 . ثم يعاود الارتفاع مجددا في سنة 2011م ببلوغه 0.711 بترتيب 96 عالميا.

ثالثا: العلاقة بين الإنفاق على مكونات التنمية البشرية و تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر

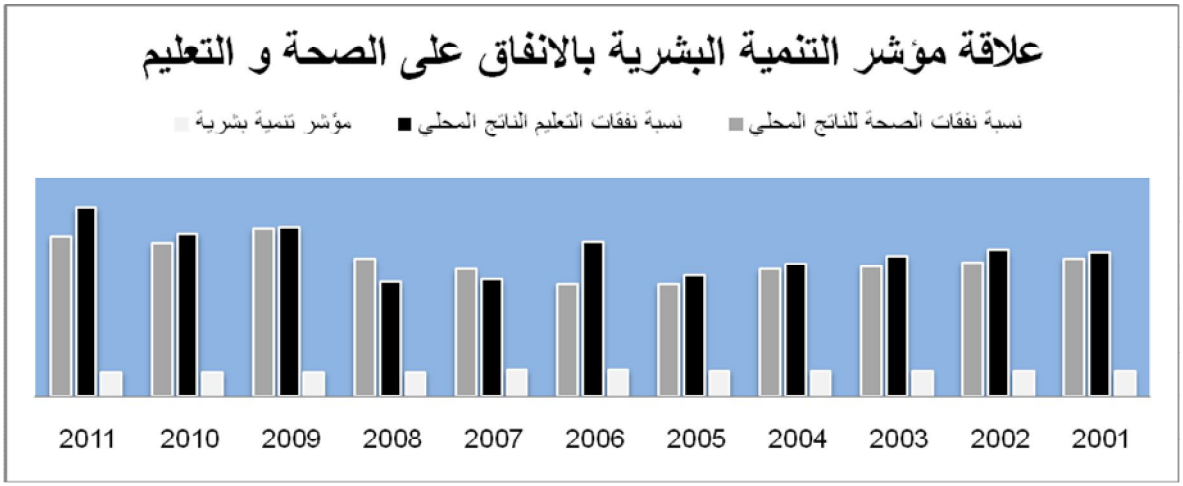
إن دليل التنمية البشرية يتكون من مجموعة من المؤشرات خاصة بالصحة و التعليم و المستوى المعيشي معبرا عنهم بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة و متوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذين هم في سن الدراسة و نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، و بحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2010م أن متوسط العمر بالجزائر 73 سنة كما تشير الإحصائيات أن معدل الالتحاق بالمدارس بالجزائر وصلت 96% خلال سنة2010م. ووفق التقرير فان الجزائر تخصص 4.3% من الناتج الخام إلى قطاع التربية و التعليم و 3.6% للصحة، إن تحقيق مجموعة من الأهداف مسطرة في قطاعي التعليم و الصحة بالإنفاق عليهما من شأنه التأثير في مؤشر التنمية البشرية و هذا ما ندرسه من خلال الجدول في الصفحة الموالية.

الجدول: (25-4) قيمة مؤشر التنمية البشرية و الإنفاق على التعليم و الصحة خلال الفترة(2001-2011م)

السنوات	قيمة مؤشر التنمية البشرية	إجمالي النفقات التعليم(مليار دج)	نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام%	الإنفاق المخصص للصحة(مليار دج)	نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام%	إجمالي الإنفاق العام(مليار دج)
2001	**0.704**	246.866	18.68	38.32	2.90	1321.028
2002	**0.704**	295.074	19.02	49.11	3.16	1550.646
2003	**0.722**	319.261	19.47	55.43	3.38	1639.265
2004	**0.728**	352.013	18.63	63.77	3.38	1888.930
2005	**0.733**	385.026	18.76	62.46	3.04	2052.037
2006	**0.749**	443.882	18.09	70.31	2.86	2453.014
2007	**0.754**	507.702	16.33	93.55	3.00	3108.669
2008	**0.779**	580.888	13.86	129.2	3.08	4191.053
2009	-	796.508	18.75	178.32	4.19	4246.334
2010	**0.710**	876.009	19.61	195.01	4.36	4466.940
2011	**0.711**	1361.229	23.75	227.8	3.97	5731.407

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على الجداول(18،24،12-4)

شكل (11-4) منحنى علاقة مؤشر التنمية البشرية بالانفاق على الصحة و التعليم



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق

بعد دراسة تطور مؤشر التنمية البشرية و إنفاق الجزائر خلال الفترة (2001-2011م) و من خلال البيان أعلاه و الجدول(26-4) يتضح جليا العلاقة الوطيدة بين الإنفاق على التعليم و الصحة و مؤشر التنمية، إذ نلاحظ أن العلاقة

طردية بين مؤشر التنمية البشرية و الإنفاق على التعليم و الصحة حيث من سنة 2001م إلى غاية سنة 2008م نجد الزيادة في الإنفاق أكثر من الضعف يقابله تحسن في مؤشر التنمية البشرية، و بحلول سنة 2008م أين بدأ في الارتفاع تدريجيا مع التوسع في الإنفاق الكبير حتى سنة 2010م.

من الواضح أن الجزائر أظهرت سياسة التوسع في الإنفاق في سنة 2008م حيث ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم بالنسبة للإنفاق العام بشكل كبير فانتقل من 13.86% إلى 18.75% بين سنتي 2008و 2009م على التوالي، في حين بقيت نسبة الإنفاق على الصحة بالنسبة للإنفاق العام ثابتة إلى متزايدة تقريبا في نفس السنتين، وهو ما أثر على مؤشر التنمية البشرية بالإيجاب خلال السنوات التي تبعت 2008م.

يمكن القول أيضا أن نتائج الإنفاق على التعليم و الصحة لن تكون مباشرة أو آنية حيث تأخذ وقتا لظهورها مثل نسبة الإلمام بالقراءة و الكتابة التي لا يمكن رؤية آثارها خلال سنة واحدة، و كذلك الأمر بالنسبة لمعدل الوفيات، هذا من جهة و من جهة أخرى تتأثر نتائج مؤشري الصحة و التعليم بحصة الأفراد من الإنفاق عليها التي يمكن ظهور آثارها خلال سنة واحدة.

بتطرقنا لدراسة الإنفاق على قطاعي الصحة و التعليم خلال العشر سنوات الأولى من هذا القرن و الذين يعتبران مؤشرين هامين لمكونات مؤشر التنمية البشرية لا يجب أن نغفل عدة عوامل أخرى لها الأثر الكبير كذلك في هذا المؤشر كقطاع السكن الذي خصص له مبالغ ضخمة في ميزانيات الدولة كذلك لا يمكن عوامل أخرى كالبطالة و حرية الصحافة و مشاركة المرأة في المجتمع و الحريات السياسية و التضخم كلها عوامل من شأنها تحديد مؤشر التنمية البشرية للمجتمع.

و إجمالا يمكن أن نقول أن أثر الإنفاق العام على التنمية البشرية بالجزائر كان له الأثر البالغ، كذلك يمكن القول أن الجزائر لم تحقق الكثير في مجال التنمية البشرية مقارنة مع دول تشبهها اقتصاديا. حيث أن مؤشر التنمية البشرية بالجزائر، عرف تحسنا خلال السنوات الأخيرة، لكنه اعتبر أن هذا التحسن لا يتطابق في قيمته مع

"الانفراجة المالية الكبيرة"، خاصة عندما عرفت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا، و يلاحظ ذلك سنة 2012م، لما سجل مؤشر التنمية البشرية 0,713، بينما في سنة 2007م كان 0.754، كما يمكننا أن نتساءل إن كان هذا التراجع سببه النموذج المبني على المحروقات حصريا. أم هناك أسبابا تتعلق بالتسيير أساسا.

و لقد عرف التصنيف الذي وردت فيه الجزائر، ضمن تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، والذي وضعها في المرتبة 93 عالميا والمرتبة الـــ11 عربيا من بين 187دولة، وهي مرتبة متدنية، ودعمت هذه النظرة، مسألة أنه و برغم الموارد المالية المتأتية من المحروقات لا تحتل الجزائر إلا المرتبة 93، أي أن الأمر لا يعد إنجازا كبيرا، فهناك دول تشبه الجزائر في هذا الوضع لكنها توجد في أفضل تصنيف للتنمية البشرية للأمم المتحدة، هذا الاختلاف هو جانب غير اقتصادي ولا خدماتي بل يمكن أن يكون سياسيا بالدرجة الأولى، ويتعلق الأمر بأولويات البلاد ضمن برنامجها، من الناحية السياسية، حيث لا يمكن الفصل الجانب الاقتصادي عن الجانب السياسي، خاصة ما تعلق بتحديد الأولويات. و الأمر الثاني و الذي لا يقل أهمية عن سابقه هو ترشيد الإنفاق العام و الأثر الذي يعقب سياسة ترشيد الإنفاق له ايجابيات لا تحصر. ثم إن ترتيب الجزائر في المرتبة 11 عربيا ، كذلك لا ينسجم مع إمكانياتها البترولية (طبعا إذا أغفلنا الكثافة السكانية)إذا عُلم أن أكثر الدول التي سبقتها في التصنيف الأمـــمـــي، تتشابه معها من حيث مداخيل البترول، وأولها دول الخليج التي حازت على مرتبة مشرفة.

خلاصة الفصل:

عند الوقوف عند المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري انطلاقا من السنوات الأولى للاستقلال ووصولا إلى وقتنا الراهن نجد أنه مر بعدة مراحل، انطلاقا من التأثر بالفكر الاشتراكي، ، ثم تبني نظام المخططات، إلى غاية بداية التسعينات، تميزت هذه المرحلة بضخامة الجهود الاستثمارية خاصة في المجال الصناعي لكنها لم تكن تلقى النجاح المنشود بسبب حداثة الاستقلال و التبعية الاقتصادية من جهة و كاهل المديونية من جهة أخرى.

هذا ما نتج عنه بعض الإصلاحات الهيكلية و التي كانت مفروضة(من قبل الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي) أفرزت نتائج سلبية وخيمة على الجانب الاجتماعي نتيجة للتدابير المتخذة في إطار التعديل الهيكلي حتى نهاية التسعينات، و مع مطلع الألفية الجديدة و بسبب مداخيل النفط وسعت الجزائر في نفقاتها من خلال برامج ضمن ثلاث خماسيات.

مكّن الإنفاق العام على التنمية البشرية بالجزائر خاصة قطاعي التعليم و الصحة من ملاحظة الأثر البالغ لهذا الإنفاق، فمع التوسع في درجة الإنفاق خلال بداية الألفية تطورت مؤشرات التنمية البشرية في كل عام، و ذلك بنمو الإعتمادات المالية المخصصة لرفع مستوى التعليم و ترقية الخدمات الصحية للقضاء على الفقر و تحسين نوعية الظروف المعيشية للأفراد، في إطار برامج تنموية. غير أن النتائج المحققة على صعيد التنمية البشرية في الجزائر لم تكن بحجم تلك الجهود المبذولة.

خاتمـــة عامة

خاتمة عامة:

لقد تغير دور الدول في القرن العشرين تغيرا كبيرا سواء في الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية، فبعد أن كان دورها محايدا أو محصورا في المجال الاقتصادي فقط، أملت عليه التحديات الراهنة و المرتبطة أساسا بآفاق التنمية أن تكون المسؤول الأول عن تحقيق تنمية شاملة، و لعل الاستخدام الفعال للموارد المالية و استغلالها و تحديد أولوياتها من خلال السياسة المالية، أهم مسؤولية تقوم بها الدولة، فمن خلال الإنفاق العام على جوانب التنمية (اجتماعيا و اقتصاديا و سياسيا) لأجل تحقيق التراكم الفعال للرأس المال البشري، و من ثمة تتحدد ثروة الأمم و هذا ما ينتج عنه تنمية فعالة للاقتصاد.

و مما تقرر عند المختصين أن جوهر مفهوم التنمية البشرية يعني الزيادة في الخيارات المطروحة أمام الناس، و زيادة الخيارات يقصد منه التوسع في عناصر التنمية البشرية و المتمثلة في الصحة الجيدة الخالية من العلل واكتساب العلم والمعرفة و كذا توسيع خيارات الموارد الضرورية للعيش الكريم، ونعني بالعيش الكريم إتاحة الفرص لممارسة حياة سياسية واقتصادية واجتماعية وخالية من الضغوط و ضمان حقوق الناس.

و مما يلاحظ اليوم أن هناك ارتباط واضح بين الإنفاق العام و مستوى التنمية البشرية(أهم ركائزها التعليم و الصحة)، فبعض الدول التي حسنت من مستويات التنمية الاقتصادية و البشرية، لابد و أنها غيّرت من سياستها الانفاقية بالتوسع، فمع مرور الوقت ظهرت علاقة طردية بين مستويات الإنفاق العام و الازدهار في مستوى التنمية البشرية، فزيادة الإنفاق العام يؤثر في مؤشرين مهمين كمؤشر الصحة و مؤشر التعليم و بدورهما يؤثران في مؤشر التنمية البشرية المعتمد من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، و هو ما يحدد المستوى الذي تصله الدول في كل عام.

والجزائر على غرار هذه الدول خاضت تجربة في بداية الألفية غايرت كل التجارب التي خاضتها من قبل حيث عرفت توسعا كبيرا في حجم نفقاتها ابتداء من العام 2001م، وصل إلى عدة أضعاف ارتفع على إثره مخصصات قطاعي التعليم

والصحة و بزيادة الإنفاق على هذين القطاعين المهمين، استتبع هذا بتطور في مؤشر التنمية البشرية لكن ذلك لم يكن كافيا، إذا ما قورنت بمثيلاتها من الدول، و لعل ذلك يرجع إلى عدة أسباب من بينها أسباب تتعلق بالتسيير وأخرى بتطور حاجيات المجتمع كما و نوعا.

و من خلال هذا التحليل و على ضوء ما سبق فان هذه الدراسة **تقبل الفرضية** " الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية المؤثرة في التنمية". كل خطة تنموية تعتمدها الدول تراعي جيدا سياستها المالية و تضع قنوات مخصصة للإنفاق لنجاح هذه الخطة.

كذلك هذه الدراسة **تقبل فرضية** " أن الإنسان هو أداة و غاية التنمية" إن الاهتمام البالغ بتنمية موارد البشر في الحاضر و المستقبل جعل تنمية العنصر البشري هدف مبتغى و ذلك من خلال البشر أنفسهم.

هذه الدراسة **تقبل الفرضية** القائلة " يؤثر توسع الإنفاق العام على بعض مكونات التنمية البشرية في زيادة مستوى التنمية البشرية" فزيادة نفقات التعليم و الصحة من شأنه رفع مستوى التعليم و الصحة و بالتالي رفع مستوى التنمية البشرية، و لكن ذلك يكون نسبيا و ليس بنفس درجة الزيادة.فمن جهة أخرى تجارب بعض الدول أثبتت أن الزيادة في بعض مكونات التنمية البشرية لا يستلزم الزيادة في التنمية البشرية لكل الدول نظرا للخصائص التي تتوفر عليها كل دولة.

مكنت هذه الدراسة من **رفض الفرضية** التالية "يرتفع المستوى العام للتنمية البشرية بوجود توسع للإنفاق الذي يدخل ضمن مخططات التنمية المعتمدة بالجزائر خلال الفترة (2001-2011م)"، فالتوسع في الإنفاق العام في الغالب يتبعه ارتفاع في مستويات التعليم و الصحة و بالتالي زيادة في مستوى التنمية البشرية لكن هذه الدراسة تطرقت إلى تحليل مؤشر التنمية البشرية للجزائر، و بالتالي الارتفاع المتضاعف للإنفاق العام لم يقابله نفس الارتفاع في مؤشر التنمية البشرية ، هذا إذا تم المقارنة خلال سنوات الدراسة، أما إذا رأينا تجارب بعض الدول و الذي يحاكي اقتصادها اقتصاد الجزائر كذلك يتم رفض الفرضية أيضا فبعض الدول توسعت في الإنفاق العام

فظهر ذلك على مؤشر التنمية البشرية في حين الجزائر لم تظهر تلك النتائج. فالتسيير الكفء و ترشيد الإنفاق العام أيضا من الأسباب التي ترفع من مستوى التنمية البشرية.

نتائج الدراسة:

على ضوء إشكالية البحث و أهداف دراسة "أثر الإنفاق العام على التنمية البشرية" توصلنا إلى مجموعة من النتائج و التي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- توسع نطاق قدرات الدولة على إدارة مواردها و استخدام السياسة المالية لتحقيق التقدم في المجال الاقتصادي و الاجتماعي في ضوء الموارد المتاحة.
- اعتبار الإنفاق العام أداة مهمة من أدوات السياسة المالية و الذي له دور كبير في تحقيق أهداف تنموية (تنمية اقتصادية، اجتماعية) تعتمدها الدول واستغلال التقسيمات التي تخدم أغراضا متعددة .
- تزايد الإنفاق العام لجميع الدول و اعتباره ظاهر تستوجب الدراسة والملاحظة ومن ثم محاولة ترشيده.
- من أجل ضمان مردودية أفضل و محاولة إيجاد حلول لتزايد هذه النفقات والعمل على توجيهها بما يخدم القطاعات المنتجة و الابتعاد عن القطاعات غير المنتجة، وضعت معايير تحد أو تنقص من الإفراط في الإنفاق، ومنه و من خلال هذا التخصيص فإننا نترقب آثاراً سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.
- اعتبار مفهوم التنمية البشرية كأحد مفاهيم التنمية ابتداء من فترة التسعينات حيث اصطلح على أن الإنسان هو وسيلة التنمية و غايتها و أنه أفضل استثمار فمن خلاله يتم رفع مستويات المعيشة للأفراد و الشعوب.
- تقوم الدول لأجل رفع مستوى التنمية البشرية بالتركيز على تحسين مؤشرات الخيارات المهمة للتنمية البشرية (صحة، تعليم، دخل) كما يمكننا القول أن هذه الخيارات اعتبرت أساسية.
- لتحقيق التنمية المستدامة يجب توفر عدة عوامل تخدم التنمية البشرية كتأثير البيئة، و تأثير الشفافية في التسيير، و مشاركة المواطنين، و المجتمع المدني في الحياة

السياسية و الاجتماعية، و مواضع صنع القرار، و ترشيد الإنفاق و محاربة الآفات الاجتماعية.و هنا تظهر العلاقة بين التنمية البشرية و التنمية المستدامة.

- علاقة الإنفاق العام و التنمية البشرية علاقة ترابط إذ تتأثر مكونات التنمية البشرية بأوجه الإنفاق الاجتماعي و عدالة الإنفاق فهي عوامل ضرورية.

- إن الاهتمام بالصحة و التعليم و التغذية و مشاركة المرأة و الحرية السياسية كلها عوامل ضرورية تعكس مستوى التنمية البشرية داخل البلدان.

- أخذت بعض البلدان النامية موضوع التنمية البشرية مأخذ الجد في الآونة الأخيرة، لكن محدودية الموارد المالية و اتساع الهوة بين البلدان المتقدمة و النامية أعاقت معظم المجهودات بالرغم من برامج المساعدات الدولية، لكن لم توقفها تماما.

- بلغ معدل الزيادة في الإنفاق العام 12.05% خلال الفترة(2001-2011م) وهذا الارتفاع المذهل تسبب في تسجيل عجز في أغلب سنوات هذه الفترة، و يعزى ذلك إلى ارتفاع نفقات التسيير من جهة و الذي كان بسبب زيادة قيمة التحويلات كالإعانات و الأجور و زيادة مناصب العمل، و من جهة أخرى ارتفاع نفقات التجهيز بسبب أخذ الحكومة الجزائرية على عاتقها برامج تنموية ضخمة و بنية تحتية كبيرة.

- حققت الجزائر انجازات كبيرة بسبب البرامج التنموية الضخمة فقد كانت هناك آثار ايجابية اثر تخصيص مبالغ ضخمة لهذه البرامج، فقد انخفض معدل الفقر ومعدلات البطالة، و زادت نسبة التمدرس و ارتفعت مستويات الخدمة الصحية و زادة نسبة الاستفادة من المرافق العامة و السكنات و المياه الصالحة للشرب و تغير مؤشر تمكين المرأة للأحسن.

- برغم الانجازات التي حققت خلال فترة الدراسة لكن هذا لا يعكس الواقع الاقتصادي و الاجتماعي الـــــمُرْضي ، فهناك نقص في الخدمات الصحية و نوعيتها داخل المجتمع الجزائري، كما أن البطالة مازالت متفشية في أوساط الشباب و خريجي الجامعات و مناصب العمل ليست مناصب دائمة، كما أن هناك خدمات متدنية في بعض المناطق الريفية و مازلت أزمة السكن تشكل الهاجس الأكبر لدى المواطن الجزائري.

- تطور مؤشر التنمية البشرية للجزائر في بدايات الألفية و مع السنوات الأخيرة خاصة في سنة 2008م عرف تقهقرا واضحا كما عرفت تراجعا في الترتيب ليعود مجددا للارتفاع وهذا لا يعكس البتة حجم الأموال الضخمة والمرصودة لتنمية عناصر التنمية البشرية.

- يعود سبب عدم تحقيق مؤشر تنمية بشرية مرتفع برغم المخصصات المالية الضخمة لعدة عوامل منها ما يتعلق بالتسيير الغير كفء، و منها ما يتعلق بقلة كفاءة ترشيد الإنفاق العام، و منها ما يخص قضايا الفساد و كذلك لا يمكن التقليل من أثر التضخم و ارتفاع مستوى العالمي للأسعار.

التوصيات:

من خلال مات تم دراسته و تحليله ضمن فصول هذه الدراسة يمكن أن نخرج بتوصيات من شأنها أن تفيد في ترقية التنمية البشرية:

- **تحسين مستوى و فعالية الإنفاق العام،** و ذلك من خلال:

- ترشيد الإنفاق العام و ذلك من خلال آليات المراقبة و تفعيل دور الدولة والقطاع الخاص و كذا المجتمع المدني، من جهة و إصلاح منظومة الإدارة المالية وضمان الاستخدام العقلاني للموارد المالية.

- إصلاح مؤسسات الدولة و زيادة كفاءاتها في التسيير والتنظيم والمراقبة و حتى في العقاب من أحل إرساء أسس الحكم الراشد و مكافحة الفساد.

- تحقيق العدالة الاجتماعية دون تمييز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضرورة إشراك المواطنين في الحكم و وضع الخطط و البرامج التنموية و محاولة إحداث تنمية بشرية مستدامة تعود بالنفع على الأفراد و المجتمع.

- على الجزائر إضفاء مزيد من اللامركزية في الحكم، و تمكين الجميع من صنع القرار على مستوى التنمية المحلية، كما تمكن اللامركزية من إزالة الحواجز ما بين المسؤولين والمجتمعات والمنظمات المدنية، يسهل هذا من عمليات المراقبة على الإنفاق، و هذا ما يجعل التنمية أكثر فاعلية.

- تدريب و تأهيل كوادر الجمعيات الخيرية، و إشراكها في عمليات التوعية لفئات المجتمع البسيطة و نشر الأفكار التي تدعوا إلى المطالبة بالحقوق السياسية و المدنية والاجتماعية.

- **تحقيق تنمية بشرية مرتفعة،** و ذلك من خلال:

- رفع مستوى التعليم في الجزائر و زيادة الإنفاق العام على التعليم، و مراقبة المناهج التعليمية بما يتوافق مع التطور التكنولوجي في العالم.

- الحرص أكثر على إجبارية التعليم، و مراقبة ذلك و السهر على متابعة هذا على أرض الواقع و عدم الاكتفاء بسن القوانين فقط.

- إعطاء أهمية أكثر برفع المستوى التعليمي في المناطق الريفية و محاربة ظاهرة التهرب المدرسي.

- الحرص على إشراك الإناث في التعليم و تشجيع برامج محو الأمية للكبار.

- توفير مناصب عمل لخريجي الجامعات و المراقبة المستمرة للمتخرجين والتركيز على الكفاءات و الإطارات العليا و إصلاح المنظومة الجامعية كما و نوعا.

- رفع مستوى الصحة في البلاد و زيادة الإنفاق على القطاع الصحي، و توفير المرافق الصحية بما يزيد في نوعية و كمية الخدمات الصحية.

- تكوين و إعداد الطواقم الطبية و شبه الطبية بما يتلاءم و نسبة النمو السكاني من جهة و التطور التكنولوجي في مجال الصحة من جهة أخرى، و كذا إعداد إطارات تسهر على تنظيم و مراقبة الإدارة الصحية.

- التركيز على العمل الجواري للجمعيات لتوعية الأفراد و نشر الثقافة الصحية والعلاج الوقائي.

- مكافحة ظاهرة التصحر و الحفاظ على الغطاء النباتي و الثروة الغابية.

- تكوين و ترقية الكوادر البشرية القادرة على إعداد البحوث و التقارير التحليلية و الإحصائية لمؤسسات و أجهزة و مراكز البحوث لرفع مستوى التكنولوجية و مواكبة التقدم العلمي.

- الاستفادة من تجارب الدول الأكثر تقدما في مجال التنمية البشرية و محاولة نقل التجارب الناجحة خاصة في مجال تخصيص الإنفاق على التنمية الاجتماعية و البشرية.
- إشراك الجامعة في عمليات الدراسة و التحليل و الاستشراف.

آفاق الدراسة:

تفتح هذه الدراسة للباحثين و المهتمين المجال للتوسع أكثر في دراسة المواضيع ذات الصلة خاصة ما تعلق منها في مجال التنمية البشرية ، يمكن نذكر منها ما يلي:

- أثر السياسة المالية على التعليم و الصحة و دورهما في رفع مستوى التنمية البشرية.
- أثر التوسع في الإنفاق على رفع مستوى التعليم و الصحة.
- علاقة اقتصاد المعرفة بالتنمية البشرية.
- دراسة مؤشرات التعليم و الصحة و أثره على مؤشر التنمية البشرية.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

01- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1) أبو دوح محمد عمر ، **ترشيد الإنفاق العام** و **عجز** ميزانية **الدولة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006

2) البنا محمد ، **المالية العامة مدخل حديث**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2009

3) الجمل هشام مصطفى ، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**،الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية

4) الحاج طارق، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 1999

5) الدمرداش إبراهيم طلعت ، **اقتصاديات الخدمات الصحية**، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، مكتبة المدينة الزقازيق، مصر 2000.

6) العبادي عبد الناصر و آخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، بدون معلومات

7) العسل إبراهيم، **التنمية في الإسلام**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت 1996

8) القاضي عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة و النظام المالي في الإسلام**، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر

9) القصيفي جورج ، **التنمية البشرية**، التنمية البشرية في الوطن العربي

10) الكفراوي عوف محمود ، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة**، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997

11) النجار عبدالهادي ، **اقتصاديات النشاط الحكومي**، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، الكويت 1982

12) بعلي محمد الصغير ، يسري أبو العلاء، **المالية العالمة** ، **(النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)**،الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر و التوزيع،

الجزائر،2003
13) بن خلدون عبدالرحمن ، **مقدمة ابن خلدون**، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت 2000
14) بوزيدة حميد ، **جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة الرسم على القيمة المضافة:دراسة نظرية و تطبيقي**ة،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2005.
15) توج بوشهولز، ترجمة:نزيرة الافندي و عزة الحسيني، **أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996.
16) توفيق نصيرات فريد ، **إدارة منظمات الرعاية الصحية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان 2008.
17) حسن بهلول بلقاسم ،**سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر**، الجزء الأول ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1999 .
18) حسن خليف فليح ، **اقتصاديات التعليم و تخطيطه**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، الأردن
19) حسن رواية ، **مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية**، الطبعة الأولى الدار الجامعية الاسكندرية2001-2002
20) حسين مصطفى، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
21) حسين وجدي ، **المالية الحكومية و الاقتصاد العام**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1988.
22) حشيش عادل أحمد، **أساسيات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
23) حشيش عادل احمد ، **أصول الفن المالي في الاقتصاد العالمي**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1974
24) حشيش كمال ، **أصول المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجامعية،الطبعة

الأولى، الإسكندرية، 1984
25) حلمي مراد محمد ، **مالية عامة**،كتب عربية، بدون تاريخ نشر،
26) دراز حامد عبد المجيد، **السياسات المالية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر 2004.
27) دراز حامد عبد المجيد، **السياسات المالية**، الدار الجامعية،الطبعة الأولى، الإسكندرية،2002.
28) دراز حامد عبد المجيد، **دراسات في السياسة المالية**، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر 1988.
29) سليمان سلوى، **السياسة الاقتصادية**، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973.
30) شحادة خالد الخطيب، احمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع الأردن، 2005.
31) شهاب مجدي محمود، **أصول الاقتصاد العام المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2004.
32) صالحي صالح، **دراسات اقتصادية، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي**، العدد الأول 1999، مركز البحوث و الدراسات الإنسانية،الجزائر
33) صدقي عاطف، **مبادئ المالية العامة**،الطبعة الأولى، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1973

34) عبد الحسين العبكلي طارق، **اقتصاديات الموارد البشرية**، الطبعة الأولى، عمان 2007.
35) عبد السلام منذر، **دراسات في اقتصاديات التربية**، الطبعة الأولى، دار الطليعة لبنان 1974.
36) عبد العزيز عثمان سعيد، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية بيروت، 2008.

37) عبد المجيد أحمد رشوان حسين، **التنمية(اجتماعيا-ثقافيا-اقتصاديا-سياسيا-إداريا-بشريا)**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة 2009.

38) عبدالهادي أحمد فايز، **علاقة العولمة بالتنمية البشرية دراسة تطبيقية مع التركيز على الدول النامية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، مصر 2013.

39) عدلي ناشد سوزي، **المالية العامة**،منشورات الحلبي الحقوقية.

40) علي خليل بن سليمان اللوزي: **المالية العامة**، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن 2000

41) عوض الله زينب، **أساسيات المالية العامة**،دار الجامعة الجديدة،مصر ، 2006

42) قدي عبد المجيد ،**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2005

43) قنديل عبد الفتاح ، سلوى سليمان، **الدخل القومي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979.

44) كمال السيد مصطفى، **مفهوم التنمية البشرية**،"مجلة رؤى جديدة"، القاهرةالعدد04،ديسمبر 1998

45) لطفي علي، **التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980

46) لطفي علي ، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة 1982

47) مبارك حجير محمد، **السياسة المالية و النقدية لخطط التنمية** الاقتصادية،الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة و النشر، القاهر بدون تاريخ النشر

48) مجيد الموسوي ضياء، **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2009

49) محروس اسماعيل محمد ،**اقتصاديات التعليم دراسة خاصة عن التعليم المفتوح و السياسة التعليمية الجديدة**، الإسكندرية.

50) محمد عباس محرزي ،**اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2008

51) محمد عباس محرزي ، **اقتصاديات المالية العامة،الطبعة الخامسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر2012

52) محمد فؤاد إيمان ، **تكوين رأس المال البشري، التنمية البشرية في مصر**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة2000.

53) مصطفى الجمل هشام ، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، القاهرة

54) نابهانز جورج ، **تاريخ النظرية الاقتصادية**، ترجمة صقر احمد صقر، المكتبة الأكاديمية القاهرة، الطبعة الأولى، 1997

55) هيكل عبد العزيز فهمي ، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980

ب- الرسائل و المذكرات:

56) حميدوش علي ، **التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر(1990-2005)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة،جامعة الجزائر2006/2005

57) مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990- 2004**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005.

58) محمد فرحي ، **النمذجة القياسية ترشيد السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة خاصة لسياسية الإنفاق العام)**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر 1999./1998

59) أحلام بوعزارة ، **أثر العولمة على التنمية البشرية الواقع و الآفاق دراسة تحليلية لبعض التجارب العالمية**،رسالة ماجستير جامعة في العلوم الاقتصادية الجزائر،2009 /2008.

60) أحمد ضيف، **سياسة الإنفاق العام على النمو و التشغيل في الجزائر،1994-2004**، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الشلف، 2005/2004.

61) أوصياف محمد أمين ، **أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لينة من الدول خلال 1980-2005**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2011.

62) بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية بالجزائر 1980-2008**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، (2011/2010).

63) عبد الباسط بوزيان ، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الشلف ،5007/2006

64) فاطمة الزهراء لمودة ، **إستراتيجية التنمية البشرية في معالجة الفقر-دراسة حالة الجزائر-** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2012/2011

65) كريم بودخدخي، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001/2009**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ،2009/2010.

66) صبطي عبيدة ، **أساليب التنمية البشرية بين النموذج الغربي و النموذج الإسلامي**، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة،2006/2005

67) سمير غربي ، **دور رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية ،حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر2010/2009

ج- المجلات والنشريات:

68) نبيل بوفليح ، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية، العدد 12، الجزائر، 2012

69) بن بيتور ،ندوة حول تمويل الاقتصاد الجزائري، نشرية صادرة عن المعهد المغاربي بالجزائر،customs and fiscal، 1993.

70) حسن الحاج، **عجز الموازنة المشكلات** و **الحلول**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد63، ماي 2007.

د- التقارير و المستندات:

71) تقرير التنمية البشرية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 1996.

72) تقارير التنمية البشرية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(من2001الى2013).

73) تقرير التنمية الإنسانية العربية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2002

74) تقرير التنمية الإنسانية العربية، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية،2009

75) تقارير المنظمة العالمية للصحة(2001-2011).

76) قوانين المالية للسنوات (1979-1989م)، الجزائر. الجرائد الرسمية2000.

77) صندوق النقد الدولي ، تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق ، واشنطن 1998

78) المادة رقم (03) من القانون21/90 المؤرخ في 15 /08/ 1990 و المتعلق بالمحاسبة العمومية.

79) المادة (24)من القانون 84/17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

80) المادة رقم(23) من القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية.

81) المادة(35) من القانون17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

ه- الملتقيات والمؤتمرات:

82) جمال سالمي ، **اثر التنمية البشرية المستدامة في تحسين فرص الاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة،** ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص اندماج في الاقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، جامعة ورقلة،

83) قريشي يوسف و الياس بن ساسي، **مؤشرات التنمية البشرية، المفهوم، الأساسيات، القياس،** ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، جامعة ورقلة

84) محمد زردومي ، **الملتقى الوطني الأول حول تعليمية المواد في النظام الجامعي** مخبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية، جامعة الجزائر أفريل 2010.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

85) JOHNSON ,Harry Gordon , **On Economic and society** ,Chicago, University of Chicago,Bress,1975, .

86) Organisation Mondiale de la Santé, **Stratégie de copération avec les pays:** république Algérienne Démocratique et Populaire,

87) PNU,1996 –Rapport mondial sur le développement Humain 1996

3- المراجع الالكترونية:

88) http://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsis/doc/s03-wsis-doc-0004!!msw-a.doc20.04.2013/

89) www.un.org/ar/esa2014/04/04

90) RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 2003; www.un.org

91)http://www.arabapi.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=2014./03/30

92) http://www.djazairess.com/elkhabar/309682 2014./03/30
93) http://www.albankaldawli.org2014./03/30
94) http://www.albankaldawli.org.2014/03/30
95) https://www.dha.gov.ae 11/08/2014
96) www.oms.com 30/08/2014 ،14:00.
97) www.oms.com 30/08/2014 ،16:00.
98) http://www.djazair50.dz : 16-09-2014 :1600.

الملاحق

ملحق (7/6) : هيكل الإنفاق العام في الدول العربية (2011-2007)

(نسبة مئوية)

	2007	2008	2009	2010[1]	2011[1]
الإنفاق الجـــــــــاري	71.1	73.7	75.3	72.6	73.7
الإنفاق الرأســـــــــمالي	27.9	26.0	24.2	27.2	26.3
صـــافي الإقراض الحكومـــي	1.0	0.3	0.4	0.3	-0.1
الإنفـــاق العـــــــام	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2012، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (5/6) : الإنفـاق العـام
(2011-2007)

	الإنفاق العام (مليون دولار أمريكي)					نسبة التغير 2010-2011 (%)		النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)				
	2007	2008	2009	2010[1]	2011[1]	بالعملة المحلية	بالدولار الأمريكي	2007	2008	2009	2010[1]	2011[1]
مجموع الدول العربية	467,390	594,725	651,653	710,029	798,099	...	12.4	29.4	29.8	37.5	35.4	33.7
الأردن	6,469	7,661	8,505	8,051	9,616	19.4	19.4	37.8	34.8	35.7	30.4	33.3
الإمارات	45,473	70,600	76,486	90,682	101,268	11.7	11.7	17.6	22.5	29.4	31.9	29.9
البحرين	4,835	5,666	5,729	7,009	7,574	8.1	8.1	26.2	25.6	29.2	32.0	29.3
تونس	11,309	13,476	13,823	13,285	15,974	18.2	20.2	29.1	30.1	31.7	30.0	34.4
الجزائر	46,849	66,823	60,360	61,130	82,056	31.4	34.2	34.5	39.1	43.7	37.7	41.6
جيبوتي	320	399	404	426	440	3.4	3.4	37.7	40.6	38.5	37.7	35.6
السعودية	124,333	138,685	159,049	174,369	220,453	26.4	26.4	32.3	29.1	42.2	38.2	36.9
السودان	12,085	13,470	11,026	11,663	12,073	19.7	3.5	21.4	22.1	17.3	16.6	17.3
سورية	10,423	11,778	13,702	15,490	16,673	10.5	7.6	25.8	22.4	25.4	25.8	27.7
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	26,497	49,257	44,784	59,638	59,521	0.7 -	0.2 -	35.7	45.7	47.5	54.2	38.9
عمان	15,286	19,663	19,870	19,171	22,526	17.5	17.5	36.5	32.4	41.2	32.4	31.0
قطر *	23,695	27,260	31,478	45,535	52,240	14.7	14.7	29.7	23.6	32.2	35.8	30.1
القمر	104	138	122	130	132	2.0	1.7	22.3	26.0	23.3	24.6	23.3
الكويت *	35,607	34,633	66,915	39,130	57,021	40.2	45.7	31.1	23.5	63.1	32.7	35.4
لبنان	9,061	10,050	11,388	10,074	10,628	5.5	5.5	36.3	33.9	32.9	27.1	26.5
ليبيا	24,510	35,577	28,542	46,689	20,037	57.1 -	57.1 -	36.0	41.1	44.8	58.5	53.5
مصر **	41,119	51,257	64,086	66,272	68,649	9.2	3.6	31.5	31.5	34.0	30.3	29.1
المغرب	19,864	26,131	25,525	29,967	30,896	5.8	3.1	26.4	29.4	28.2	32.8	33.0
موريتانيا	837	1,084	870	1,030	1,125	14.5	9.2	29.7	30.6	28.7	28.4	27.7
اليمن	8,713	11,120	8,991	10,288	9,197	10.5 -	10.6 -	34.0	36.6	31.8	33.0	32.7

[1] بيانات فعلية أولية.

* للسنوات المالية المنتهية في آذار/مارس.

** للسنوات المالية المنتهية في حزيران/يونيو.

ملاحظة : يصنف الانفاق العام في الكويت على اساس الانفاق الجاري، والانفاق الراسمالي، والانفاق الانشائي، ومشتريات الاراضي والأصول غير المنقولة.

المصدر : استنيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2012، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

جدول 1: الميزانية العامة للدولة من 1963 إلي 2011

الوحدة : مليون دج

السنـــــة	الإرادات				النفقات	
	الجبائية	منها: الجبائية البترولية	غير الجبائية	المجموع	التسيير	التجهيزات (إسهامهت نهائية)	المجموع
1963	2 163	257	-	**4 110**	2 237	-	-
1964	2 581	295	-	**4 200**	2 070	-	-
1965	2 752	377	110	**2 862**	2 757	732	**3 489**
1966	3 024	632	493	**3 517**	2 846	952	**3 798**
1967	3 377	880	652	**4 019**	3 398	836	**4 234**
1968	3 953	1 134	615	**4 568**	3 405	1 296	**4 701**
1969	4 734	1 320	954	**5 688**	3 578	1 875	**5 453**
1970	5 456	1 350	850	**6 306**	4 253	1 623	**5 876**
1971	5 982	1 648	937	**6 919**	4 687	2 254	**6 941**
1972	8 434	3 278	744	**9 178**	5 365	2 832	**8 197**
1973	9 956	4 114	1 111	**11 067**	6 270	3 719	**9 989**
1974	21 399	13 399	2 039	**23 438**	9 406	4 002	**13 408**
1975	23 195	13 462	1 858	**25 052**	13 656	5 412	**19 068**
1976	24 976	14 237	1 239	**26 215**	13 170	6 948	**20 118**
1977	31 279	18 019	2 200	**33 479**	15 282	10 191	**25 473**
1978	35 379	17 365	1 403	**36 782**	17 575	12 531	**30 106**
1979	44 844	26 516	1 585	**46 429**	20 090	13 425	**33 515**
1980	58 020	37 658	1 574	**59 594**	26 789	17 227	**44 016**
1981	76 714	50 954	2 670	**79 384**	34 205	23 450	**57 655**
1982	69 448	41 458	4 798	**74 246**	37 996	34 449	**72 445**
1983	74 852	37 711	5 792	**80 644**	44 391	40 434	**84 825**
1984	90 809	43 841	10 556	**101 365**	50 272	41 326	**91 598**
1985	93 778	46 786	12 072	**105 850**	54 660	45 181	**99 841**
1986	74 095	21 439	15 595	**89 690**	61 154	40 663	**101 817**
1987	78 694	20 479	14 290	**92 984**	63 761	40 216	**103 977**
1988	82 200	24 100	11 300	**93 500**	76 200	43 500	**119 700**
1989	110 000	45 500	6 400	**116 400**	80 200	44 300	**124 500**
1990	147 300	76 200	5 200	**152 500**	88 800	47 700	**136 500**
1991	244 200	161 500	4 700	**248 900**	153 800	58 300	**212 100**
1992	302 664	193 800	9 200	**311 864**	276 131	144 000	**420 131**
1993	300 687	179 218	13 262	**313 949**	291 417	185 210	**476 627**
1994	398 350	222 176	78 831	**477 181**	330 403	235 926	**566 329**
1995	578 140	336 148	33 591	**611 731**	473 694	285 923	**759 617**
*1996	786 600	495 997	38 557	**825 157**	550 596	174 013	**724 609**
1997	878 778	564 765	47 890	**926 668**	643 555	201 641	**845 196**
1998	708 384	378 556	66 127	**774 511**	663 855	211 884	**875 739**
1999	874 888	560 121	75 608	**950 496**	774 695	186 987	**961 682**
2000	1 522 739	1 173 237	55 422	**1 578 161**	856 193	321 929	**1 178 122**
2001	1 354 627	956 389	150 899	**1 505 526**	963 633	357 395	**1 321 028**
2002	1 425 800	942 904	177 388	**1 603 188**	1 097 716	452 930	**1 550 646**
2003	1 809 900	1 284 975	164 566	**1 974 466**	1 122 761	516 504	**1 639 265**
2004	2 066 110	1 485 699	163 789	**2 229 899**	1 250 894	638 036	**1 888 930**
2005	2 908 308	2 267 836	174 520	**3 082 828**	1 245 132	806 905	**2 052 037**
2006	3 434 884	2 714 000	205 041	**3 639 925**	1 437 870	1 015 144	**2 453 014**
2007	3 478 600	2 711 850	209 300	**3 687 900**	1 674 031	1 434 638	**3 108 669**
2008	2 680 689	1 715 400	221 759	**2 902 448**	2 217 775	1 973 278	**4 191 053**
2009	3 073 612	1 927 000	201 750	**3 275 362**	2 300 023	1 946 311	**4 246 334**
2010	2 799 644	1 501 700	275 000	**3 074 644**	2 659 078	1 807 862	**4 466 940**
2011	2 978 298	1 529 400	424 810	**3 403 108**	3 797 252	1 934 500	**5 731 407**

* ملاحظة: 1996: وضعية منجزة على ضوء "النقد– الصرف"

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2011 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.329.601.000
مصالح الوزير الأول	1.774.314.000
الدفاع الوطني	516.638.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	419.486.622.000
الشؤون الخارجية	28.363.652.000
العدل	49.815.764.000
المالية	58.371.770.000
الطاقة والمناجم	30.416.135.000
الموارد المائية	11.111.443.000
الاستشراف والإحصائيات	939.109.000
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار	4.135.439.000
التجارة	12.361.594.000
الشؤون الدينية والأوقاف	16.096.937.000
المجاهدين	169.614.694.000
التهيئة العمرانية والبيئة	3.266.759.000
النقل	28.874.103.000
التربية الوطنية	569.317.554.000
الفلاحة و التنمية الريفية	115.907.074.000
الأشغال العمومية	6.912.595.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	227.859.541.000
الثقافة	22.913.218.000
الاتصال	7.120.012.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.992.419.000
التعليم العالي والبحث العلمي	212.830.565.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال	2.899.636.000
العلاقات مع البرلمان	241.660.000
التكوين والتعليم المهنيين	38.328.953.000
السكن والعمران	13.181.921.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	76.058.041.000
التضامن الوطني والأسرة	109.466.698.000
الصّيد البحري والموارد الصّيدية	1.811.565.000
الشباب والرياضة	28.280.209.000
المجموع الفرعي	**2.796.717.597.000**
التكاليف المشتركة	**637.589.037.000**
المجموع العام	**3.434. 306.634.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي
لسنة 2011 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	116.000	772.000
الفلاحة والري.....	291.052.000	392.442.000
دعم الخدمات المنتجة.....	18.169.500	39.445.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	743.382.000	941.890.500
التربية والتكوين.....	428.486.000	540.754.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	177.816.000	363.062.000
دعم الحصول على سكن.....	396.466.000	240.560.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000 000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.415.487.500**	**2.778.926.000**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	375.194.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	—	—
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	60.000.000	30.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**60.000.000**	**405.194.000**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.475.487.500**	**3.184.120.000**

الجدول 2: تطور عدد الطلاب حسب طور التعليم - السنة الدراسية: 63/1962 إلى 11/2010 -

السنة الدراسية	الطور الأول و الثاني للأساسي*	الطور الثالث للأساسي*	الثانوي	المجموع
1963-1962	777 636	30 790	...	...
1964-1963	1 049 435	74 384	5 823	1 129 642
1965-1964	1 215 037	89 549	9 031	1 313 617
1966-1965	1 332 203	107 944	12 213	1 452 360
1967-1966	1 370 357	115 334	14 645	1 500 336
1968-1967	1 460 776	123 586	19 340	1 603 702
1969-1968	1 551 489	138 502	22 084	1 712 075
1970-1969	1 689 023	162 198	28 630	1 879 851
1971-1970	1 851 416	191 957	34 988	2 078 361
1972-1971	2 018 091	241 924	42 286	2 302 301
1973-1972	2 206 893	272 345	53 799	2 533 037
1974-1973	2 376 344	299 908	65 673	2 741 925
1975-1974	2 499 605	336 007	75 797	2 911 409
1976-1975	2 641 446	395 875	97 571	3 134 892
1977-1976	2 782 044	489 004	112 003	3 383 051
1978-1977	2 894 084	595 493	134 427	3 624 004
1979-1978	2 972 242	679 623	153 449	3 805 314
1980-1979	3 061 252	737 902	183 205	3 982 359
1981-1980**	3 118 827	804 621	211 948	4 135 396
1982-1981	3 178 912	891 452	248 996	4 319 360
1983-1982	3 241 926	1 001 420	279 299	4 522 645
1984-1983	3 336 536	1 126 520	325 869	4 788 925
1985-1984	3 414 705	1 252 895	358 849	5 026 449
1986-1985	3 481 288	1 399 890	423 502	5 304 680
1987-1986	3 635 332	1 472 545	503 308	5 611 185
1988-1987	3 801 651	1 490 863	591 783	5 884 297
1989-1988	3 911 388	1 396 326	714 966	6 022 680
1990-1989	4 027 612	1 408 522	753 947	6 190 081
1991-1990	4 189 152	1 423 316	752 264	6 364 732
1992-1991	4 357 352	1 490 035	742 745	6 590 132
1993-1992	4 436 363	1 558 046	747 152	6 741 561
1994-1993	4 515 274	1 618 622	793 457	6 927 353
1995-1994	4 548 827	1 651 510	821 059	7 021 396
1996-1995	4 617 728	1 691 561	853 303	7 162 592
1997-1996	4 674 947	1 762 761	855 481	7 293 189
1998-1997	4 719 137	1 837 631	879 090	7 435 858
1999-1998	4 778 870	1 898 748	909 927	7 587 545
2000-1999	4 843 313	1 895 751	921 959	7 661 023
2001-2000	4 720 950	2 015 370	975 862	7 712 182
2002-2001	4 691 870	2 116 087	1 041 047	7 849 004
2003-2002	4 612 574	2 186 338	1 095 730	7 894 642
2004-2003 *	4 507 703	2 221 795	1 122 395	7 851 893
2005-2004	4 361 744	2 256 232	1 123 123	7 741 099
2006-2005	4 196 580	2 221 328	1 175 731	7 593 639
2007-2006	4 078 954	2 443 177	1 035 863	7 557 994
2008-2007	3 931 874	2 595 748	974 748	7 502 370
2009-2008	3 247 258	3 158 117	974 736	7 380 111
2010-2009	3 307 910	3 052 523	1 171 180	7 531 613
2011-2010	3 345 885	2 980 325	1 198 888	7 525 098

* **ملاحظة 1** : يخص التعليم الإبتدائي إبتداءا من السنة الدراسية 04/2003 سابقا الطورين الأول و الثاني من التعليم الأساسي.
يخص التعليم المتوسط إبتداءا من السنة الدراسية 04/2003 سابقا الطور الثالث من التعليم الأساسي.

** **ملاحظة 2** : إبتداءا من السنة الدراسية 81/1980 إلى 03/2002 يتعلق الأمر بالتعليم الأساسي.

جدول 1: تطور عدد الأطباء و عدد السكان لكل طبيب من 1962 الى 2010

السنة	الأطباء			عدد السكان لكل طبيب*
	الجزائريون	الأجانب	المجموع	
1962	342	937	1 279	7 835
1963	285	1 034	1 319	7 922
1964	288	1 013	1 301	8 376
1965	304	1 115	1 419	8 007
1966	364	992	1 356	8 738
1967	417	1 036	1 453	8 649
1968	461	1 152	1 613	8 029
1969	519	1 179	1 698	7 861
1970	611	1 149	1 760	7 562
1971	696	1 189	1 885	7 289
1972	784	1 201	1 985	7 139
1973	1 241	1 226	2 467	5 938
1974	1 425	1 247	2 672	5 675
1975	1 820	1 392	3 212	4 909
1976	2 427	1 448	3 875	4 245
1977	3 026	1 295	4 321	3 948
1978	3 756	1 607	5 363	3 282
1979	4 561	1 785	6 346	2 855
1980 **	6 202	2 310	8 512	2 193
1981	6 858	2 501	9 359	2 058
1982	7 515	2 401	9 916	2 005
1983	8 190	3 188	11 378	1 804
1984	9 106	3 026	12 132	1 746
1985	11 170	2 051	13 221	1 654
1986	13 396	1 965	15 361	1 466
1987	15 949	1 811	17 760	1 303
1988	18 683	1 131	19 814	1 200
1989	20 436	1 031	21 467	1 137
1990	22 716	834	23 550	1 063
1991	24 323	468	24 791	1 034
1992	24 917	387	25 304	1 038
1993	25 134	357	25 491	1 055
1994 ***	25 685	111	25 796	1 066
1995			27 317	1 027
1996			27 652	1 033
1997			28 344	1 025
1998			29 970	985
1999			30 962	968
2000			32 332	941
2001			33 654	918
2002			35 368	887
2003			36 347	876
2004			37 720	858
2005			...	...
2006			39 459	849
2007			...	...
2008			47 995	721
2009			52 071	677
2010			56 209	640

* ملاحظة تم حساب عدد السكان لكل طبيب على أساس السكان في 31/12/... (منتصف السنة)

** بيانات سنة 1994 مصححة مقارنة مع تلك التي تم نشرها في المجموعات الاحصائية السنوية للجزائر رقمي 17 و 18.

*** الأطباء، ابتداءا من 1980 يتعلق الأمر بالأطباء العامين و الأخصائيين و الإستشفائيين الجامعيين.

جدول 3: تطور عدد جراحي الأسنان و عدد السكان لكل جراح أسنان من 1963 الى 2010

السنة	جراحي الأسنان			عدد السكان
	الجزائريون	الأجانب	المجموع	لكل جراح أسنان *
1963	36	115	**151**	69 205
1964	-	-	**135**	80 718
1965	-	-	**127**	89 472
1966	86	85	**171**	69 292
1967	86	78	**164**	76 628
1968	129	66	**195**	66 415
1969	132	80	**212**	62 692
1970	171	84	**255**	52 192
1971	183	91	**274**	50 142
1972	211	97	**308**	46 010
1973	279	93	**372**	39 379
1974	410	84	**494**	30 696
1975	535	82	**617**	25 556
1976	653	90	**763**	21 560
1977	813	120	**933**	18 283
1978	1 013	124	**1 137**	15 479
1979	1 305	121	**1 426**	12 706
1980	1 577	114	**1 691**	11 038
1981	1 831	105	**1 936**	9 949
1982	1 996	148	**2 144**	9 274
1983	2 171	139	**2 310**	8 884
1984	2 319	116	**2 435**	8 700
1985	2 644	106	**2 750**	7 950
1986	3 735	19	**3 754**	5 997
1987	5 637	11	**5 648**	4 097
1988	6 090	7	**6 097**	3 901
1989	6 884	8	**6 892**	3 542
1990	7 189	10	**7 199**	3 476
1991	7 555	8	**7 563**	3 391
1992	7 824	9	**7 833**	3 354
1993	7 882	3	**7 885**	3 411
1994 **			**7 763**	3 542
1995			**8 056**	3 483
1996			**7 837**	3 645
1997			**7 966**	3 646
1998			**7 954**	3 710
1999			**8 062**	3 717
2000			**8 197**	3 711
2001			**8 408**	3 673
2002			**8 618**	3 639
2003			**8 651**	3 681
2004			**8 842**	3 660
2005			...	...
2006			**9 648**	3 457
2007			...	...
2008			**10 649**	3 248
2009			**11 135**	3 167
2010			**11 633**	3 093

*ملاحظة : تم حساب عدد السكان لكل جراح أسنان على اساس السكان في منتصف السنة

** بيانات سنة 1994 مصممة مقارنة مع تلك التي تم نشرها في المجموعات الاحصائية السنوية للجزائر رقمي 17 و 18.

ترتيب دليل التنمية البشرية[a]	قيمة دليل التنمية البشرية (HDI)	العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	نسبة محو الأمية للبالغين (% من عمر 15 فما فوق)	نسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية (%)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية بدولار الأمريكي)	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل إجمالي الناتج المحلي	تصنيف إجمالي الناتج المحلي للفرد (تعادل القوة الشرائية بالدولار أمريكي) ناقص تصنيف دليل التنمية البشرية[c]
	2005	2005	1995-2005[b]	2005	2005				
54 سانت كيتس ونيفس	0.821	70.0 h,p	97.8 k	..	13,307 h	0.750	0.896	0.816	-4
55 تونغا	0.819	72.8	98.9	80.1 e	8,177 n	0.797	0.926	0.735	15
56 الجماهيرية العربية الليبية	0.818	73.4	84.2 l	94.1 e,h	10,335 h,m	0.806	0.875	0.774	4
57 أنتيغوا وباربودا	0.815	73.9 h,p	85.8 q	.. r	12,500 h	0.815	0.824	0.806	-4
58 عمان	0.814	75.0	81.4	67.1	15,602 h	0.833	0.766	0.843	-15
59 ترينيداد وتوباغو	0.814	69.2	98.4 l	64.9 e	14,603	0.737	0.872	0.832	-14
60 رومانيا	0.813	71.9	97.3	76.8	9,060	0.782	0.905	0.752	3
61 المملكة العربية السعودية	0.812	72.2	82.9	76.0	15,711 n	0.787	0.806	0.844	-19
62 بنما	0.812	75.1	91.9	79.5	7,605	0.836	0.878	0.723	15
63 ماليزيا	0.811	73.7	88.7	74.3 h	10,882	0.811	0.839	0.783	-6
64 بيلاروس	0.804	68.7	99.6 d	88.7	7,918	0.728	0.956	0.730	8
65 موريشيوس	0.804	72.4	84.3	75.3 e	12,715	0.790	0.813	0.809	-13
66 البوسنة والهرسك	0.803	74.5	96.7	69.0 h,s	7,032 h,t	0.825	0.874	0.710	17
67 الاتحاد الروسي	0.802	65.0	99.4 d	88.9 e	10,845	0.667	0.956	0.782	-9
68 ألبانيا	0.801	76.2	98.7	68.6 h	5,316	0.853	0.887	0.663	30
69 مقدونيا (جمهورية يوغسلافيا السابقة)	0.801	73.8	96.1	70.1	7,200	0.814	0.875	0.714	11
70 البرازيل	0.800	71.7	88.6	87.5 h	8,402	0.779	0.883	0.740	-3
تنمية بشرية متوسطة									
71 دومينيكا	0.798	75.6 h,q	88.0 q	81.0 e	6,393 h	0.844	0.857	0.694	19
72 سانت لوسيا	0.795	73.1	94.8 q	74.8	6,707 h	0.802	0.881	0.702	15
73 كازاخستان	0.794	65.9	99.5 d	93.8	7,857	0.682	0.973	0.728	1
74 فنزويلا (الجمهورية البوليفارية)	0.792	73.2	93.0	75.5 e,h	6,632	0.804	0.872	0.700	14
75 كولومبيا	0.791	72.3	92.8	75.1	7,304 n	0.788	0.869	0.716	4
76 أوكرانيا	0.788	67.7	99.4 d	86.5	6,848	0.711	0.948	0.705	9
77 ساموا	0.785	70.8	98.6 l	73.7 e	6,170	0.763	0.903	0.688	14
78 تايلاند	0.781	69.6	92.6	71.2 e	8,677	0.743	0.855	0.745	-13
79 الجمهورية الدومينيكية	0.779	71.5	87.0	74.1 e,h	8,217 n	0.776	0.827	0.736	-10
80 بيليز	0.778	75.9	75.1 q	81.8 e	7,109	0.849	0.773	0.712	1
81 الصين	0.777	72.5	90.9	69.1 e	6,757 u	0.792	0.837	0.703	5
82 غرينادا	0.777	68.2	96.0 q	73.1 e	7,843 h	0.720	0.884	0.728	-7
83 أرمينيا	0.775	71.7	99.4 d	70.8	4,945	0.779	0.896	0.651	20
84 تركيا	0.775	71.4	87.4	68.7 e	8,407	0.773	0.812	0.740	-18
85 سوريناام	0.774	69.6	89.6	77.1 e	7,722	0.743	0.854	0.725	-9
86 الأردن	0.773	71.9	91.1	78.1	5,530	0.782	0.868	0.670	11
87 بيرو	0.773	70.7	87.9	85.8 e	6,039	0.761	0.872	0.684	6
88 لبنان	0.772	71.5	.. j	84.6	5,584	0.775	0.871	0.671	8
89 الإكوادور	0.772	74.7	91.0	.. r	4,341	0.828	0.858	0.629	21
90 الفلبين	0.771	71.0	92.6	81.1	5,137	0.767	0.888	0.657	11
91 تونس	0.766	73.5	74.3	76.3	8,371	0.808	0.750	0.739	-23
92 فيجي	0.762	68.3	.. j	74.8 e	6,049	0.722	0.879	0.685	0
93 سانت فنسنت وغرينادينز	0.761	71.1	88.1 q	68.9	6,568	0.768	0.817	0.698	-4
94 إيران (الجمهورية الإسلامية)	0.759	70.2	82.4	72.8 e	7,968	0.754	0.792	0.731	-23
95 باراغواي	0.755	71.3	93.5 l	69.1 e,h	4,642 n	0.771	0.853	0.641	10
96 جورجيا	0.754	70.7	100.0 d,v	76.3	3,365	0.761	0.914	0.587	24
97 غويانا	0.750	65.2	.. j	85.0	4,508 n	0.670	0.943	0.636	12
98 أذربيجان	0.746	67.1	98.8	67.1	5,016	0.702	0.882	0.653	4
99 سريلانكا	0.743	71.6	90.7 w	62.7 e,h	4,595	0.776	0.814	0.639	7
100 جزر المالديف	0.741	67.0	96.3	65.8 e	5,261 h,m	0.701	0.862	0.661	-1
101 جامايكا	0.736	72.2	79.9	77.9 e	4,291	0.787	0.792	0.627	11
102 الرأس الأخضر	0.736	71.0	81.2 l	66.4	5,803 n	0.766	0.763	0.678	-7
103 السلفادور	0.735	71.3	80.6 l	70.4	5,255 n	0.772	0.772	0.661	-3
104 الجزائر	0.733	71.7	69.9	73.7 e	7,062 n	0.778	0.711	0.711	-22
105 فيتنام	0.733	73.7	90.3	63.9	3,071	0.812	0.815	0.572	18
106 الأراضي الفلسطينية المحتلة	0.731	72.9	92.4	82.4 e	.. x	0.799	0.891	0.505	33

الجدول 1

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		قيمة دليل التنمية البشرية[a]	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (السنوات)	متوسط سنوات الدراسة (السنوات)	متوسط سنوات الدراسة المتوقع (السنوات)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2008)	ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	قيمة دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل
		2010	2010	2010	2010[b]	2010	2010	2010
45	شيلي	**0.783**	78.8	9.7	14.5	13,561	11	0.840
46	الأرجنتين	**0.775**	75.7	9.3	15.5	14,603	6	0.821
47	الكويت	**0.771**	77.9	6.1	12.5	55,719	−42	0.714
48	لاتفيا	**0.769**	73.0	10.4	15.4	12,944	13	0.822
49	الجبل الأسود	**0.769**	74.6	10.6[b,q]	14.4[b]	12,491	16	0.825
50	رومانيا	**0.767**	73.2	10.6	14.8	12,844	13	0.820
51	كرواتيا	**0.767**	76.7	9.0	13.8	16,389	−2	0.798
52	أوروغواي	**0.765**	76.7	8.4	15.7	13,808	3	0.810
53	الجماهيرية العربية الليبية	**0.755**	74.5	7.3	16.5	17,068	−5	0.775
54	بنما	**0.755**	76.0	9.4	13.5	13,347	4	0.796
55	المملكة العربية السعودية	**0.752**	73.3	7.8	13.5	24,726	−20	0.742
56	المكسيك	**0.750**	76.7	8.7	13.4	13,971	−3	0.785
57	ماليزيا	**0.744**	74.7	9.5	12.5	13,927	−3	0.775
58	بلغاريا	**0.743**	73.7	9.9	13.7	11,139	10	0.795
59	ترينيداد وتوباغو	**0.736**	69.9	9.2	11.4	24,233	−23	0.719
60	صربيا	**0.735**	74.4	9.5	13.5	10,449	11	0.788
61	بيلاروس	**0.732**	69.6	9.3[b,q]	14.6	12,926	1	0.763
62	كوستاريكا	**0.725**	79.1	8.3	11.7	10,870	7	0.768
63	بيرو	**0.723**	73.7	9.6	13.8	8,424	14	0.788
64	ألبانيا	**0.719**	76.9	10.4	11.3	7,976	19	0.787
65	الاتحاد الروسي	**0.719**	67.2	8.8	14.1	15,258	−15	0.729
66	كازاخستان	**0.714**	65.4	10.3	15.1	10,234	6	0.756
67	أذربيجان	**0.713**	70.8	10.2[b,o]	13.0	8,747	8	0.769
68	البوسنة والهرسك	**0.710**	75.5	8.7[b,q]	13.0	8,222	12	0.771
69	أوكرانيا	**0.710**	68.6	11.3	14.6	6,535	20	0.794
70	إيران (جمهورية - الإسلامية)	**0.702**	71.9	7.2	14.0	11,764	−3	0.725
71	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	**0.701**	74.5	8.2	12.3	9,487	3	0.742
72	موريشيوس	**0.701**	72.1	7.2	13.0	13,344	13	0.712
73	البرازيل	**0.699**	72.9	7.2	13.8	10,607	−3	0.728
74	جورجيا	**0.698**	72.0	12.1[b,q]	12.6	4,902	26	0.805
75	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	**0.696**	74.2	6.2	14.2	11,846	−9	0.716
76	أرمينيا	**0.695**	74.2	10.8	11.9	5,495	19	0.787
77	إكوادور	**0.695**	75.4	7.6	13.3	7,931	7	0.749
78	بليز	**0.694**	76.9	9.2	12.4	5,693	16	0.782
79	كولومبيا	**0.689**	73.4	7.4	13.3	8,589	−3	0.732
80	جامايكا	**0.688**	72.3	9.6	11.7	7,207	6	0.748
81	تونس	**0.683**	74.3	6.5	14.5	7,979	1	0.729
82	الأردن	**0.681**	73.1	8.6	13.1	5,956	10	0.755
83	تركيا	**0.679**	72.2	6.5	11.8	13,359	−26	0.679
84	الجزائر	**0.677**	72.9	7.2	12.8	8,320	−6	0.716
85	تونغا	**0.677**	72.1	10.4	13.7	4,038	23	0.792
	تنمية بشرية متوسطة							
86	فيجي	**0.669**	69.2	11.0	13.0	4,315	21	0.771
87	تركمانستان	**0.669**	65.3	9.9[b,o]	13.0[b]	7,052	1	0.719
88	الجمهورية الدومينيكية	**0.663**	72.8	6.9	11.9	8,273	−9	0.695
89	الصين	**0.663**	73.5	7.5	11.4	7,258	−4	0.707
90	السلفادور	**0.659**	72.0	7.7	12.1	6,498	0	0.711
91	سري لانكا	**0.658**	74.4	8.2	12.0	4,886	10	0.738
92	تايلند	**0.654**	69.3	6.6	13.5[a]	8,001	−11	0.683
93	غابون	**0.648**	61.3	7.5	12.7	12,747	−29	0.637
94	سورينام	**0.646**	69.4	7.2[b,q]	12.0	7,093	−7	0.681
95	بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	**0.643**	66.3	9.2	13.7	4,357	11	0.724
96	باراغواي	**0.640**	72.3	7.8	12.0	4,585	9	0.714
97	الفلبين	**0.638**	72.3	8.7	11.5	4,002	12	0.726
98	بوتسوانا	**0.633**	55.5	8.9	12.4	13,204	−38	0.613
99	جمهورية مولدوفا	**0.623**	68.9	9.7	12.0	3,149	19	0.729
100	منغوليا	**0.622**	67.3	8.3	13.5	3,619	12	0.710

دليل التنمية البشرية وعناصره

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية القيمة	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات)	متوسط سنوات الدراسة المتوقع (بالسنوات)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام 2005)	ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل القيمة
	2011	2011	2011[a]	2011[a]	2011	2011	2011
56 المملكة العربية السعودية	0.770	73.9	7.8	13.7	23,274	–19	0.765
57 المكسيك	0.770	77.0	8.5	13.9	13,245	2	0.808
58 بنما	0.768	76.1	9.4	13.2	12,335	7	0.811
59 صربيا	0.766	74.5	10.2[b]	13.7	10,236	16	0.824
60 أنتيغوا وبربودا	0.764	72.6	8.9[h]	14.0	15,521	–8	0.786
61 ماليزيا	0.761	74.2	9.5	12.6	13,685	–5	0.790
62 ترينيداد وتوباغو	0.760	70.1	9.2	12.3	23,439[p]	–26	0.750
63 الكويت	0.760	74.6	6.1	12.3	47,926	–57	0.705
64 ليبيا	0.760	74.8	7.3	16.6	12,637[q]	0	0.795
65 بيلاروس	0.756	70.3	9.3[r]	14.6	13,439	–8	0.785
66 الاتحاد الروسي	0.755	68.8	9.8	14.1	14,561	–13	0.777
67 غرينادا	0.748	76.0	8.6	16.0	6,982	30	0.829
68 كازاخستان	0.745	67.0	10.4	15.1	10,585	4	0.786
69 كوستاريكا	0.744	79.3	8.3	11.7	10,497	4	0.785
70 ألبانيا	0.739	76.9	10.4	11.3	7,803	18	0.804
71 لبنان	0.739	72.6	7.9[m]	13.8	13,076	–10	0.760
72 سانت كيتس ونيفس	0.735	73.1	8.4	12.9	11,897	–4	0.762
73 فنزويلا – الجمهورية البوليفارية	0.735	74.4	7.6[b]	14.2	10,656	–2	0.771
74 البوسنة والهرسك	0.733	75.7	8.7[r]	13.6	7,664	16	0.797
75 جورجيا	0.733	73.7	12.1[r]	13.1	4,780	36	0.843
76 أوكرانيا	0.729	68.5	11.3	14.7	6,175	24	0.810
77 موريشيوس	0.728	73.4	7.2	13.6	12,918	–14	0.745
78 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	0.728	74.8	8.2[r]	13.3	8,804	2	0.776
79 جامايكا	0.727	73.1	9.6	13.8	6,487	19	0.802
80 بيرو	0.725	74.0	8.7	12.9	8,389	2	0.775
81 دومينيكا	0.724	77.5	7.7[m]	13.2	7,889	6	0.779
82 سانت لوسيا	0.723	74.6	8.3	13.1	8,273	2	0.773
83 إكوادور	0.720	75.6	7.6	14.0	7,589	9	0.776
84 البرازيل	0.718	73.5	7.2	13.8	10,162	–7	0.748
85 سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.717	72.3	8.6	13.2	8,013	1	0.766
86 أرمينيا	0.716	74.2	10.8	12.0	5,188	22	0.806
87 كولومبيا	0.710	73.7	7.3	13.6	8,315	–4	0.752
88 إيران – الجمهورية الإسلامية	0.707	73.0	7.3	12.7	10,164	–12	0.731
89 عُمان	0.705	73.0	5.5[m]	11.8	22,841	–50	0.671
90 تونغا	0.704	72.3	10.3[b]	13.7	4,186	26	0.808
91 أذربيجان	0.700	70.7	8.6[m]	11.8	8,666	–10	0.733
92 تركيا	0.699	74.0	6.5	11.8	12,246	–25	0.704
93 بليز	0.699	76.1	8.0[b]	12.4	5,812	9	0.766
94 تونس	0.698	74.5	6.5	14.5	7,281	2	0.745
تنمية بشرية متوسطة							
95 الأردن	0.698	73.4	8.6	13.1	5,300	9	0.773
96 الجزائر	0.698	73.1	7.0	13.6	7,658	–5	0.739
97 سري لانكا	0.691	74.9	8.2	12.7	4,943	12	0.768
98 الجمهورية الدومينيكية	0.689	73.4	7.2[b]	11.9	8,087	–13	0.720
99 ساموا	0.688	72.4	10.3[m]	12.3	3,931[s]	22	0.788
100 فيجي	0.688	69.2	10.7[b]	13.0	4,145	18	0.781
101 الصين	0.687	73.5	7.5	11.6	7,476	–7	0.725
102 تركمانستان	0.686	65.0	9.9[i]	12.5[h]	7,306	–7	0.724
103 تايلند	0.682	74.1	6.6	12.3	7,694	–14	0.714
104 سورينام	0.680	70.6	7.2[r]	12.6	7,538	–11	0.712
105 السلفادور	0.674	72.2	7.5	12.1	5,925	–4	0.724
106 غابون	0.674	62.7	7.5	13.1	12,249	–40	0.667
107 باراغواي	0.665	72.5	7.7	12.1	4,727	5	0.729
108 بوليفيا – دولة متعددة القوميات	0.663	66.6	9.2	13.7	4,054	11	0.742
109 ملديف	0.661	76.8	5.8[b]	12.4	5,276	–3	0.714
110 منغوليا	0.653	68.5	8.3	14.1	3,391	17	0.743
111 جمهورية مولدوفا	0.649	69.3	9.7	11.9	3,058	21	0.746
112 الفلبين	0.644	68.7	8.9[b]	11.9	3,478	11	0.725
113 مصر	0.644	73.2	6.4	11.0	5,269	–6	0.686
114 الأرض الفلسطينية المحتلة	0.641	72.8	8.0[m]	12.7	2,656[t,z]	23	0.750
115 أوزبكستان	0.641	68.3	10.0[r]	11.4	2,967	19	0.736
116 ميكرونيزيا – الولايات الموحدة	0.636	69.0	8.8[i]	12.1[u]	2,935[v]	19	0.729